

هذا كتاب الله العالم الرباني الشيخ الحاج يوسف اخدي الحروبني  
المدرس بالمدرسة المحمودية في المدينة المنورة المحمدية على  
ساكنها افضل الصلاة وازكى النجاة على شرح  
اصول الحديث لداود القايسى على رسالة  
البركوى شكر الله مساعيه

---

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الحمد لله) اختاره موافقا للمنزل على قوله الشكر لله نحسبنا البيان  
 باقتباس مدافع وقدم الحمد ليكون مبدأ في الحال وعلا في قوله لله  
 في الاصل اذ اصله جدا لله وهو من المصادر السادة عند  
 الافعال عدل من النصب الى الرفع ليدل على الدوام والثبوت  
 فربته التقديم حالا وما لا وليكون اقتباسا على مامر فان قلته  
 لم اخر الاسم الشريف في القرآن الشريف قلت ليتصل بالمذكور  
 بعده بما يتعلق به (الذي اعز العلماء العاملين) علة لانشاء الحمد  
 لالتبوة له تعالى اذ لو كان علة له لكان المعنى ان جميع الخامد  
 ثابت له تعالى لاعرازه اياهم وعدم صحته غير خفي على اهله  
 ثم ان اريد من هذا الوصف بيان داعي هذا الحمد فمحمود عليه  
 وان اريد مجرد توصيفه تعالى بهذا الوصف فمحمود به فن قيل  
 اجتماعهما بالجهتين ولا شك انه كمال واختيار جميل واقع على  
 جهة التعظيم واعلم انه ان اريد بالعلماء علماء امة الانبيا والائمة

فعلية وان اريد به علماء امة الدعوة فهي ممكنة ولكن الشق الاول هو المراد لا الثاني فافهم قوله اعر العلماء بمعنى جعلهم اعره فان قلت ان العزة المفهومة من اعر مصدر فلا يجوز تعلق الجمل به لانه امر اعتباري لا موجود ولا معدوم قلت المراد بالعزة ههنا صفة توجب العلو في الموصوف لا المصدر وهي عرض موجود فيجوز تعلق الجمل بها والحاصل انه ان اعتبر العزة مصدرا فلا يتعلق الجمل به لكونه اعتباريا وان اعتبر صفة فيجوز تعلقه به لانه عرض وهو قسم من الموجود وقسم من الموجود موجود فالعرض موجود (والمحدثين العادلين) قوله (ورفع) فنن والافلاخصر حذف الفعل هنا او اشارة الى دنور تبة (الحافظين) عنهم فافهم (المصلين والمنقطعين الواقفين) منهم ولا يخفى ما في هذه الالفاظ من براعة الاستهلال على من له ادنى مسكة في الفن (والصلاة) وهي من الله الرحمة و (على) متعلقة بالتزول اي الرحمة نازلة على (سيد الانبياء والمرسلين) عطفت الخاص على العام اي افضل الانبياء والمرسلين اتفق العلماء على ان افضل بعدهما ابو بكر الصديق فان قلت يفهم من قول ام سلمة اي المسلمين خير من ابي سلمة في الحديث المروي عنها انها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما امره الله انا لله واتا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى واخلف لي خيرا منها الا خلف الله خيرا منها قالت فلما مات قلت اي المسلمين خير من ابي سلمة اول بيت هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣ كون ابي سلمة افضل فلا يصح الاجماع المذكور قلت ان يوسف افندي زاده قال في شرحه على مسلم في شرح هذا الحديث قال الابي وهو تعجب من تنزيل قوله الا خلف الله خيرا منها لاعتقادها انه لا خير من ابي سلمة ولم تطعم

٣ قوله كون  
ابي سلمة نائب فاعل  
لقوله يفهم في اول  
السؤال سجد

ان يتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو خارج من  
 هذا العموم وتعني بقولها ومن خير من ابى سلف بالنسبة اليها  
 فلا يكون خيرا من ابى بكر رضى الله عنه لان الاخير في ذلك  
 قد لا يكون خيرا لها ويحتمل ان تعني انه خير مطلقا فالاجماع  
 على افضلية ابى بكر رضى الله عنه انما هو على من تأخرت وفاته  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل هو افضل ممن تعلق  
 وفاته فيه خلاف فلعلها اخذت باحد القولين وقولها اول بيت  
 هاجر يدل على انها ارادت انه افضل مطلقا بالنسبة اليها  
 (وعلى) اعاد كلمة على ٢ ردا على الشيعة انجع الاكل مع الرسول  
 في الصلاة بكلمة على لا يجوز عندهم ويجب ترك الفصل بينه وبين  
 آله بها (آله) اصله اهل بدليل اهل خص استعماله في الاشراف  
 ومن له خطر بمعنى انه لا يستعمل الاقربين هو اهل الشرف  
 بحسب الدين او الدنيا ويحى الاكل بمعنى الاتباع فلو حل على اهل  
 بيت النبي فالصلاة عليه وعلى الاصحاب لاداء حقوقهم علينا لانهم  
 وسائط بيننا وبين الرسول كما ان الرسول واسطة بيننا وبين الله  
 عز وجل ولو اراد به الاتباع يكون اقتداء به عليه الصلاة والسلام  
 في الدعاء للامة فان امر الله كان اجل همته ويكون حينئذ  
 ذكر الاصحاب المشتمل على اهل البيت تخصيصا بعد التعميم لشرافهم  
 (وصحبه ومقتديه اجمعين وبعد) اى بعد الحمد والصلاة  
 وهذا هو المشهور في هذا المقام ونظائره والحق بعد البسملة  
 والحمد والصلاة والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بتلك الامور  
 المباركة ليكون مع التبرك والتيمن ان الشروع غير ذاهل عنها فغير  
 في التيمن والتبرك والفضل لان ما سبق انشأت وما سياتى اخبارات  
 وتحقق كلمة بعد اغناك عنه قطع مسالك معرفتها واجراب  
 علم آخر عنه فلا يناسب قصد نحوها هنا (فيقول) جواب  
 اما المقدرة او الموهومة اولفظ الواو لقيامه مقام اما اولفظ بعد

٢ مع دلالة على  
 نوع استقلال المقام  
 مقام التبعية منه

لغلبة الشرطية في الظروف كما قيل ( العبد الفقير الى الله الفنى )  
 بين الفقير والفنى تقابل تضاد ( داود بن محمد القارصى الحنفى  
 عامله الله تعالى بلطفه الجلى والحنفى لما بدأت ) مقول قول لقوله  
 يقول ( البخارى الشريف رأيت المناسب بدأ رسالة في علم  
 اصول الحديث قبله ) اى البخارى ( لانه ) اى البخارى ( يحتاج  
 اليها ) اى الى تلك الرسالة ( و ) الحال اى ( لم يجد فى رسائل  
 علم الاصول احسن من هذه ) اى الرسالة الكاشفة للبركوى  
 ( لكونها احسنها ترتيبا واعملها تحريرا ) اى لكون ترتيبها احسن  
 ترتيبات الرسائل وتحريرها اتم تحريرات الرسائل فى الكلام حذف  
 مضاف ومعطوف فقيه ايجاز حذف ( واكثرها للاصول اللازمة  
 جما ) فان قلت جمع الاصول مقدم على الترتيب فلم اخره عنه  
 قلت رعاية للسمع وهى واجبة عند البلغاء والمراد بالاصول القواعد  
 اذا اصل جاء مرادفا للقاعدة وقوله الاصول متعلق بقوله جما  
 فان قلت لا يجوز تعاقبه لانه مصدر والنصاة لم يجوزوا تقديم  
 معموله عليه لانهم جعلوا عمله لكونه مأولا بان مع الفعل ومعموله  
 لا يتقدم عليه لان ان ومدخوله كحروف كلمة شرط الترتيب فيها  
 فكما لا يصح تقديم بعض حروف الكلمة على بعض لا يصح تقديم شيء  
 من مدخول ان عليه قلت هو متعلق بجما مقدر وفسر بجما كقوله  
 تعالى وان احد من المشركين استجارك فقله جما عطف بيان  
 للتمييز المحذوف تأمل والترتيب جعل كل من المجموع فى مرتبة  
 والتحرير جعل الشيء حرا استعير لاختزال الخلاصة واطهارها  
 فان الكلام المختصر على الخلاصة منزلة عن ذل الاشتغال  
 على الزوائد فكأنه حر بالتحرير ( وقد ثبت عندى بخبر الواحد انها )  
 اى الرسالة الموصوفة بالاوصاف المذكورة ( للامام ) وهو  
 فى اللغة خشبة مخصوصة يستعملها البناء للترتيب والتسوية

ويقال على ناحية الارض وعلى ناحية الطريق كقوله تعالى  
وانهما لبا امام مبين وعلى الكتاب كقوله تعالى وكل شيء احصيناه  
في امام مبين ويقال على المقتدى به وهو المراد ههنا (العلامة) <sup>م</sup>  
من صيغ البالغة يطلق على من جمع جميع العلوم كما هو حقه من العقلية  
والنقلية فهل يصح اطلاقه على المصنف فليجرب (والفاصل)  
من الفضل بمعنى الزيادة من الباب الاول عند اكثر الائمة وفي رواية  
ابن السكيت من الباب الرابع كحذر يحذر وفيه لغة اخرى مركبة  
من لغتين وهو فضل يفضل بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر  
لكنه شاذ لا نظيره على ما في الصحاح (الكراهية) اي المتصف  
بالافعال المدوحة اتصافا كثيرا (وحيد عصره) في العلم والعمل  
(وفريد دهره) في التحقيق والتدقيق (محمد افندي) وهو اسمه  
العلمي عطف بيان (البركوي راحة الله تعالى عليه ولم يقع)  
اي الثبوت المذكور (لي ولا للطلبة وطلبوا مني ان اشرحها)  
اي تلك الرسالة (شرحها يبين) صيغة لقوله شرحها (ساخذها)  
اي الرسالة المذكورة (وقواعد) قوله (لم تكن) صفة للقواعد  
(فيها) اي في تلك الرسالة قوله (على الاختصار) متعلق بقوله  
ان اشرحها قوله (من كتب الاصول) متعلق بالاختصار  
(فشرعت) بسبب طلبهم (فيه) اي في الشرح (منضرحا  
الى الله تعالى ان يعصمني عن الزيف) اي الميل عن الحق في بيان المرام  
(والزال) اي الخطأ في حل المرام (وان يقيني من مصارع السوء)  
اي من طرح القبح (في القول والعمل وان يجعله) اي الشرح  
(خير عدة) اي خير زاد لشدائد الآخرة (وعتاد) بفتح العين  
عطف تفسير لها (انتم به) اي بالشرح (في يوم التاد) اي  
يوم القيامة (بسم الله الرحمن الرحيم افتتح) رسالته (به اقتله  
بكتاب الله تعالى وبكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)

فانهما مبندان به ويجوز ان يكون معنى قوله وبتكاتب رسوله وامثال  
 بحديثه المشهور في حق البسملة وهر با عما جاء به السنة المشهورة  
 لتاركه من الوعيد واداء لحق شيء من النعم التي يذكرها هذه  
 الرسالة استبقاء للعبيد واستيفاء للزبد (واتباعا) طريق (العلماء)  
 اذا المخالفة لهم في قوة الخطأ (وتقريباً) بذكره ابتداء (الى) رضا  
 (الله) عز وجل (واستدامة للنعمه) الموجودة فيه لان الافتتاح  
 بالبسملة شكر على النعمة الموجودة فيه والشكر يصير سبباً لاستدامتها  
 واستجلاباً لكرمه (الغير الواصل بعد اليه قوله (ليكون كتابه)  
 متعلق بقوله افتتح فالاولى وليكون لمتعلق بالقبلة (مقبولاً) وشريفاً  
 (مباركاً) وثامناً (لامقطوعاً ولا ناقصاً وحده) ٣ اى المصنف  
 (وصلى) اساناً (على نبيه لمامر) من الاقتداء وغيره (و) لكنه  
 (لم يكتبهما) اى الحمد والصلاة (لا سراغ الدخول في المقصود)  
 قبل ظهور الموانع (و) للاشارة الى (جواز تركها كتابة)  
 ولا يلزم منه عدم الابتداء بينهما مطلقاً لا قولاً ولا قلباً حتى تكون  
 رسالته هذه بتركها ناقصة لجواز اثباته بهما قولاً وقلماً ويجوز  
 ان يكون تركه اياهما كتابة هضم لنفسه بان يتخيل ان رسالته هذه  
 لم تكن كرسائل سائر المصنفين في المقبولية والمرغوبة حتى  
 يكتبها فيها ولكن هذا الجواب غير مناسب لحال المصنف لان  
 في هذا الجواب اثبات الوجود للنفس والصوفيون لا يثبتون  
 الوجود لها بل يحكون وجودها والمصنف منهم ولذا تركه الشارح  
 (دونه) اى دون لفظ البسملة فانه لا يجوز تركه كتابة (لقوله)  
 عليه الصلاة والسلام بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب  
 فاذا كتبتم كتاباً فاكتبوه في اوله (فانه نص في عدم جواز تركه كتابة  
 وما جاء به السنة المشهورة لتاركها من الوعيد فيعمل على الترك  
 اساناً وكتابة معاً لا كتابة فقط فالمصنف ذكرها اساناً وان تركها

٣ جواب عن سؤال

مقدر تقديره

ان المصنف لم يكتب

في اول هذه الرسالة

لفظي الحمد لله

والصلاة على نبيه

وخالف السالف

فيهم لانهم كتبوها

فاجاب عنه بقوله

وحده الخ

كتابة فلا يرد عليه شيء ( والباء للاستعانة في مقبولية الفعل )  
 لا في حصوله وإنما حمله على الاستعانة في المقبولية لأن الاستعانة  
 فيها تكون بالأشياء الشريفة كاسماء الله تعالى هنا وأما الاستعانة  
 في الحصول فتكون ظاهرا بذات الله تعالى كما يدل عليه قوله تعالى  
 وإياك نستعين ( أو المصاحبة ) أي مصاحبة فاعل الفعل به  
 اذ معنى كون المبدأ للمصاحبة هو تلبس فاعل الفعل بمدخولها  
 لا تلبس الفعل بمدخولها فان ذلك معنى كونها صلة كاذكروا  
 ( متعلقة بأول مؤخر التعظيم ) اذ تقديم المتعلق على الاسم  
 الشريف محل للتعظيم بخلاف التأخير ( والتبرك ) بالاسم الشريف  
 ابتداء ( والتخصيص ) اذ تقديم ما حقه التأخير يفيد ( والاسم )  
 مأخوذ ( من السمو ) بكسر السين وضمها عند البصريين من سما  
 يسمو مثل قرا يفرزو سموا على وزن فتوا حذف الواو اعتبارا  
 ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو  
 المحذوفة همزة الوصل فجئ بالهمزة ليتمكن الابتداء بها فصار  
 اسما كذا في شرح الشافية ( بمعنى العلو ) بالضم والكسر ( لغة )  
 لأن العرب تقول كل ما علاك فهو سماك ( وعرفا للفظ الموضوع )  
 وأوفلا أو حرفا على ما أفاده البيضاوي ويطلق على ما يقابل  
 الصفة وعلى ما يقابل الكنية وعلى ما يقابل اللفظ ذكره الفاضل  
 عصام في حاشيته عليه ( واصطلاحا المفرد الدال على معنى في نفسه  
 غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ) وضعا ( والاضافة ) أي إضافة  
 الاسم الى اللفظة الجلالة ( لامية استقرائية ) أي أولف بكل اسم  
 من اسمائه تعالى ( ولفظه الله عز وجل لذات الله تعالى ) الواجب الوجود  
 المستجمع لجميع صفاته ( فاصله الله ) على ما اختاره القاضي  
 فحذف الهمزة فصار لاه ثم أدخل الالف واللام للتعويض ثم ادغم  
 فصار الله وقطع همزته مختص بالبدء لتخصها بالتعويض

في الاستغراق  
 قد يعتبر في جانب  
 المضاف وقد يعتبر  
 في جانب المضاف  
 اليه ولا يصح  
 اعتباره هنا في جانب  
 المضاف اليه فافهم



(بمعنى معبود أو مخبر فيه أو مسكون أو مفزوع) أي تفزع  
 إليه في كل الحوائج (أو متجأ إليه وقيل) أصله (ولاه بمعنى  
 مخبر فيه وقيل لاه بمعنى الارتفاع والرحن الرحيم) فإن قلت  
 إذا كان لفظة الجلالة علما للذات المذكور فالقائدة في ذكرهما  
 بعده قلت تكميل الإنسان على ما في علم المعاني (صفتان  
 مشبهتان) عند الجمهور والمختار عند البيضاوي أنهما ليسا  
 من نوع واحد فإن الرحن صفة مشبهة والرحيم اسم فاعل  
 (من رحم) بكسر الحاء (بعد نقله إلى رحم) بضمها (أو) هما  
 (بالغنا رحيم) عند سيبويه والزجاج وفيه نظر إذا الرحن  
 صفة مشبهة عندهما بخلاف الرحيم فإنه عندهما اسم فاعل  
 يعني للبالغة لقولهم هو رحيم فلانا (والأول) أي الرحن  
 (أبلغ) من الرحيم (باعتبار التعلق) لأن الرحن يعم المؤمن  
 والكافر في الدنيا بخلاف الثاني فإنه يخص المؤمن في الآخرة  
 (بضمها) الثابت في الرحمانية والرحيمية (والمستقر فيهما  
 (أو الرحن الرحيم العالمين) فلا يكون الأول أبلغ من الثاني باعتبار  
 المتعلق (أو الرحن للناس) كافة (في الدنيا والرحيم للمؤمنين  
 في الآخرة أو الرحن لجلائل الثم في الدارين والرحيم لصغارها  
 في الدنيا) وحيث يكون الأول أبلغ من الثاني كيفauكا (ثم الرحمة  
 ثبوتها معلومة لنا (و) لكن (كيفيتها مجهولة) عندنا (في حقها  
 تعالى) أي مداوم ثبوتها ومجهول كيفيتها (قطعا) أي  
 من جهة القطع لا الظن (عند السلف) لأنها من المنشآت  
 وهذه بهم هذا (ومحمولة على الغاية وهي) الانعام و (الاحسان)  
 فتكون صفة فعله أو محمولة على الإرادة فتكون صفة ذات (على  
 أنها) أي الرحمة (لغة رقة القلب) أي الروح على ما جرت العادة  
 بذكر القلب وإرادة الروح لما بينهما من التعلق الخاص ورقة

٤ لأن زيادة البناء  
 تدل على زيادة  
 المعنى كما في قطع  
 وقطع سجد

٥ قوله صفة فعل  
 أي راجعة إليها

سجد

الروح عبارة عن نأثره عن حال الغير وانما حلت الرحمة على  
 الغاية (ظنا) اى من جهة الظن (عند) علماء (الخلف وكذا)  
 اى كالرحمة (كل صفة يستحيل) اطلاق (ظاهاها في حقه تعالى)  
 ولما كان اطلاق الرحمن والرحيم بالمعنى الحقيقى مستحيلا عليه  
 تعالى لكون معناهما الحقيقى من الكيفيات النفسانية المستتعة  
 للنأثر والاتعمال بين العلماء قاعدة كلية في اطلاق الالفاظ الدالة  
 على صفات لا يصح كونه تعالى منصفاً بها كالحياء والغضب  
 والمكر والاستهزاء والرحمة ونحوها والحاصل ان لهذه الآثار  
 احوالا تصدر عنها في النهاية مثلا الحياء اثره الامتناع عن  
 ارتكاب القبيح والغضب اثره ابصال الضرر الى المغضوب  
 عليه والرحمة اثرها الانعام الى المرحوم وغير ذلك واسماؤه تعالى  
 تؤخذ باعتبار الآثار التى لا يمتنع اطلاقها عليه تعالى اما بطريق  
 المجاز المرسل او بطريق الاستعارة التمثيلية ولما توهم انه لم يخص  
 الاسم الشريف بالرحمة من بين سائر الصفات اجاب عنه بقوله  
 ( وخص الاسم بها ) اى بالرحمة من بينها ( للتعطيل للاستعانة )  
 لان الرحمة اشد مناسبة من سائر الصفات للعلية للاستعانة كالايجنى  
 (والايماء الى بين بين) اى بين الجلال والجمال الذى هو الرحمة  
 (وغلبة الرحمة) يعنى لما فهم من اسم الجلال ككون الجلال  
 مساويا للرحمة مع ان الرحمة سابقة ونافذة عليه اشارة بوصف اسم  
 الجلال بالرحمة الى غلبتها على الجلال قوله (ولانها) مفهوم  
 مما قبله كالايجنى الضمير راجع الى الرحمة ( المناسبة لحال المستعين )  
 اذ ما علم بالضرورة ان المستعين يطلب الرحمة والاحسان  
 من الراحم (وتمام بحث البسطة وكذا الجدلة والصلولة  
 في شرحنا الموجز على التهذيب اعلم خطاب عام) لكل من يصلح  
 الخطاب (مجاز من وجهين) الوجه الاول قوله (لانه) اى

لفظ اعلم موضوع (لواحد معين في الاصل) اذ الاصل في الخطاب  
 ان يكون معين (وهنا) مستعمل (لكل واحد صغير معين) فيكون  
 مجازا من سلا من باب ذكر الخاص و ارادة العام ولم يذكر  
 الوجه الثاني ٣ تأمل قوله (لعموم الافادة) اشارة الى نكتة  
 المجاز (وهذا) اى لفظ اعلم (كاللازم قبل الامور المهمة لا يماظه)  
 اى الطالب والسامع (عن الغفلة) عن المقصود وعما يلي اليه  
 من الكلام (و) حده (حمله على المعرفة واجبالها) اى المعرفة  
 (قبل التفصيل) لان المعرفة الاجالية قبل تفصيلها اوقع  
 في النفوس (ايها الطالب الصادق اعتقادا وفعلًا وقولًا وهو)  
 اى الطالب المذكور (الذي يقصد بتعلمه التقرب) المعنوي (الى  
 الله عز وجل او) بقصده (الطلب لثواب الله تعالى او الخوف  
 من عقاب الله تعالى في الآخرة) (و يعمل به) اى بما علمه او الواقعة  
 ههنا للخلو (باداء الفرائض والواجبات) عليه (والسنن المؤكدة  
 وركن الكبار) (من الغيوب) (ولا يكذب بدوين مصلحة عظيمة غالبة)  
 اى المصلحة (على قبحه) اى قبح ذلك الشيء يجوز الكذب في ثلثة  
 مواضع في الصلح بين اثنين وفي الحرب ومع امرأته احترانا  
 عن الوحشة والخصومة (وهو) اى هذا الطالب (الذي قال  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في) شأنه و (حقه باعتبار الابتداء)  
 اى باعتبار حاله في الابتداء (طالب العلم) في ابتداء حاله (يستغفره  
 كل شيء حتى الجنان في البحر وحتى النملة في جحرها و) قال ايضا  
 في حقه (باعتبار الانتهاء فضل العالم) (العامل بعلمه) (على العابد)  
 المتفرغ للعبادة و او كان له علم لم يجز على مقتضى علمه من نحو  
 التعليم والتدريس والافتاء والقضاء والوعظ وتصنيف الكتب  
 ومطالعها وهذا اولى مما يقال اى العامل بالاعلم اذ حينئذ  
 لا فضل له اصلا (كفضلي على ادناكم) مرتبة (قيد) المصنف

٣ ولعله في ضمير  
 نخلة وهو انت  
 كذلك عهد

الطالـب (به) اى بالصادق (ايخرج الكاذب فيها) اى  
 فى الاعتقاد والفعل والقول (كاكثر طلبه زماننا) اصلح الله حالنا  
 وحالهم (اذ لا يجوز تعليمه) اى الكاذب فيها (لان وبالله) اى التعليم  
 (يرجع الى المعلم) ان علم فسقه وكذبه فيها (وهو) اى الكاذب  
 المذكور (الذى قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فى حقه باعتبار  
 الابتداء لا تلغوا الجواهر) اى العلوم الشبيهة بالجواهر  
 فى المقبولة (على اصناف) الطلبة المشبهين به (الخنازير وباعتبار  
 الاتهاء اشد الناس عذابا) اى من جهة العذاب (يوم القيامة عالم  
 لم ينفعه علمه) لعدم جريه على موجب علمه (وهذا) اى التوصيف  
 بقوله الصادق (بثوبانها) اى الرسالة (للفاضل البركوى) عليه  
 رحمة ربنا القوى (لانه صرح فى شرح حديث الاربعين انه)  
 الشأن (لا يجوز تعليم الفسقة من الطلبة الذين يعملون علومهم)  
 سببا (وسيلة للنشر) والعصيان كشايخ زماننا فانهم يعملون  
 سلوكهم وتسلوكهم آلة لطلب الدنيا فعمد بالله من ضرور  
 انفسنا (كفضة زماننا ٦) فانهم ذئاب فى ثياب (ان لاهل  
 الحديث اصطلاحات) وعرفا مخصوصا (الاصطلاح لغة الصلح  
 واصطلاحا اتفاق قوم) اى توافقهم (على استعمال لفظ فى معنى)  
 يتداولونه على وجه التعارف فيما بينهم فى ذلك المعنى (لكن  
 لا يكون) ذلك الاستعمال (فى اصل الوضع كما ان اللغة لغة التكلم)  
 قال فى ترجمة القاموس اللغة هى اصوات يعبر بها كل قوم  
 عن اغراضهم ( واصطلاحا ما جرى على لسان كل قوم من  
 الالفاظ) وهذا قريب مما قاله مترجم القاموس (لابد اى  
 لافراق من معرفتها) اى اصطلاحاتهم (موجود) اشار به  
 الى ان خبر لا يحذوف (لمن اراد ان يطلع مرادهم) اى مراد  
 اهل الحديث (من اطلاقهم) واصطلاحاتهم (مثل) قولهم

٦ وهو عصر  
 التسعمائة مئة

( هذا حديث مرفوع او موقوف او مقطوع او متصل او منقطع  
او نحوها ) مثل هذا مرسل او معضل او نحوهما ( فلما انقضى  
تفريغها ) على ما قبله اى اذا احتاج من اراد الاطلاع الى  
معرفتها ( اشار الشارح المحقق في شرح كلام المحدثين له )  
اى الشارح ( ابن حجر العسقلاني ) بفتح العين وسكون السين  
المهملتين و بفتح القاف نسبة الى بلد بساخل الشام ابن حجر  
قيل هو لقب الشارح وان كان بصيغة الكنية وذلك شائع  
ووجه تلقيبه به كثرة ما له وضياعه والمراد بالبحر الذهب  
والفضة و يحتمل انه كان له جواهر كثيرة فسمي به و قيل لقب  
بذلك لجودة ذهنه وصلابة رأيه بحيث يرد اعتراض كل معترض  
ولا يتصرف فيه احد من اقرانه ( حيث اشار في تحفته المشهورة  
بين الناس في شرح كلام المحدثين الى بعض مصطلحاتهم )  
( و لكن الشارح لم يفصلها ) اى تلك المصطلحات ( بيانا )  
( الاصطلاح المختار عندهم ) ( و الاصطلاح ) ( المشهور والتحقيق  
وضربها ) اى غير هذه الثلاثة ( اردنا جواب لما ان فصل )  
( بعض التفصيل ببيانها وان حفظته ) انت ( فيكيفك هذا )  
اى بعض التفصيل ( و الا ) اى وان لم تحفظه ( فا الفساد  
في التطويل ) اى تطويل البيان ( فاستمع لما نقول اى لما نقوله  
اولقولنا ) والتأويل الثانى اولى لعدم احتياجه الى حذف الضمير  
( اعلم انه ) اى الشأن ( لا بد لكل طالب علم قبل الشروع  
في المقصود من معرفة ثلاثة اشياء الاول ) منها ( تعريف العلم ليكون  
معلوما ) بتعريفه ( اجالا ) اى من جهة الاجال ( لا يكون ذلك  
العلم ) مجهولا مطلقا ( بالكيفية عنده حتى يكون شروعه فيه على  
وجه البصيرة ) والثانى ) منها ( موضوعه ) والمراد به ما يبحث  
في العلم عن عوارضه الذاتية ( لينتبر مقصوده ) اى الطالب

( من سائر العلوم فيجتهده به ) اى بمقصوده ( لا ) يجتهد  
 ( بالابعينه والثالث غرضه ليزيد جده ونشاطه ولا يصح سعيه  
 وطلبه فعلم اصول الحديث علم ) تعريف للمضاف اليه لا المضاف  
 فلا يرد الاعتراض بلزوم الدور اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها  
 على ادراكات جزئية لانتمى الاصول والقواعد المعلومة على  
 ما حقق فى محله ( يعرف به ) قال يعرف ولم يقل يعلم فكأنه قال هو  
 علم يستنبط منه ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من  
 جزئيات ( احوال الحديث ) بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكنا  
 ان نعرفه بذلك العلم لانيها تحصل بجله بالفعل لان هذا الحصول  
 يلزم منه وجود ما لانهاية له وهو خلف لانه محال ٤ ( والراوى  
 من حيث القبول والرد ) اى من حيث ك وفهما مقبولين  
 ومردودين عند المحدثين ( وموضوعه ) الراوى ( الحديث  
 والراوى من تلك الخبئة ) المذكورة ( لان موضوع كل علم ) من  
 العلوم ( ما ) اى اصول وقواعد ( يبحث فيه ) المراد بالبحث هنا  
 جل شئ على شئ واثباته عليه ( عن اعراضه الذاتية ) والمراد  
 بالعرض ههنا المحمول على الشئ الخارج عنه وبالعرض الذاتى  
 ما يكون منشاؤه الذات بان يلحق الشئ لذاته كالادراك الانسان  
 او بواسطة امر يساويه كالضحك له بواسطة تعب او بواسطة  
 امر اعم داخل فيه كاتحرك للانسان بواسطة كونه حيوانا  
 والمراد بالبحث عن الاعراض الذاتية جلها على موضوع العلم  
 او على اتواعه او على اعراضه الذاتية او على انواع اعراضه  
 الذاتية وتفصيلها مبين فى المطولات ( بحسب الغرض وغرضه )  
 اى الغرض من علم اصول الحديث ( معرفة المقبول والمردود منها )  
 اى من الحديث والراوى ( ليمهل به ) اى بالمقبول ( دونه ) اى  
 المردود ( واما علم فروع الحديث فعلم يعرف به نقل الحديث

٤ والمحال لامتناع  
 به القدرة فان قلت  
 لم لاتتعلق به قلت  
 ان المحال عدم  
 محض و صرف  
 والعدم الصرف  
 لاتتعلق به القدرة  
 بخلاف الممكن فانه  
 ليس بعدم صرف  
 لان اصله ومنشأه  
 نوره تعالى لان  
 الممكن ناش منه  
 بطريق الترتل  
 الله اعلم فلا يكون  
 عدما صرفا حتى  
 لاتتعلق به القدرة  
 فافهم

وموضوعه) أي موضوع علم فروع الحديث (ذات النبي عليه)  
 الصلاة و (السلام من حيث أنه نبي) لأن من حيث أنه إنسان  
 (وفرضه الفوز بسعادة الدارين ويقال) قليلا (الاول) وهو  
 علم اصول الحديث (علم الحديث دراية) وهو المراد عند الإطلاق  
 (وللشافعي) أي العلم فروع الحديث (علم الحديث رواية) كذا قال  
 الشيخ زكريا الأنصاري في اول شرح الفقه العراقي تأمل  
 إشارة الى وجه الدقة والتوفيق بين المذاهب (الحديث  
 أي جنسه) لأن التعريف في المشهور للماهية (في اللغة  
 بمعنى الحادث ضد القديم وهو) أي الحاشيت (موجود مسبق  
 بالعدم مطلقا) سواء كان سابقا أو لاحقا (وليستعمل في قليل  
 الكلام وكثيره قال الله تعالى فليأتوا بحديث) أي بكلام قليل  
 كان أو كثيرا (مثله) أي مثل القرآن (وفي اصطلاح المحدثين)  
 ولما توهم أن الحديث لم يعرف في اصطلاح جميع المحدثين  
 بما عرفه المصنف به فكيف يصح هذا العام انطباقه بقوله  
 (أي جهورهم) ولما توهم أن الأصل في العام أن يجري على عومه  
 فلا ينحصر الا بقرينة ولا قرينة ههنا اجاب عنه بقوله (لقوله  
 بعده وعند البعض) ولما توهم أن يقال أنه لا يصح أن يكون  
 مخصوصا أشار الى الجواب بقوله (لأنه) أي الشان (إذا قوبل  
 العام) الذي هو قوله المحدثين (بالخاص) وهو قوله وعند  
 البعض (يراد به) أي بالعام (ما وراء الخصاص قول الرسول أي  
 المهود ينشأ) صلى الله تعالى عليه وسلم (إذا بحث) والكلام فيه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وفعله وتقريره. ولما توهم أن هذا الحمل  
 لا يصح لعدم وجود الاتحاد الخارجي بين الموضوع والحمل  
 أو الموضوع من مقولة الجوهر والحمل من مقولة العرض  
 فلم يوجد الاتحاد بينهما وهو شرط اجاب عنه بقوله (أي حاصلها)

اي الثلاثة من القول والفعل والتقرير (مجازا) قوله (لان كل مصدر)  
 اشارة الى صفة مصححة للمجاز (متعد يستعمل في معنيين في الإيقاع  
 حقيقة) اي من جهة الحقيقة (و) يستعمل (في الحاصل) بسبب  
 (الإيقاع مجازا) بعلاقة اللازمة (فاحفظه) قال مولانا الفناري  
 في تفسير القامحة ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة  
 وتسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها للتعليق معنوية  
 كانت او حسية كهيئة المتحرك الحاصلة من الحركة وتسمى  
 الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالتحركية  
 والقائمة من الحركة والقيام والفاعل والمفعول وذلك في التعدى  
 كالعالمية والعلومية من العلم واعتباره يتسامح اهل العربية في قولهم  
 المصدر التعدى قد يكون مصدر المعلوم وقد يكون مصدرا  
 للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنا الحاصل بالمصدر  
 والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر  
 في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه ولما توهم  
 ان المصنف لم خص البيان بمعنى التقرير دون اخويه مع ان بيان  
 معنى الشيء وتفسيره لم يكن من وظائف المصنفين اراد ان يبين  
 نكتة تخص بص البيان فقال (ولما كان في) معنى (التقرير خفاء)  
 دون اخويه فسرهم دونهما وان لم يكن التفسير من وظائفهم  
 ف (قال ومعنى تقريره صلى الله تعالى عليه وسلم ان شخصا  
 فعل فعلا او قال قولا في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم  
 قوله (وعلى من) معطوف على قوله عليه (مؤمن لديه)  
 اي (عنده) واطلع صلى الله تعالى عليه وسلم ما فعله او ما قاله  
 (ولم ينكره وسكت وقرر فعلم) بسبب عدم انكاره وسكوته  
 وتقريره (انه) اي ما قاله الشخص وما فعله (معروف) في الشرع  
 الشريف (وما دون منه صلى الله تعالى عليه وسلم لانه صلى الله



تعالى عليه وسلم لا بسكت على) الشيء (الذكر اصلا) اي قطعها  
 (قوله) مبدأ (وهذا التقرير ايضا) اي كاقول و الفعل  
 (داخل في الحديث) ومضاف اليه عليه الصلاة والسلام تأكيد  
 خبر المبدأ (لكونه) اي التقرير (حديثا) اذ فهم كون التقرير  
 حديثا من تعريف الحديث فذكره ليعلم تأكيد اهتماما بشأنه  
 (كذا قال على القاري) اي مثل تعريف المصنف الحديث معرفة  
 على القاري (في شرح الحجة نقلا عن السخاوي لكنه) اي  
 السخاوي (زاد) في تعريفه بعد قوله وتقريره (وصفته) حتى  
 في الحركات والسكنات في البقطة والتمام (ولعل المصنف رحمه  
 الله) تعالى (ذكره) اي قوله وصفته (كالطبي على ما نقله  
 السبوطي في تدريب الراوي على تقريب النووي في اصول  
 الحديث) حيث قال فيه وقال الطبي الحديث اعم من ان يكون  
 قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابي والتابعي وفعلهم  
 وتقريرهم انتهى ولم يقل وصفته (لان المصنف لا يشترط  
 داخل في احدها) اي هذه الثلاثة لان القول مثلا يطلق عليه الصفة  
 اذ القول صفة للقاتل فهي داخله فيه (و) الصفة (الاضطرارية  
 لا تدخل لها فيها) اي الاضطرارية (ولا يمكن لنا الاقتداء  
 بها) فلا يلزم دخولها فيها (وعند البعض كصاحب الخلاصة  
 على ما نقله على القاري هذه الاقسام الثلاثة) المذكورة في المتن  
 (او الاربعة) على ما نقله على القاري عن السخاوي (الكائنة  
 من الصحابة) اي من كل واحد منهم كالمهاجرين والانصار  
 (والصحابي) هو (كل انسان مؤمن) بالنبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وابعاده من عنده و قال السخاوي دخل فيه ٣  
 من رآه وآمن به من الجن لانه عليه الصلاة والسلام بعث اليهم  
 قطعا وهم مكفون وفيهم العصاة والطائعون ولذا قال

٣ قوله دخل فيه  
 الخ اقول الدخول  
 فيه مبنى على قول  
 من عرف الصحابي  
 بقوله هو من لقي  
 النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم اورآه  
 النبي مؤنابه واما  
 على تعريف  
 المصنف فالجن  
 ليسوا بداخلين  
 في تعريفه فافهم

ابن حزم في الاقضية قد علمنا الله تعالى ان نفرا من الجن آمنوا  
وسمعوا القرآن من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهم صحابة  
فضلاء وحينئذ يتعين ذكر من عرف منهم في الصحابة ولا عبرة  
لانكار ابن الاثير فانه بلا حجة ودليل ( رأى النبي ) صلى الله تعالى  
عليه وسلم ( اورآه النبي عليه الصلاة والسلام في حياته ) والافلورآه  
بعد موته قبل دفنه بغيره خلاف ( عند الأكثر ) وقال البخاري لا بد  
من الرواية ( والصحبة ) مما ( ولو ساعة ) ولحظة لشرف منزلة  
مطالعة طلعت عليه الصلاة والسلام الذي هو افضل من الكبريت  
الاجر في التأثير فكأنه اذ لم أرى مسلما لحظة طبع قلبه على الاستقامة  
في الدين لانه باسلامه منتهى للقبول فاذا قابل ذلك النور  
العظيم اشرف عليه فظهر اثره على قلبه وجوارحه ( وقال بعض  
المحدثين ) من اصحاب الاصول ( لا بد من طول المجالسة ) معه  
( على طريق التبع ) في الحركات والسكنات ( وقال بعض الاصوليين  
لا بد ) له ( من الرواية عنه ) عليه الصلاة والسلام ( فلا يدخل  
في الصحابة ) ( من وفد ) اى اتى ( عليه وانصرف بدون مكث  
كذا نقل على القارى ) في شرح النخبة ( والتابعين والتابعي  
كل انسان مؤمن ) به عليه الصلاة والسلام ( رأى الصحابة  
اورآه الصحابة في حياته عند الأكثر ) من المحدثين ( وقيل لا بد  
من طول الملازمة ) الغالبة منها السماع كالخطيب فانه قال التابعي  
من صحب الصحابي قال ابن الصلاح ومطلقه مخصوص بالتابعي  
باحسان انتهى والظاهر منه طول الملازمة اذ الاتباع باحسان  
لا يكون بدون ( وقيل لا بد ) في التابعي ( من صحبة ) السماع  
( اى ) من ( صحبة ) صحوبة بالسماع فلو صحبه ولم يسمع منه الحديث  
لا يكون تابعا وقيل لا بد ) فيه ( من سن التمييز ) وهو الاربعة  
او الخمسة بما قيل فيه ان كل واحد منهما اقل سن صحبة السماع

ولا يخفى عليك ان ما آل صحبة النماح ومن التميز واجد ولما بين  
 بين الصحابة والتابعين سجاية متفقة في عصر واحد من المسلمين  
 اختلف علمه اسماء الرجال في ذكرهم مع الصحابة والتابعين (رواههم  
 (الخضر مود) اسم مفعول من خضرم بصيغة المجهول عما ادركه  
 اى قطع وقيل اسم فاعل من خضرم آذان الابل اى قطعها وذلك  
 لان اهل الجاهلية ممن اسلم كانوا يخضرمون آذان الابل ليكون  
 علامة على اسلامهم ان اغير عليهم او حوروا (الذين ادركوا  
 الجاهلية) صفارا كانوا او كبارا في حياته صلى الله تعالى عليه  
 وسلم والجاهلية ما قبل البعثة سموا بذلك لكثر جهالتهم وقيل  
 ما قبل فتح مكة زوال امر الجاهلية حين خطب رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم يوم الفتح وابطل امور الجاهلية  
 الا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة (والاسلام واسلوا)  
 في حياته عليه السلام او بعده وخصهم ابن قتيبة بمن ادرك  
 الاسلام في الكبر ثم اتهم بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 بكبر من نفي فانه اسلم وهو بالغ في خلافة ابي بكر الصديق رضى  
 الله تعالى عنه وبعضهم ممن اسلم في حياته صلى الله تعالى عليه  
 وسلم كزيد بن اوهب قلته رحل الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فقبض عليه السلام وهو في الطريق اه على القارى (ولم يروا  
 النبي عليه) الصلاة والسلام) اورأوه ولكن قيل الاسلام قوله  
 (من التابعين) خبر للبند الذى هو قوله والخضر مود (على  
 الصحيح) لانهم لم يروه وانما الحقوا بالتابعين لانهم في رتبهم  
 وان كانوا متقدمين على طبقتهم (وقيل) القائل ابن عبد البر  
 هم (من الصحابة ورويته) وكشفه (عليه) الصلاة والسلام  
 ايهم ابله الاسراء) وفيه نظر لانه لو اكتفى في كون الشخص  
 صحابيا بمجرد رؤيته عليه الصلاة والسلام جيع من في الارض

في ليلة الاسراء لم ان بعد من كان مؤمنا به منهم في حياته في ذلك  
 الوقت من الصحابة لحصول الرؤية من جانبه عليه الصلاة  
 والسلام وليس الامر كذلك (كذا قال ابن حجر العسقلاني) في شرح  
 الخبة (ويقال) في اصطلاحهم (للصحابه والتابعين السلف و)  
 يقال (من بعد التابعين خلف الخلف بفتح اللام) يستعمل  
 (في الخبر وسكونها في الشر كذا في البحر على الكثر رضوان  
 الله تعالى عليهم اجمعين فيه تغليب بحسب العرف) لان العرف  
 عند الحنفية ذكر الرضاء بعد ذكر الصحابة وذكر الرجة بعد  
 ذكر غيرهم وقلب الاصحاب على غيرهم تعظيما واکراما لهم  
 (ايضا اي كالكائن من النبي عليه الصلاة و) (السلام)  
 قوله (حديث) خبر للبند الذي هو قوله هذه الاقسام (فهو في هذا  
 القول) اي على القول بكون هذه الاقسام حديثا (يكون الحديث  
 تسعة اقسام) حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة (او اثني عشر  
 قسمه) حاصلا من ضرب اربعة في ثلثة (واعلم ان الخبر والاثار  
 والسنة مرادف) اي كل واحد منها (الحديث) فيطلق  
 على المرفوع والوقوف والمقطوع (عند الجمهور) من علماء هذا  
 الفن وفيه اشارة الى المباعدة في تضعيف ما عدا هذا القول قال  
 علي القاري في شرحه على شرح الخبة ويرادفه اي الخبر السنة  
 عند الاكثر واما الاثر فن اصطلاح الفقهاء فانهم يستعملونه  
 في كلام السلف والخبر في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام  
 وقبل الخبر والحديث ما جاء من النبي عليه الصلاة والسلام والاثار  
 اعم منهما وهو الاظهر انتهى فلم ان ما قاله الشارح غير موافق  
 لما قاله علي القاري ولا ما قاله شيخ الاسلام في شرح الخبة فيعرفه  
 من يرجع الى كتابيهما تأمل (وقيل الخبر مبان) لهذه الثلثة  
 (لانه) اي الخبر (ما جاء) اليها منقولا (من غيره عليه الصلاة و)

(السلام) اى موقوفا عليه لامر فوعا اليه عليه الصلاة والسلام  
 بخلاف الاثر والحديث والسنة فانها ما جاء منه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فين هذه الثلاثة والخبر ثباين كلى (وقيل) الخبر (اعم)  
 من الحديث والسنة (كالاثر) اى كان الاثر اعم منهما (وقيل  
 الاثر قول الصحابي وقيل) هو (قول السلف) مطلقا سواء كان  
 صحابيا او تابعا فين الاثر والسنة والحديث ثباين لان الاثر  
 قول الصحابي او قول التابعي او قول السلف وهما ما جاء من النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وبين الاثر والخبر ترادف لانهما ما جاء  
 من غيره عليه السلام (كذا قال) شيخ الاسلام ابن حجر (المسألة لاني  
 وعلى القارى تأمل ما فيه) واعلم ان المحدث في عرفهم (من عرف  
 غالب اصول الحديث وفروعه كالمفسر والفقيه) فانهما بطلقان  
 على من يعرف فاليهما (وتحوى) اى تحو ما ذكر من المفسر والفقيه  
 من النطق والحوى والحكمى (فان الاعتبار في كل فن معرفة  
 غالبه) اذ الغالب حكم الكل (كما حقه في شمس المعارف على  
 التهذيب والحافظ من حفظ فاليهما) اى الاصول والفروع  
 بلا تخصيص الحفظ بعدد معين كائنه الف حديث (وقد يجي  
 اى الحافظ) بمعنى المحدث) وقد كان السلف يطلقون المحدث  
 والحافظ بمعنى كما روى ابو سعيد السماني بسنده الى ابي زرعة  
 الرازى سمعت ابا بكر بن ابي شبيب يقول من لم يكتب عشرين  
 الف حديث املاه لم يعد صاحب حديث وفي الكامل لابن عدى  
 من جهة التعليل قال سمعت هشما يقول من لم يحفظ الحديث فليس  
 من اصحاب الحديث والحق ان الحافظ اخص اه تدرب (وما نقل)  
 الحافظ (السوطي في التدرب) من (اه) اى المحدث (من عرف  
 الاسانيد والعلل واسماء الرجال والعالي) من المسوع (والنازل) منه  
 (وحفظ مع ذلك) العلم (متونا كثيرة وسمع الكتب الستة) المشهورة

(ومستند احدين حنبلي وسنن البيهقي ومجمع الطبراني وضم الى هذا المقدار (القجزء من الاجزاء الحديثة وهذا اقل درجاته) اي المحدث (والحافظ فوقه) اي فوق المحدث درجة قوله (يستلزم) خبر للبند الذي هو قوله وما نقل (ان لا يوجد المحدث اصلا) اولا وآخر فليزمن من عدم وجود المحدث عدم وجود الحافظ بالطريق الاولى وفي بعض النسخ ان لا يوجد بدون ذكر المحدث وحيث ان يحصل رجوع الضمير المستتر في ان لا يوجد الى الحافظ فلا يلزم من عدم وجوده عدم وجود المحدث وحيث ان لا يوجد المحدث (ان قلت) انت التعريف (على العموم) اي عموم الاحاديث (و) يستلزم ان لا يوجد (حالا ان قلت على الخصوص) اي على عدد معلوم ومشروط في الحافظ عند اهل الفن ولو سلم ان هذا التعريف لا يستلزم عدم الوجود ولكن لا نسلم صحته (مع انه) اي هذا التعريف (بجهول) اي نمر بف بالجهول وهو لا يصح (وما نقل على القساري) اي نمر بف المحدث من (اي) اي المحدث (من) تحمل الحديث رواية واعتني) واهتم (به) دراية والحافظ من روى ما يصل اليه ووهي (اي) حفظ (ما يحتاج اليه) قوله (نمر بف) خبر اقوله وما نقل على القساري اي هذا المذلول لا يصح ايضا لانه نمر بف (بالجهول) فهو لا يصح (ومستلزم كون حامل الحديث رواية ودراية محدثا وحافظا) وهذا لا يصح ايضا وقال الشهاب الخفاجي الحافظ وصف اكل من اكثر رواية الحديث واتقها وقد انقطع هذا في عصرنا هذا وكان آخر الحفاظ السبوطي والسخاوي (وعند البعض) من اهل الفن (الحافظ من احاط علمه بمائة الف حديث والحجة) من احاط علمه (بثمانية الف حديث والحاكم) من احاط علمه بجميع الاحاديث (المروية) عنه عليه الصلاة والسلام (منا وسندا وجرحا وتعدلا

٢ ولا يخفى انه يعلم من هذا التعريف ان اسمي المحدث والحافظ على اي شخص يطلقان في هذا الفن فكيف يكون تعريفهما بالجهول فافهم

وتاريخنا كذا نقله على القسارى واطنه ( اى الحاكم ) البخارى ( اذ قيل ) فى حقه ( كل ما ) اى كل حديث ( لا يعرفه البخارى فليس بحديث ) لانه لو كان حديثا امر فنه فاختفى هذا القول احاطة عليه بجميع الاحاديث المروية عنه عليه الصلاة والسلام ( كذا فى الفسطاطى ) ولما كان هذا التفسير بحسب التبع ايضا ( اى كنفس الحديث الى الاقسام الثلاثة او الاربعة بحسبه ) ومقدما على ما يليه ( من التفسير ) طبعا ( والتقدم للطبعى كون الشيء الذى لا يمكن ان يوجد آخر الا وهو موجود كتقدم الواحد على اثنين فان الاثنين يتوقف على الواحد ولا يكون للواحد مؤزافه فلم ان التفسير الذى يلى هذا التفسير متوقف على هذا التفسير ولا يكون مؤزافا فيما يليه فيكون تقديم هذا على ما يليه طبعا ( واحسن من جميعه ) اى جميع ما يليه ( ضبطا قدمه ) عليه وضما لوافق الوضع الطبع ( فقال وما اى كل حديث انتهى واضيف اليه صلى الله تعالى عليه وسلم ) قولنا او فعلا او تقريرا ( يسمى مر فوعا متصلا ) كان ( او منقطعا اضافه ) اى ذلك الحديث ( صحابى لونه اى او من بعده من مخرج ومصنف ) فيدخل فيه قولهما ( وقال الخطيب ) البغدادى ( هو ) اى المرفوع ( ما انخرجه الصحابى ) فقط ( عنه ) اى عن فعله او قوله ( عليه ) الصلاة والسلام ) فاخرج ما يضيفه المتابعى و من بعده اليه صلى الله تعالى عليه وسلم لكن المشهور هو القول الاول ( وقيل مراده ) اى الخطيب ( بيان الغالب ) لا احصر عليه حتى يكون منافيا لما قبله قال شيخ الاسلام والظاهر ان الخطيب لم يشترط ذلك وان كلامه خرج مخرج الغالب لان غالب ما يضاف الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يضيفه الصحابى ( وقديحى بمعنى النصل ) قال ابن الصلاح ومن جعل من اهل الحديث المرفوع فى مقابلة المرسىل حبسه

يقولون مثلاً رفعه فلان وارسله فلان فقد عني بالمرفوع المتصل  
 (كذا في التدريب) على التقریب ولما كان الرفع مجعلا بينه بقوله  
 (والرفع قد يكون صريحا كما يقال) أي يقول الصحابي أو من دونه  
 (قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أوفعل أو قرر كذا) هو  
 (مفعول كل واحد منه) أي من قال وفعل وقرر (على) سبيل  
 (التنازع) الأول مثال المرفوع من القول صريحا والثاني  
 مثاله من الفعل صريحا والثالث مثاله من التقرير صريحا  
 (وقد يكون) أي الرفع (في حكم الصريح أي) وقد يكون (صريحا  
 حكما كما نغل من الصحابة والتابعين أمر معلوم ولو) كان معلوما  
 (تقدرا من حيث أنه) أي الأمر (صادر منهم ولذا) أي ولكون  
 المراد هذا (قال العسقلاني) في بيان المراد من الأمر المعلوم المنقول  
 عنهم (أي غير مأخوذ من الأسرأليات) أي من كتب بني إسرائيل  
 أو من أفواههم وهو احتراز من الصحابي الذي عرّف بالنظر  
 في الأسرأليات كعبدة الله بن سلام وعبد الله بن عمرو بن العاص  
 فإنه كان حصل له في وقعة البرموك كتب كثيرة من كتب  
 أهل الكتاب وكان يخبر بما فيها من الأمور الغيبية حتى كان بعض  
 الأصحاب ربما قال حدثنا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ولا نحدثنا عن الصحيفة ذكره السخاوي (ولا يتعلق ببيان لغة  
 غريبة أقول ولا بد أن يقول) المصنف (ولما أخذ من القرآن)  
 لأنه لا يقال له مرفوع قوله (لا سبيل) صفة لقوله أمر معلوم  
 (للعقل) ولا مجال للاجتهاد (فيه) أي في ادراكه في نفسه  
 أي في ذاته (أوفي ادراك حسنه وفتح) حال كون العقل (مستقلا)  
 أي لا يستقل العقل في ادراك ذلك الأمر (بحيث يتوقف) ذلك  
 الإدراك (على بيان الشارح) إذا الحسن والقبح ليسا بعقلين  
 بل شرعيين (كما حوال الآخرة من) مواقف (القيامة) وأهوالها



(والبجمع والمجاسة والمجازاة) المخصوصة من الثواب والعقاب  
على الخير والشر وانما قيدنا بها لان مطلق الثواب والعقاب عليهما  
للعقل فيه مدخل بخلاف التحديد فيهما فان ذلك انما يعرف بالوحى  
(والاخبار) بفتح الهمة (جمع) خير (او) بكسرها مصدر  
اخبر اخبارا (مفرد عن الامور الماضية) اى الاحوال المتقدمة من  
بده الخلق اى عما خلق اول اقبل السماء والارض كقوله عليه الصلاة  
والسلام حين سئل عنه كان الله ولم يكن معه شيء قبله وكان عرشه  
على الماء ثم خلق السموات والارض وكتب في الذكر كل شيء  
انتهى لفظ الحديث فالعرش والماء خلقا قبل السموات والارضين  
فالعرش على الماء والماء على متن الريح والريح قائمة بقدرته  
الكاملة والذكر عبارة عن اللوح المحفوظ (كقصص الانبياء  
عليهم) الصلاة و (السلام والايه) اى الامور المستقلة  
(كاشراط الساعة فحكمهم انهم اخذوها) بلا واسطة (منه)  
عليه الصلاة والسلام (او) بواسطة (عنه عليهم) الصلاة  
و (السلام اذ لا موقف) بضم ميم وكسر فاء مخففة او مشددة اى  
لا يعلم ولا مطلع (الاصحاب فيها) اى فى الامور المذكورة من الماضية  
او الاية (الا النبى عليه) الصلاة و (السلام واما ما) اى الامور  
التي (للعقل فيه سبيل) الباء فى قوله (بان لا يتوقف) نصوره  
(عليه) اى على الشرع (كالا لهيات والنبوات) حال كونها  
(غير متوقفة على الشرع) لانها لو توقفتا عليه والشرع  
متوقف عليهما لزم الدور (فوقوف) منصلا كان استاده  
او منقطعا (او مقطوع فحكمهم انهم قالوه) اى ما للعقل فيه سبيل  
(باجتهادهم) اى باستنباطهم من الادلة العقلية (وان احتمل انهم  
اخذوه) بلا واسطة (منه ٢ او) بواسطة (عنه عليه) الصلاة  
و (السلام لا يقال ويحتمل انهم قالوه) اى ما للعقل فيه سبيل

٢ قوله اخذوه منه  
انما قيدناه بقولنا  
بلا واسطة لان  
كلمة من الاتصال  
فاذا قيل اخذت منه  
بكون اخذه  
بلا واسطة قوله  
او بواسطة عنه لان  
كلمة عن الانقطاع  
فاذا قيل اخذت  
عنه يكون اخذه  
بواسطة ويحتمل  
ان يكون بلا واسطة  
ولذا قيدنا قوله  
او عنه بقولنا  
بواسطة

( من اللوح المحفوظ ) فالخصر على الاحتمال المذكور لا يصح  
( كما بدعيه ) اى القول منه ( المتصوفة والمبتدعة في زماننا في حق  
شيونهم ) نعوذ بالله من شرورهم حاصل السؤال ان ما فيه  
للعقل سبيل لانسلم كونه موقوفا او مقطوعا لم لا يجوز ان بقوله  
الرواة بالكشف والسؤال عنهم عليه الصلاة والسلام كما بدعيه  
هو لاه المتصوفة في حقهم فيكون مرفوعا لاموقوفا ولا مقطوعا  
( لانا نقول هذا ) الكشف والادعاء ( محال عادي وامر ندرى )  
فلا يبنى عليه حكم شرعى ( والاصل فيه العلم ) والعدم لا يصير دليلا  
( فلا يد ) في اثبات الحكم الشرعى ( من دليل شرعى من ) الادلة  
( الاربعة ) المشهورة عند اهل السنة ( ولادليل ) ههنا منها  
( والا ) اى وان كان دليل منها هنا ( لنقل ) اليها ( من الاصحاب  
والمجتهدين ) قوله ( ولانقل ) اليها ( فلا احتمال ) للقول من اللوح  
( فلذا ) اى لعدم الاحتمال له ( لم تذكره ) اى القول من اللوح  
( هنا بل هذا هوهم تقليدى ويدع اعتضدى وكفر ) محض  
اعاذنا الله من ذلك ( فالواجب ) قطعا ( علينا ان ) نجنب عنه  
و ( ننبع الكتاب والسنة لاشيوخ الصالحة ) في انفسهم ( المضلة )  
ضيرهم ( المفرطة ) اى المبالغة في التجاوز عن حد الشرع ( المفرطة )  
اى المقصرة في انفسهم وهم شياطين هذه الامة لانهم لا يعرفون  
الشرعية والطريقة والحقيقة بل يخربونها ويخرجون العوام  
عن الصراط المستقيم ويفرض على سلاطين زماننا ان يقطعوا  
عروقهم عن الارض واما المشايخ المشرعون العارفون فهم  
كالارواح في الابدان لانهم اسباب حياة العوالم فيجب على الناس  
ان يعرفوا قدرهم فانهم نعمة جليلة في حقهم افاض الله علينا  
من قبو صانهم ( وما انتهى الى الصحابة رضى الله عنهم اى  
مما لا عقل فيه سبيل ) وانما خصصناه به ( بقرينة السابق ) انما

(يسمى موقوفا) ولما توهم كون الموقوف كالمرفوع في كونه تارة  
صرح بها وتارة حكما دفعه بقوله (والوقوف لا يكون) فيه النقل  
(الاصري بها) بان يقول الراوي الموقوف هو من قول الصحابي  
او من فعله او من تقريره (كالقطع) اي كالا يكون القطع الاصر بها  
كما (صرح به) شيخ الاسلام ابن حجر (السيستاني) (هذا)  
اي ولكون المراد هذا (سكت) المصنف (في مجلس البيان)  
لافادة السكوت فيه الحصر (وما انتهى الى التابعين اي)  
المقطوع (كذلك) اي مثل الموقوف في التقييد بما لا يعمل فيه  
سبيل (يسمى مقطوعا) ويراد بالمقطوع عند الاطلاق ما انتهى  
الى التابعين لان كمال القطع فيه وما قرر ان الشيء اذا ذكر  
مطلقا بصرف الى كماله (وقد يقال المقطوع لما انتهى الى من  
دون التابعين) اي اتباع التابعين فمن بعدهم فان شئت قلت  
في التابعي ومن دونه موقوفا على فلان مثل وقفه معمر على همام  
ووقفه مالك على نافع في الخلاصة المرفوعة ما اضرب الى النبي  
صلى الله عليه وسلم خاصة من قول او فعل او تقرير متصلا  
او منقطعا هذا هو المشهور وفي الجواهر قيل هو ما اخبرته  
الصحابة خاصة من فعله او قوله وايضا في الخلاصة الموقوف  
عند الاطلاق ما روى عن الصحابي من قول او فعل او نحو ذلك  
متصلا او منقطعا وقد يستعمل في غير الصحابي مقيدا مثل وقفه  
معمر على همام والمقطوع ما جاء من التابعين من اقوالهم وافعالهم  
موقوفا عليهم واستعمله الشافعي والطبراني في المنقطع وهو الذي  
لم يتصل اسناده على اي وجه كان سواء ترك الراوي من اول  
الاسناد او وسطه او آخره الا انه اكثر ما يوصف بالانقطاع  
رواية من دون التابعي عن الصحابي انتهى كلامه (والشهود  
بين الحديثين ان الموقوف يطلق على المقطوع قال) النووي

( في القرب ) يطلق الموقوف عليه حال كونه ( مقيدا ) لا مطلقا  
 ( فيقال وقفه فلان على الزهري ويحواه ) انتهى ( ايضا ) اى  
 ( كاطلاقه على الموقوف اى ولا عكس ) اى ولا يطلق المقطوع  
 على الموقوف ( اذ السكوت ) عن بيان اطلاق المقطوع عليه  
 ( في مقام ) يقضى ( البيان يفيد الجهر ) اى حصر اطلاق الموقوف  
 على المقطوع ( وقد استعمل البعض المقطوع في المنقطع وبعضهم  
 عكس ) اى استعمل المنقطع فيه تجاوزا عن الاصطلاح الى ارادة  
 المعنى اللغوى ( كذا قال العسقلاني واعلم انه ) اى التووى ( قال  
 في التقریب ) السيوطى ( في ) التدریب ( وهو شرح التقریب ) يقول  
 الصحابي كأنقول ( كذا ) او تفعل ( كذا ) اوزى كذا ان لم يصفه  
 اى القول او الفعل او الرواية ( الى زمن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فوقوف ) كذا قال ابن الصلاح وحكاه المصنف اى التووى  
 فى شرح مسلم عن الجمهور من المحدثين واصحاب الفقه والاصول  
 واطلق الحاكم والرازي والامدنى انه مرفوع قال ابن الصباغ  
 انه الظاهر انه تدریب ( والا ) اى وان اضافته اليه ( ف ) الصحيح  
 انه ( مرفوع ) قال ابن الصلاح لان ظاهر ذلك مشعر بان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقرره عليه لتوفر دواعيهم  
 على سؤالهم عن امور دينهم وتقريره احد وجوه السنن المرفوعة  
 ومن امثلة ذلك قول جابر كأنزل على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اخرج الشيطان اه تدریب ( عند الجمهور وقيل موقوف  
 مطلقا ) اى سواء اضافته او لم يصفه ( وقبل مرفوع مطلقا )  
 اى سواء كان مما خفي غالبا او لا ( وقبل ان كان ) المروى ( خفيا )  
 اى مما لا يعرفه الا الخذاق ( غالبا فوقوف والا فرفوع واما  
 قول التابعي ذلك ) اى ما ذكر من كأنقول او تفعل الى آخره  
 ( ان لم يصفه ) اى القول ( الى زمن الصحابة ) رضى الله عنهم اجمعين

(ف) هو (مقطوع فقط وان اضافته) اليه (فقطوع) عند البعض  
 (او موقوف) عند الآخر لاحتمال اضافته اليه (واما قول  
 الصحابي امرنا) بكذا كقول ام عطية امرنا ان نخرج في العبدین  
 العواتق وذوات الخدور وامر الخبيص ان يعتزلن مصلی المسلمين  
 اخرجہ الشبخان (اونهيئنا بكذا) اوضح كذا كقولها ايضا نهينا  
 من اتباع الجنائز ولم يعزم علينا اخرجاه ايضا (او من السنة كذا)  
 كقول علي رضي الله عنه عن السنة وضع الكف على الكف  
 في الصلاة تحت السرة رواه ابو داود في رواية ابن داسمة  
 وابن الاصبغ (فرفع عند الجمهور) قال ابن الصلاح لان مطلق  
 ذلك ينصرف بظاهره الى من له الامر والتهي ومن يجب اتباع  
 سنته وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غيره لان مقصوده  
 بيان الشرع لا اللغة ولا العادة والشرع يتلقى من الكتاب والسنة  
 والقياس والاجماع ولا يصح ان يريد امر الكتاب لكون ما في الكتاب  
 مشهورا يعرفه الناس ولا الاجماع لاز المتكلم بهذا ليس من اهل  
 الاجماع ويستحيل امره نفسه ولا القياس اذ لا امر فيه فنعين  
 كون المراد امر الرسول اه تدریب (وقيل موقوف واما قول  
 التابعي ذلك) اي امرنا ونهيئنا الى آخره (فرفع او موقوف)  
 لانه من الصيغ المحتملة للرفع والوقف (و) اما (تفسير الصحابة فيما  
 ليس للعقل فيه سبيل كاسباب النزول) كقول جابر رضي الله عنه  
 كانت اليهود تقول من اتى امرأته من دبرها في قبلها جاء  
 الولد احوال فانزل الله عز وجل نسأؤكم حرث لكم الآية  
 رواه مسلم (فرفع) لانه مما لا يمكن ان يؤخذ الا عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولا مدخل للرأى فيه (وفي غيره موقوف) اه  
 تدریب (وكذا) اي مثل تفسير الصحابي تفسير (التابعي)  
 في كونه مرفوعا فيما ليس للعقل فيه سبيل وموقوف في غيره

( فاذا صرفت هذه الاقوال المذكورة ) فاعلم ان تحقيق المصنف )  
ههنا رحمه الله تعالى ( اما تحقيقها ) اى اما بيان الاقوال  
على وجه الحق بلا ترجيح احدها على الآخر ( او توفيقها )  
اى بيان المراد فى كل منها بحيث لا يكون احدها منافيا للآخر  
فلا يوجد التعارض بينها ( او تصحيحها ) اى بيان التكلف فيها  
فتمام واخترا لا يحسن منها ( فله دره ثم لا يذهب ) اشارة  
الى تأخر رتبته لان ما سبق مقصود بالذات والسند انما هو وسيلة  
اليه ( اى لا يشبه اصلا عليك ايها الطالب ) الصادق ( ان السند  
فى اصطلاحهم ) اى المحدثين ( عبارة عن رجال الحديث اى  
الذين رووه ويقال له الطريق ) بمعنى السبيل وهو ما يوصل  
الى المقصود الحسى استمير للوصول الى المطلوب المعنوى ( ايضا )  
اى كما يقال له السند ( وقد يعمى بمعنى اخبار طريق المتن ) قال بدر بن  
جاعة الطيبي هو الاخبار عن طريق المتن ( كذا قال على الفارى )  
اما ما اخذ من السند وهو ما ارفق وصل من سفح الجبل لان السند  
يرفعه الى قائله او ( ما اخذ من السند فى قولهم فلان سند اى  
معتمد ) فسمى الاخبار عن طريق المتن سند ( لاعتقاد الحفاظ  
فى صحة الحديث وضعفه عليه ) اه تدرب ( لما يعمى والاسناد )  
قوله ( ايضا ) الاولى اسقاطه ( بمعناه اى ) بمعنى ( البند وقد يعمى  
الاسناد بمعنى ذكر السند اى اخبار طريق المتن ) قال الطيبي  
وهما متقاربان فى معنى اعتماد الحفاظ فى صحته وضعفه عليهما  
( كذا فى التدرب والمعنى الثانى غالب ) استعماله ( لكن اخره )  
عن الاول وان كان الانسب تقديم الثانى عليه نظر الغلبة الاستعمال  
( لمناسبة ) المعنى ( الاول السند ) بالنصب مفعول المناسبة  
الاسناد ( ما اخذ من السند بمعنى الاستناد ) لاستناده اى الراوى  
( الى صاحبه ) اى الحديث ( ومقت الحديث ) اى المتن الذى

هو الحديث (بالاضافة بيانية عبارة عما اى حديث ينتهي اليه)  
 غاية (الاسناد اى ذكر السند) اشارة الى ان الاسناد هنا بمعنى  
 ذكر السند بقرينة قوله (من الكلام) لعدم صحة المعنى الاول  
 الذى له مر آتفا تأمل هكذا عرف المتن ابن جماعة وقال الطيبي  
 هو الفاظ الحديث التى تقوم بها المعاني (بيان لما يدخل فيه  
 الحديث الفعلى والتقريرى لانه لا بد من بيانه) اى بيان كل واحد  
 منهما (بالكلام) ودخول القول ظاهر فلذا لم تعرض له والمتن اما  
 (ماخوذ من المتن وهو) اى المتن (ما صلب وارفع من الارض  
 لانه المستبقوه) اى الحديث بالسند (ورفعه الى قائله) اى تدريب  
 (او من الماتة) التى (بمعنى المباحة فى الغاية لانه) اى المتن  
 (غاية السند) او من منت الكباش اذا شققت جلدة يصفه  
 واستخرج منها فكان السند استخرج المتن (سند قائله فى التدريب  
 كذا فى التدريب فاذا عرفت الفاء تفصيلية) بعد الاجمال  
 (هذا) اى (المتن المذكور من القواعد الكلية) فيصح الاشارة  
 بالذكر باعتبار المذكور (فاعلم هذا تفتن فى العبارة) لافى المعنى  
 (لان متعلقهما) اى المعرفة والعدم (واحد) وهو الادراك الجزئى  
 فالادراك متعلق بكسر اللام والجزئى متعلق بفتحها واستعمل  
 المصنف هنا العلم فى المعرفة فيكون تفتن فى العبارة لافى المعنى فافهم  
 (ولانهما مترادفان فى التحقيق) لامتبايان كما زعم البعض  
 (ولذا) اى ولكونهما مترادفين (يستعمل كل واحد منهما  
 موضع الآخر فى الآيات والاجاديب) وفيه نظر لان استعمال  
 كل واحد منهما موضع الآخر لا يوجب الترادف لجواز ان يكون  
 ذلك الاستعمال على تقدير غير الترادف (ان الحديث اى جنسه)  
 والمراد الجنس اللغوى فافهم (مطلقا او معهودا) اى الحديث  
 المعهود على السنة المحدثين قوله (مر فوطا) اى سواء كان

مر فوفا ( او موقوفاً او مقطوعاً ) يصح ان يكون تعميماً لهما  
 ( ينقسم انقساماً ثارة بحسب الاسناد ) اى بحسب ذكر السند  
 ( و ) بحسب ( السند الى المتصل وقد يسمى ) اى المتصل  
 ( الموصول ايضاً ) اى كما يسمى متصلاً ( و ) الى ( المنقطع وقد يسمى )  
 اى المنقطع ( المقطوع ايضاً ) اى كما يسمى منقطعاً ( فالمتصل  
 هو الحديث الذى لم يسقط من رواته شخص اضلاوهى ) اى الزواة  
 ( جمع راو اكزاة وقضاة جمع غاز وقاض ) نشر على ترتيب اللف ٣  
 ( والراوى ناقل الحديث بالاسناد نقله ) اى تعريف الراوى  
 ( على القارى من الجزرى ) وعرفه الديوطى فى التدرىب بالذى  
 لا يعرف المتن ولا يعرف الاسناد تأمل ( ولذا ) اى ولكون الراوى  
 معروفاً بالتعريف المذكور ( يقال لنافله ) اى الحديث ( بدونه )  
 اى بدون نقل الاسناد ( مخترج ) لاراو ( وقد يستعمل كل واحد  
 من الراوى والمخرج ( موضع الآخر كذا فى التدرىب والمنقطع  
 هو الذى سقط شخص قدّمه ) اى قوله شخص فى التعريف الثانى  
 على قوله من رواته فيه ( واخره ) اى قوله شخص فى التعريف  
 الاول عن رواته ( تنبيهاً ) حلة مصححة للتقديم والتأخير  
 ( على جواز الوجهين ) من التقديم والتأخير ولا يخفى عليك  
 انها وان كانا جائزين ولكنهما لا يخلوان عن نكتة كما لا يخلو  
 تخصيص التقديم بالتعريف الثانى والتأخير بالاول عنها فتأمل  
 ( من رواته ) مطلقاً سواء كان السقوط ( من اولها ) اى  
 من اول الرواة ( او ) من ( اوسطها او آخرها ) ولما توهم  
 من قوله شخص ان الساقط لو كان اكثر من واحد لم يكن منقطعاً  
 والامر ليس كذلك دفعه بقوله ( هذا ) اى كون الساقط واحداً  
 ( بيان اقله ) اى بيان من المصنف اقل مراتب السقوط  
 ( او من بيانته والمراد ) حينئذ ( جنسه ) اى الراوى فيشمل القليل

٣ ولو اختار النشر  
 على غير ترتيب اللف  
 لكان له وجه وهو  
 ان هذا التشرىف  
 فصل التشرىف منه  
 فى شق واحد بخلاف  
 عكسه فان فيه  
 فصل التشرىف منه  
 فى شقين ومن المقرر  
 ان الفصل الواحد  
 اولى من الفصلين  
 من



والكثير فلا يلزم المحذور المذكور كأنه قيل ما الدليل على هذا  
 فينته بقوله (اذلوسقط اكثرها او كلها تقطع ايضا) اى كما كان  
 منقطعا لو سقط واحد من الرواة (اذلا واسطة بينهما)  
 اى التوصل والقطع (فهما متباينان فلا شئ) من التوصل تقطع  
ولا شئ من القطع تتصل (قال) التووى (فى التقريب)  
 (و) السيوطى فى (التدريب هذا) اى ما ذكره عن البيان  
 (عند الجمهور ولقطع اقسام كالمعلق والمعلق والمعلق والمعلق  
 كما يجب) تفصيلها ان شاء الله تعالى (المعلق) ولما توهم ان هذا  
 المقام مقام التفصيل والتناسب لبيان الفقه ابياب عنه بقوله  
 (ترك) المصنف (الفاء تنبها على جواز الوجهين) اى اياه وركه  
 (هو القطع الذى كان السقوط فيه من مبادئ السند) اى  
 من ابتدائه (فقط) واتما قيدته بقولنا فقط (بقرينة المقابلة)  
 وهى المرسل اذ السقوط فيه فى الآخر فقط (واواله عطف تفسير  
 للبأدى وهو) اى ما ذكر من البأدى (طرق المخرج من الرواة  
 ومن) فى قوله من مبادئ السند (تبعضية ولذا) اى ولكونه  
 تبعضية (قال) المصنف (سواء كان الساقط واحدا او اكثر كما  
 اطلق) شيخ الاسلام ابن حجر (العسقلانى و) ابو بكر مايجبى  
 (التووى) اى ذكره مطلقا (فيشمل المتوالى وغيره لكن فيه)  
 اى الساقط (السيوطى) فى شرح التقريب (بالتوالى صورته)  
 اى صورة التعليق المذكور (ان يحذف من المبادئ وينزى  
 الحديث و يعلق الى من فوق المحذوف) من روايته (مع ذكر الصحابي  
 وهو كثير فى البخارى) وبين المعلق والمعلق الاكثى ذكره عموم  
 وخصوص من وجه فيجاء به فى حذف اثنين فصاعدا ويشاركه  
 فى حذف واحد وفى اختصاصه فى اول السند (واستعمل بعضهم  
 المعلق فى حديث حذف جميع سنده كقولنا قال النبي صلى الله

عليه وسلم كذا ) قال على القارى قوله او اكثر اعم من ان يكون كل السند او بعضه كقول البخارى وقال يحيى بن كسب عن عمر ابن الحكم بن ثوبان عن ابي هريرة قال اذا جاءه فلا يطر حكاها الصلاح عن بعضهم واقره فقال لفظ التعليق وجدته مستعملا فيما حذف من مبدأ اسناده واحد او اكثر حتى ان بعضهم استعمله في حذف كل الاسناد انتهى ( واعلم انه ما كان منه ) اى التعليق ( بصيغة الجزم كروى وقال فلان فيحكم بصحته ) اى بصحة ذلك التعليق ( عن المضاف اليه ) اى عن الذى اضيف ونسب الحديث اليه كذا قال ابن الصلاح وقال العراقى وقد استعمله غير واحد من المتأخرين في غير المجزوم به منهم الحافظ ابو الحجاج المرى حيث اورد في الاطراف ما في البخارى من ذلك معلما عليه علامة التعليق ( و ما ليس فيه جزم كروى وقبل عن فلان فلا يحكم ) بصحته ( و ) لكنه ( ليس بواه ) اى بضعيف ( وله حكم الصحيح اذا وقع في كتاب التزم تحفته كالصحيحين كذا في التقریب والتدريب والمرسل ) هو مأخوذ من الارسل بمعنى الاطلاق وعدم المتع كقوله تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين فكأن المرسل اطلق الاسناد ولم يقبده براو معروف او من قولهم ناقة مرسله اى سريع السير فكأن المرسل اسرع فيه حذف بعض اسناده او من قولهم جاء القوم لارسالا اى متفرقين لان بعض الاسناد منقطع عن بقيته ( هو المنقطع الذى كان السقوط ) اى الحذف ( فيه من آخر السند فقط ) وانما قيدناه بقولنا فقط ( لما مر ) من قولنا بقرينة المقابلة ( وهو ) اى آخره ( طرف النبي عليه الصلاة والسلام من الصحابة ) رضى الله عنه تعالى عنهم اجمعين ( وهو ) اى الساقط ( واحد ) غالبا بخلاف الاول ) اى المعلق ( فانه ) اى الساقط فيه ( كثير

غالباً وانذا ) اى ولكون الساقط في الاول كثيراً وفي الثاني واحداً  
 ( جمعها ) اى ذكر المبادئ والاوائل بصيغة الجمع في الاول  
 ( واغرده ) اى ذكر لفظ الآخر مفرداً في الثاني ( وحذف )  
 قوله ( سواء ) كان الى آخره ( هنا ) اى في الثاني دون الاول ( فالتابعي  
 من المبادئ لا من الآخر ولذا ) اى ولكونه منها لانه ( قال  
 في الخلاصة المرسل عند المحدثين مختص بالتابعي ) مطلقاً سواء  
 كان كبيراً او صغيراً الناقل ( عن رسول الله ) صلى الله عليه وسلم  
 ( و ) قال ( في التفریب المرسل قول التابعي ) لكن لم يكن  
 قول التابعي مطلقاً كما قاله في الخلاصة بل كان قول التابعي  
 ( الكبير ) وهو الذي لقي كثيراً من الصحابة وجالسهم وكان جل  
 روايته عنهم كقيس بن ابي حازم وسعيد بن المسيب ( قال رسول  
 الله ) صلى الله عليه وسلم ( كذا اذ قول التابعي الصغير ) وهو الذي  
 لم يلق من الصحابة الا العدد اليسير او لقي جماعة مع كون جل  
 روايته من التابعي كعبيد بن سعيد الانصاري وكنية السخاوي  
 ( منقطع في قول لكون اكثر روايته من التابعين ) اولاً لانه لم يلق  
 من الصحابة الا الواحد والاثني ( وقال في التفریب ايضا  
 المشهور في الفقه ) والاصول ( وعند الخطيب المرسل قول  
 التابعي ) قال الخطيب الا ان اكثر ما يوصف بالارسال من حيث  
 الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ( ومن قبله قال رسول الله ) عليه الصلاة والسلام ( كذا وصورته )  
 اى صورة الارسال ( ان يحذف ) التابعي ( الصحابي ويرسل بان )  
 البناء مصورة ( لم يقيد بـ صحابي معروف ) ان ( يعزى الحديث  
 الى النبي عليه ) الصلاة والسلام مع ذكر المبادئ فلا واسطة  
 بينهما ) اى بين المعلق والمرسل ( فهما متباينان ) فيصدق من  
 الطرفين سائلة كلية ( وهذا ) اى المرسل ( ايضا ) كالمعلق

(كثير في البخاري وعند بعض الحديث كالحطاب وعند  
 جمهور الأصوليين صرح به) أي بقول جمهور الأصوليين  
 (في الخلاصة والتفريب المرسل) كأن (بمعنى المنقطع بالمعنى الأعم  
 وهو ضد المنصل) وهو الذي سقط شخص من رواته (ولذا)  
 أي ولكونه بمعنى المنقطع بالمعنى الأعم (قال ابن الحاجب في المنعصر  
 المنتهى للمرسل قول غير الصحابي قال رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم) كذا وأعلم أن مراسيل الصحابة وغيرها (أي غير  
 الصحابة) فتأنيث الضمير باعتبار تأنيث لفظ الصحابة والأخا لاول  
 أن يقول وغيرهم من الثقات صحبة (لم ينج بها) (عند الجمهور)  
 أما صحة مراسيل الصحابة فلان الجمهور قطعوا بها ولان  
 الحديثين المشترطين للصحح القائلين بضعف المراسيل اطلقوا  
 عليها وفي الصحيحين منها ما لا يحصى لان أكثر روايتهم  
 عن الصحابة وكلهم عدول وروايتهم عن غيرهم نادرة وأما صحة  
 مراسيل غيرهم فلان ابن جرير حكى اجتماع التابعين بأسرهم  
 على قبولها وانه لم يأت عن أحد منهم انكارها ولا عن أحد  
 من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين الذين هم من القرون الفاضلة  
 المشهود لهم من الشروع عليه الصلاة والسلام بالخيرية (الا اذا  
 لم يسلوا عن غير الثقة ومراسيل غيرها) أي مراسيل غير الصحابة  
 ومراسيل غير الثقات (ضعفة) لم ينج بها (عند الحديثين و)  
 عند (الحنفية والشافعية) لم ينج بها (مطلقا) سواء كان  
 الفهر من القرون الثلاثة لولا (و) لم ينج بها (اذا لم يكن الغير  
 من القرون الثلاثة عند الحنفية الا اذا أرسلوا) (عن غير الثقة كذا  
 في التفريب والتدريب) قال النووي في شرح المهذب وقيد  
 ابن عبد البر وغيره ذلك بما اذا لم يكن مرسله ممن لا يحتز ويرسل  
 من غير الثقات فان كان فلا خلاف في رده وقال غيره محل قبوله

جند الخنفة ما اذا كان من ٣- له من اهل القرون الثلاثة الماضية  
فان كان من غيره فلا لجديث ثم بنفسه الكذب صحة التيسار  
(والاصطلاح الاول وهو ان المرسل قسم من المنقطع اشهر  
اي بين المحدثين وقال بعضهم كالمسفلاني والنووي السابق)  
اي المحدثون (ان كان متبعا متواليا) ولكن المتوالي شرط  
في مواضع السقوط (من اي موضع كان فهو معضل اسم منقول  
من اعضله اي اعياء) فهو معضل به اوفيه اي معي (كان  
المحدث الذي) حدث به و(رواه ابيه ولم ينقطع به من يرويه فهو)  
اي المعضل (ما خص من المرسل والمعلق من وجه) فيهما  
في حذف اثنين فصاعدا وبفارقهما في حذف واحد  
وفي اختصاص المرسل بالآخر السند والمعلق بالاول (وان) كان  
اي السابق (واحد او اكثر) منه (ولم يكن متواليا بل من مواضع  
متعددة) قوله (ولو من موضعين) اشار به الى ان المراد بالجمع  
ما فوق الواحد (فهو منقطع) قال المسفلاني ويسمى فاسقطا منه  
واحد منقطعا في موضع وما سقط منه اثنان بالشرط منقطعا  
في موضعين وهكذا ان في ثلاثة في ثلاثة وان في اربعة في اربعة  
تليد قله على القاري (وهو) اي المنقطع (مبين) تبيانا كليا  
(للمعضل واخص من وجهيهما) اي من المعلق والمرسل (تأمل)  
فيهما مع في حذف الواحد فصاعدا وبفارقهما في اختصاص  
المعلق بالاول السند والمرسل بالآخر (قال على القاري الصحيح  
في المنقطع قول الجمهور) لم يقل هذا القول على القاري  
فالصواب ان يقول بده قال النووي في التريب و(لكن) كثر  
(في رواية من دون التابى عن الصحابي مالك عن ابن عمر رضي الله  
عنهما وقال الحاكم هو) اي المنقطع (ما اخل) اي سقط (فيه قبل  
الوصول الى التابى) قال في التريب هكذا هو ابن الصلاح

تبعاً للحاكم والصواب قبل الصحابي (رجل محذوفاً) كان الرجل  
 (او مذكوراً) مبهماً كالك من رجل عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما  
 انتهى وقال (النوى) في التقریب الحديث المضمن اى المذكور  
 فيه (لفظ) عن متصل عند الجمهور ولو كان في اسناده جهالة  
 كهذا (اى كالك من رجل) بشرط ان لا يكون المضمن بكسر  
 التقيع (مدلساً) بشرط (ان يمكن اللقاء) بكسر اللام محدوداً  
 اى لقاء المضمن لمن روى عنه وحينئذ يحكم بالانصال الا ان بين  
 خلاف ذلك (في المعاصرة بينهم) اى بين المضمنين (وشرط  
 البخارى في جامعه الصحيح وهو البخارى في ثبوت اللقاء) ٤  
 وشرطه ان الدينى والمحققون من أئمة هذا العلم قبل الا ان  
 البخارى لا يشترط ذلك في اصل الصحة بل التزمه في جامعه  
 كما اشار اليه الشارح وابن المدبني بشرط في الصحة ونص على  
 ذلك الشافعى في الرسالة (و) شرط (بعضهم ه طول الصحة)  
 بينهما ولم يكتف به ثبوت اللقاء (و) شرط (بعضهم) وهو ابو عمرو  
 الدانى (معرفة) اى اشتهار الراوى (باروايته عنه) اى عن  
 المروى عنه ولم يكتف بالصحة (وعند البعض مرسل مطلقاً)  
 سواء وجد الشروط المذكورة اولاً (و) الحديث المضمن  
 (عند الحاكم منقطع في صورة) الجهالة فقط (لا في غيرها فانه  
 فيه متصل عنده) (و) قال الجمهور فيما حكاه عنهم ابن عبد البر  
 منهم مالك (ان المشددة ك) لفظ (من في) الدلالة على (الاتصال)  
 ومطلقه محمول على السماع (بالشرط المذكور) من اللقاء والبراءة  
 من التدليس قال ابن عبد البر ولا اعتبار بالحروف والالفاظ  
 وانما هو باللقاء والمجانسة والسماع والمشاهدة قال ولا معنى  
 لاشتراط تبين السماع لاجتماعهم على ان الاسناد متصل  
 بالصحابي سواء اتى فيه بان او بن او يقال او سمعت فكله

٤ وعدم الاكتفاء  
 بإمكانه

ه وهو ابو المظفر  
 السمعاني

متصل قال العراقي وقاتل ابن بفرق باب الصحابي من به حيث  
يعمل بارساله بخلاف غيره كذا في التدريب (نحو حدثنا فلان  
ان فلانا حدثه بكذا وقال بعضهم) وهو احدين حبل وجاعة  
منهم فيما حكاه ابن عبد البر عن البردنجي قاله في التدريب (ليس)  
ان وشبهه (كمن) في الاتصال (بل منقطع حتى يبين السماع)  
في ذلك الخبر بعينه من جهة اخرى (واستعمال) اى كثر استعمال  
عن (في هذا العصر في الاجازة) عند المشاركة وذلك لا يخرج  
من الاتصال فاذا قال احدهم مثلا قرأت على فلان من فلان  
فرا دما ترواه عنه بالاجازة واما المغاربة فيستعملون عن في السماع  
والاجازة معا وهذا ان التواطى حقهما ان يفردا بنوع يسمى المعنى  
كما صنع ابن بجاجة وغيره وكثر استعماله في هذه الاعصار  
في الاجازة قاله في التدريب (فالمشقة بهذا المعنى الاخير) وهو  
قوله وان كان واحدا الى آخره (قسم من المنقطع بالمعنى الاعم  
اى الاول) وهو ضد المتصل (فالمشقة يطلق على المعنيين الاعم)  
وهو المعنى الاول (والاخص) وهو الاخير لانه قسم منه وقسم  
الشيء يكون اخص منه (بالاشتراك) متعلق بقوله يطلق (المعظمي  
والقرينة المقامية تعين احدهما) اى احدا المعنيين (كالتصور فانه  
يطابق على المعنى الاعم مرادفا للعلم المقسم للتصور والتصديق  
وهو) اى المعنى الاعم (ادراك شيء مطلقا) اى سواء كان الادراك  
على وجه الاذعان اولا (ويقال له التصور المطلق والتصوير  
لابشرط شيء) من كون الادراك على سبيل الاذعان او  
لا على سبيل الاذعان (و) يطلق (على المعنى الاخص من العلم)  
قوله (القسم) صفة لقوله المعنى الاخص (منه) اى من العلم  
(المقابل للتصديق الذى هو قسم منه اى من العلم ايضا) اى كما كان  
التصور قسما منه حيث (يقال العلم اما تصور واما تصديق

٣ اى بالمعنى الاخص  
ع

٢ ويقال له التصور  
الساذج والتصور  
بشرط لا شئ اه

٤ قوله قال اى  
لا يقول اخبرنا  
فلان وما فى معناه  
بل قال اى يقول  
قال فلان كذا

وهو ( اى التصور ٣ ) ادراك غير النسبة التامة الخبرية ( التى هى  
الوقوع واللاوقوع اى اتحاد الموضوع بالمحمول فى الوجبة  
باعتبار ما صدق وعدم اتحاد به فى السالبة كذلك وهذا بيان  
النسبة الجلية واما النسبة الشرطية فهى اتصال التالى للمقدم  
فى الوجبة وعدمه له فى التفصيل ( او ادراك شئ بدون الحكم  
ويقال له ) اى التصور المعروف بهذا التعريف ( التصور المتعبد )  
بكون الادراك فيه غير النسبة التامة الخبرية ( والتصور بشرط  
شئ ) اى بشرط كون الادراك فيه غير النسبة المذكورة ( او ادراك  
الشئ فقط ) اى بدون الحكم وهذه الالفاظ كلها بمعنى واحد  
لكن التصورات مختلفة ( واعلم ان حقيقة التصور عند المتقدمين )  
من المتطمين ( ادراك غير النسبة ) التامة ( الخبرية والتصديق وكذا  
الحكم ) اى الحكم مثل التصديق وهو ( ادراك النسبة ) التامة  
الخبرية وعند المتأخرين منهم ( التصور ادراك الشئ بدون الحكم  
والتصديق ادراكه ) اى ادراك الشئ ( مع ) اى مع الحكم ( والحكم  
استناد امر الى آخر ايجابا او سلبا وتفصيل فى شرحنا الموجز  
على التهذيب ) ومن اراده فليطلب منه ( ومن اقسام التقطيع )  
الكان ( بالمعنى الاعم اى المعنى الاول المتداس اسم مفعول وهو  
اى التدليس ) من قبيل اعتدوا هو اقرب ( ان يترك الراوى اسم  
شيخه اى الذى اخذ الحديث منه و ) ان ( يروى عن شيخ فوق  
شيخه لقيه او ماصره كذا فى التدريب واتى بلفظ وهم ) الاتصال  
اليه و ( السماع منه ) الى من ذلك الشيخ ( ولا يقتضيه ) اى  
ولا يقتضى ذلك اللفظ منه السماع ( وهو ) اى الراوى ( لم يسمع  
منه ) بل سمعه عن رجل سمع عنه ( فى نفس الامر بشهادة الالفاظ  
مثلا قال قال فلان عن فلان كذا ) وكان فلان كذا ونحوه  
وان لم يكن ماصره فليس الرواية عنه بذلك تدليس على المشهور



وقال قوم انه تدليس فحدوه بان يحدث الرجل عن الرجل بالسمعة  
منه بافظ لا يقتضى تصريحاً بالسماع قال ابن عبد البر وعلى هذا فاسم  
احد من التدليس لا مالاً ولا غيره انه تدريب ( وعلق انه لم يسمعه  
ويسمى هذا العمل تدليساً في الاستاذ كاستنبه ) هو ( مأخوذ  
من الدلس بالجر ) اي بخبريك الاولين ( وهو ) اي الدلس  
( اختلاط الظلام بالنور كما ) يكون ( في اول الليل ) سمي المدلس  
بالمعنى الاصطلاحي ( لاشتراك المحذوف والظلمة في الحذف او ) مأخوذ  
( من التدليس في البيع ) يقال دلس فلان على فلان ( وهو )  
اي التدليس فيه ( ستر عيب المتاع ) من المشتري ( كأنه اظلم عليه  
الامر ) وهو في الاصطلاح راجع الى ذلك من حيث ان من اسقط  
شيئاً فقد غطي ذلك الذي اسقطه او زاد في التغطية لانيانه بعبارة  
موهمة وكذا تدليس الشيخ فان الراوى يغطي الوصف الذي  
يعرف به الشيخ او يغطي الشيخ بوصفه بغير ما اشتهر به كذا  
حققه البقاعي ( وانما قال بوهم لانه متى وقع ) اي الحديث ( بصيغة  
صريحة في السماع وهي ) افظ ( اخبرني او حدثني او سمعته ) ولم  
انه لم يسمعه منه كان ( الراوى ) كاذباً لا مدلساً ( اصلاً ) كذا  
قال ( شيخ الاسلام ابن حجر ) العسقلاني وهو اي التدليس  
في الاستناد مذموم ( فاعله ) عند الكل مكروه ( جداً ) وبالغ شعبة  
في ذممه فقال لان ائني احب الى من ان ادلس وقال التدليس  
اخو الكذب قال ابن الصلاح هذا منه افراط محمول على المبالغة  
في الزجر عنه والنقر ( بحر ما عندنا لاكثر ) اي اكثر العلماء ( و ) قيل  
ان كان الحاصل للراوى على التدليس تغطيته الضعيف فخرج  
لان ذلك ( حرام عند البعض ) وغش و الا فلا ( كذا  
في التدريب الا اذا كان في التدليس غرض صحيح لا فاسد ) وافق  
ان لا تظهر روايته عن الضعفاء مثلاً ( فلا يذم ) اي هذا التدليس

(ولا يكره) تحريما (والغرض الصحيح تقوية الحديث عند السامعين  
 ان كان شيخه ثقة عند الحفاظ) فقط (غير معلوم عند السامعين  
 وشيخ شيخه ثقة عندهما) اى عند الحفاظ والسامعين (و) الغرض  
 الصحيح (الاحتراز عن التكرار من شيخ واحد) ابهاما لكثرة الشيوخ  
 او تنفيذا في العبارة (والاختصار وكون شيخه) اى الراوى  
 المدلس (ثقة صغيرا) فى السن (وهو اى الراوى كبير) فى السن  
 عن شيخه (فيخاف) اى الراوى بسبب كون شيخه صغيرا منه  
 (ان لا يقبله) اى شيخه (المعاذون الحاسدون ونحوها) اى  
 الثلاثة المذكورة (والغرض الفاسد تغطية ضعف شيخه  
 او حديثه واستكانة اخذه) اى ذل اخذه والاولى ان يقول  
 استنكاف اخذه (او عداوته له او نحوها) والاولى او نحوه لان  
 العطف باو (وهو) اى التدليس (مكروه تحريما عند الجمهور)  
 من المحدثين (وحرام عند البعض) منهم (لانه) اى هذا التدليس  
 (غش فى الدين) والغش فيه حرام فهذا التدليس حرام قوله  
 (هذا) اقتضاب قريب من التخصيص اى خذ او حفظ هذا  
 (ومن اقسامه) اى التدليس (التدليس فى التسوية) وزاد  
 النووى هذا القسم على ابن الصلاح وسماه ابن القطان بتدليس  
 التسوية وهو شر اقسام التدليس (وهو ان لا يترك شيخه  
 بل شيخ شيخه او اعلى منه) اى من شيخ شيخه (ليكونه ضعيفا و)  
 لكون (شيخه ومن فوق شيخ شيخه ثقة فيستوى السند كله ثقات  
 وهذا) التدليس (مكروه) تحريما (دائما ان خصصناه) اى  
 التدليس (بهذا) اى بعدم ترك شيخه بل يترك شيخ شيخه او اعلى  
 منه (وان عمناه) اى التدليس من ترك شيخه او شيخ شيخه  
 او اعلى منه (فهو) (ك) بالتدليس (الاول) فى الذم والكراهة  
 والاختلاف ولما بين التدليس فى الاسناد وتدليس التسوية

شرع في بيان التدليس في الشيوخ فقال (و) من اقسامه  
 (التدليس في الشيوخ بان يسمى شيخه او يكتبه او ينسبه او يصفه  
 بما لا يعرف به (او) يسمى او يكتني او ينسب او يصف (شيخ شيخه به)  
 اي بما لا يعرف به اه تقريب (ليوفر الطريق) اي ليجعل الطريق  
 وصر او صعبا (الى السماع له) اي للمحدث وفيه تضييع للمروى عنه  
 والمروى ايضا لانه قد لا يظن له فيحكم عليه بالجهالة قال شيخ  
 الاسلام ويدخل في هذا القسم ايضا التدليس بالتسوية بان يصف  
 شيخ شيخه بذلك (وهو) اي هذا القسم (ك) القسم (الاول و)  
 لكن (الاول كثير) وقوعه في الاحاديث (وهما) اي التدليس  
 في التسوية والتدليس في الشيوخ (قليلان) فيها (و بعضهم) من  
 المحدثين (لم يرض بكون الثالث) اي التدليس في التسوية (تدليسا  
 ثم اعلم) للترتيب الرتي (ان من عرف) اعني اشتهر (بالتدليس ان روى  
 حديثا آخر بلفظ يحتمل السماع فحديثه مرسل منقطع) لا يقبل  
 (و) ان روى (بلفظ يقتضيه) اي السماع كسمعت وحدثنا واخبرنا  
 وشبهها فنصل مقبول يخرج به (وفي الصحيحين) وغيرهما (من  
 هذا) الضرب (مالا يخصي) اي كثير كفتادة وسفيانين وغيرهم  
 اه تقريب كعبد الرزاق والوليد بن مسلم لان التدليس ليس كذبا  
 وانما هو ضرب من الابهام اه تدريب (ولهذا) اي ولكونه كثيرا  
 فيها (كان التدليس ليس يجرح عند الجمهور ان لم يكن تدليسه)  
 اي ان لم يكن الحامل له على تدليسه (من غير الثقات) كاشبا  
 (لاجل تغطية الضعف) وان كان الحامل عليه تغطية ضعف  
 الحديث فجرح لان ذلك حرام وغش (كذا في التدريب والحديث  
 المرفوع لا النقطم ولا الموقوف) فان سندهما غير متصلين  
 (ان كان سنده متصلا) من رواه الى متناه (ولو) كان  
 الاتصال (ظاهرا) فيدخل فيه ما فيه انقطاع خفي كمنعته

المداس والمعاصر الذي لم يثبت لقاؤه لاطباق من اخرج الاحاديث  
 المسانيد على ذلك قاله النووي كابن الصلاح وخرج به ما كان  
 ظاهره الانقطاع كالمسند الجلي ويخرج به ايضا ما ساوى  
 فيه احتمال الاتصال والانقطاع بحسب الظهور والخفاء (يسمى  
 مسندا) في اطلاق اهل الحديث (اسم مفعول من الاسناد)  
 و (هذا) اي المذكور في المتن (مذهب الامام) في الحصول  
 (والحكم وكثير من المحققين) فانهم قالوا ان المسند لا يستعمل  
 الا في المتصل بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل والمداس  
 وحكمه ابن عبد البر عن قوم من اهل الحديث وهو الاصح وليس  
 بعيد من كلام الخطيب وبه جزم شيخ الاسلام في النخبة  
 (فيكون اخص من المرفوع) لانه حينئذ يكون قسما من المرفوع  
 وقسم الشيء اخص منه قليل الحاكم من شرط المسند ان لا يكون  
 في اسناده اخبر عن فلان ولا يلقى عن فلان ولا ينسب مرفوعا  
 ولا رفيه فلان اهتدريب (وهذا) اي ما سبقه من تسمية المرفوع  
 المذكور مسندا (هو الاصطلاح المشهور بين الحديثيين وبعضهم  
 كالخطيب البغدادي ومن تبعه) قال علي القاري في شرح  
 النخبة اعلم انه قال الخطيب المسند ما اتصل بسنده من رواته  
 الى مثواه ولكن اكثر ما يستعمل فيما جاء من النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم دون غيره وقال الحاكم هو ما اتصل بسنده مرفوعا  
 الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال ابن عبد البر هو ما رفع  
 الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم متصلا كان او منقطعا فهذه  
 ثلثة اقوال وعلى كل قول منها فالمسند ينقسم الى صحيح وحسن  
 وضعيف ذكره ابن جماعة في منهل الراوي انتهى (يسمون  
 المتصل مطلقا مسندا وقوله وان كان) المتصل (موقوفا او مقطوعا  
 بيان الاطلاق فيكون) المسند (اخص منهما) اي من المرفوع

والتصل لانه قسم منهما وقسم الشيء يكون اخص منه وفي بعض  
النسخ الموجودة عندنا منها اى من المرفوع والتصل والوقوف  
والقطوع فافهم (و بعضهم كان عليه البر و من تبعه يسمون  
المرفوع مسندا وان كان مرسل او معضلا او منقطعيا) كمالك  
عن الزهري عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم قيل هذا مسند لانه اسند الى النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم وهو منقطع لان الزهري لم يسمع عن ابن عباس  
رضى الله تعالى عنهما (او معلقا او متصلا) كمالك عن ابن عمر رضى  
الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (ف) على  
هذا القول (يكون) اى المسند (مساويا للمرفوع ذكر هذه  
المذاهب الثلاثة مع بيان هؤلاء الشقات) قوله (الامام) فاعل ذكر  
(النووى في التريب ونقلها على القارى) في شرحه على شرح  
الخبية (عن ابن جماعة) كانقله عنه آتفا (لكن المتعهد اى المعلوم)  
والمشهور (الثابت اى بحسب الاجلأى او بين الحققين هو)  
القول (الاول ولذا) اى ولكونه معلوما بحسب الاطلاع او بينهم  
(قال الحاكم) وغيره (لا يستعمل المسند الا في المرفوع التصل)  
بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل والمداس قاله في التدريب  
(قال) شيخ الاسلام (في الخبة المسند مرفوع صحابي بسند  
ظاهره الاتصال فيكون) ما قاله شيخ الاسلام (مذهبا رابعا  
اخص منها) اى من الثلاثة لان شيخ الاسلام شرط في كون  
الحديث مسندا كونه مرفوع صحابي خلافا لهم فانهم لم يشترطوه  
فيه فيجاء من في مرفوع صحابي ويضارفي من المذاهب الثلاثة  
في مرفوع تابعي (وقد يجهى المسند بمعنى الكتاب الذي جمع فيه  
ما اسنده الصحابي كمسند احمد كذا في التريب ثم اعلم ان الراوى  
لحديث ان وقع منه) اى من الراوى (اختلاف اى مخالفة

(أ) راو (آخر في اسناده) أي غابها ويلزم منه أن يكون ضعيفا  
 لا شاعرا به أنه لم يضبط على ما ذكره الجزري مثاله في الاسناد  
 مارواه أبو داود وابن ماجه من طريق اسماعيل بن أمية عن أبي  
 عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة رضي  
 الله تعالى عنه مر فوعا اذا صلى احدكم فليجعل شيئا تلقاه وجهه  
 وفيه فإن لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطا يختلف فيه  
 على اسماعيل اختلافا كثيرا فرواه بشر بن مفضل وروح بن القاسم  
 عنه هكذا ورواه السفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث  
 عن ابيه حريث بن سليم عن أبي سلمة عن أبي هريرة ورواه وهب  
 ابن خالد وعبد الوارث عنه عن أبي عمرو بن حريث عن جده  
 حريث ورواه ابن جريح عنه عن حريث بن عمار عن أبي هريرة  
 رضي الله تعالى عنه ورواه داود بن غلبة الخارثي عنه عن أبي عمرو  
 ابن محمد عن جده حريث بن سليمان قال ابو زرعة الدمشقي  
 لا اعلم احدا ينسب به غير داود ورواه سفيان بن عيينة  
 عن اسماعيل عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث  
 رجل من بني عذرة ورواه محمد بن سلام البيهقي عن أبي  
 عيينة مثل رواية بشر بن المفضل وروح ورواه مسدد وعن أبي  
 عيينة عن اسماعيل عن أبي عمرو بن حريث عن ابيه عن أبي  
 هريرة ورواه عمار بن خالد الواسطي عن ابن عيينة عن اسماعيل  
 عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم  
 هكذا مثل ابن الصلاح بهذا الحديث المضطرب الاسناد قاله  
 في التدریب (او منه) قليلا مثال الاضطراب فيه حديث  
 فاطمة بنت قيس قالت سألت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 عن الزكاة فقال ان في المال لحقا سوى الزكاة فهذا الحديث  
 قد اضطرب لفظه ومعناه فرواه الترمذي هكذا من رواية شريك

٢ قوله لا يَحْتَمِل  
التأويل فيه بحث  
ذكره على القارى  
في شرحه على  
شرح النخبة

عن ابى حمزة عن الشعبي ورواه ابن ماجة من هذا الوجه بلفظ  
ليس في المسال حق سوى الزكاة فهذا الاضطراب لا يَحْتَمِل  
التأويل ٢ اه على القارى (بتقديم او تأخير او زيادة او نقصان  
وهذه الاربعة) وهى التقديم والتأخير والزيادة والنقصان  
(سواء كانت في السند او المتن او فيهما) معا (او بعضها  
في السند وبعضها في المتن وسواء كانت من راو) واحد مرتين  
او اكثر (او راويين او رواة كذا في) التدريب و (التقريب او  
إبدال راو مكان راو آخر او إبدال متن مكان متن آخر فهذا  
الحديث المروى على وجوه مختلفة) مذكورة (يعنى حديثا  
مضطربا اسم فاعل) من الاضطراب (يعنى المختلف هذا)  
الى ما ذكر من التسمية مضطربا (اذالم يترجم احدى الروايتين  
او الروايات) على الاخرى (بمحفظ راويها) مثلا (او كثرة صحبته)  
اي الراوى (المروى عنه او غير ذلك من وجوه الترجيحات فان  
ترجحت بهاء (لا يكون) الحديث (مضطربا بل الزاجم) يكون  
(محفوظا والمرجوح شاذا او منكرا كما سيحى والاضطراب)  
المذكور (موجب للضعف الحديث لاشعاره) اى الاضطراب  
الواقع فيه (بعدم الضبط) من راويه (الذى هو شريط في الصحة  
والحسن كذا في التقريب لكن قال) الحافظ السبوطي  
(في التدريب نقلا عن البعض الثقة) وهو شيخ الاسلام  
(ان الاضطراب قد يوجد في الصحيح والحسن) بان يجامع معهما  
وذلك بان يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وابه ونسبته  
ونحو ذلك ويكون ثقة فيحكم بالحديث بالصحة والحسن ولا يضر  
الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا ولما توهم ان الاضطراب  
او كان موجبا للضعف يلزم ان يكون الحديث المضطرب الموجود  
في الصحيحين ضعيفا وليس الامر كذلك اشار الى الجواب

عنه بقوله (وما في الصحيحين) من الاحاديث الكثيرة المضطربة فيها (من هذا القبيل) ومن هذه المثابة المنقولة عن البعض الثقة فلا يكون ما فيها ضعيفا (انتهى ولعل هذا) اي عدم ايجاب الاضطرار بالضعف فيما فيها ليس على الاطلاق بل (اذا كان الاختلاف) اي المخالفة (من الرواة) (اشقات) والا فلا (واعلم انه) اي الشأن (لا يجوز) اي لا يحل (لعمد تغيير) صورة (المتن) مطلقا لا بتقديم ولا بتأخير ولا بزيادة ولا بنقص بحرف او اكثر ولا ببدال حرف او اكثر بغيره ولا ببدال مشدد مخفف او عكسه (ولا الاختصار فيه) بانهقص (ولا ابدال لفظ) مرادف (ب) لفظ (آخر) مرادف له اي ولا يجوز تغيير المتن بشيء من هذه الوجوه (الا لعالم بدلولات الالفاظ) اي بمعانيها اللغوية (لان العالم لا ينقص من الحديث الاما لا لعالم له) اي للمنفوس والمحدوف (بما يقبه) اي يتركه (فيه) اي في الحديث (بحيث لا يتخلف الدلالة ولا يتخلل البيان والحكم) و (المعنى) بخلاف الجاهل حيث لا يجوز له اختصار الحديث لانه قد ينقص ماله تعلق ضروري يفسد المعنى بتركه كترك الاستثناء في نحو قوله عليه الصلاة والسلام لا يباع الذهب بالذهب الاسواء بسواء فانه لا يجوز حذفه بلا خلاف وفي معنى الاستثناء ترك الغاية في نحو قوله عليه الصلاة والسلام لا يباع التمرة حتى تهوى قاله علي القاري واذ لم يتخلل المعنى فارواية به اشتهر الخلاف فيها والاكثر من اهل الحديث والفقهاء والاصول ومنهم الاثمة الاربعة على الجواز بالشرط المذكور في اختصار الحديث (الاحصاء) وهو اقوى ادلة المجوزين الرواية بالمعنى (على جواز شرح) احكام (الشريعة) من الكتاب والسنة (للجم) وهو ما عدا العرب (بلغتهم) المختلفة من الفارسية والتركية والهندية والسندية



للعارف بالسنة لقوله عليه الصلاة والسلام بلغوا مني وبلغ  
 الشاهد منكم الغائب (فضلا عن لغة العرب) أي اذا جاز الابدال  
 بلغة أخرى فجوازها باللغة العربية أولى وفيه نظر اذ يجب  
 ان يكون الابدال بلغة أخرى للضرورة ولا ضرورة هنا اذ رواية  
 الكتب الشرعية بالسنة الجيدة لفهمهم من لا يحسن العربية  
 ولا يفهمها ولا افلاوجه للعدول عنها وقد ورد انتهى عن التكلم  
 بغير العربية لمن يحسنها الا على سبيل الضرورة (وقيل لا يجوز  
 الاقتصار والرواية بالمعنى وقيل يجوز ان) أي الاقتصار والرواية به  
 (مطلقا) سواء كان في المفردات او في المركبات (وقيل يجوز الرواية  
 بالمعنى في المفردات) لظهور ترادفها فتغيرها يسير دون  
 المركبات لاحتياجها الى زيادة تغيير والقول بعدم الجواز هو  
 الاولى لان المرء وان كان في غاية من الفصاحة والبالغة  
 لا ينهض على التعبير عن اللفظ من هو أولى جوامع الكلم بما يؤدي  
 معانيها اجمع بحيث لا يزيد ولا ينقص بل لا يتصور ان يكون  
 مساويا لها في الجلاء والخفاء لاسيما وهو مقوت بترك بالفاظ  
 صاحب الشريعة ومقتح لابواب الشك والشبهة في موارد  
 السنة وان اذهب قوم من اهل الحديث والاصول الى انه لا يجوز  
 الرواية باللفظه وهو المروى عن ابن سيرين وغيره من المتحاطين  
 في دين الله وقيل لا يجوز في حديث النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ويجوز في حديث غيره وهو مروى عن مالك (فالاولى  
 اراد الحديث بالفاظه لما فيه من الثبات التي قد لا يفهمها الناقل  
 بالمتقول اليه لقوله عليه) الصلاة و (السلام رب مبلغ) اسم مفعول  
 (اوعى من سامع أي) رب (مبلغ اليه اوعى من سامع يعني  
 كالمجتهدين وقال الفاضل عياض يعني) أي يجب (سد باب  
 الرواية بالمعنى) مطلقا او بالضرورة ويؤيد الاول قوله

(بلا يسلط) أي يجتري (من لا يحسن) العربية من يغلب على ظنه  
ويرى نفسه أنه يحسنها وليس كذلك كما وقع لكثير من الرواة  
قديماً وحديثاً (كذا قال العسقلاني) في شرح النجدة (وإن أدرج  
الراوي أي أدخل كلامه) لنفسه (أو كلام غيره صرح به) أي  
بقوله غيره (في التقريب بين الفاظ الحديث والغالب) وقوعاً  
أو استعماً لا فيكون بمعنى المشهور (أن يكون) أي كلام المدرج  
(في آخره) أي الحديث مثاله ما روى أبو خزيمة زهير بن معاوية  
عن حسن بن الحر عن القاسم بن الخثيرة عن علقمة من عبد الله  
ابن مسعود أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم علمه التشهد  
في الصلاة فقال قل التحيات لله فذكر حين قال أشهد أن لا إله إلا الله  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك  
إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد كذا رواه أبو خزيمة  
فأدرج في الحديث قوله فإذا قلت الخ وأما هو من كلام ابن  
مسعود لا من كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (وقد يكون)  
الادراج (في أوله) مثاله ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن  
وشبابة بن سوار فرويا عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه  
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اسبغوا الوضوء وبل  
للاعقاب من النار فقوله اسبغوا الوضوء من كلام أبي هريرة  
رضي الله تعالى عنه وصله بالحديث في أوله كذا وقيل قال اسبغوا  
الوضوء فإن أبا القاسم قال وبل للعقاب من النار من كلام  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (أو أوسطه) مثاله ما رواه الدار  
قطني في سننه من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن  
هريرة عن أبيه عن بكرة بن صفوان قالت سمعت رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من مس ذكره أو أنثيه  
أورفعه فليتوضأ قال الدار قطني ورواه عبد الحميد في ذكر

الانثيين والرفع وادراجه لذلك في حديث بسرة قال والمحفوظ  
ان ذلك من قول عروة انتهى وفي النهاية من السنة تنف الرفعين  
اي الابطين واذا التقى الرفعان وجب الغسل اي اصول التخذين  
والزاء تضم وتفتح انتهى والمراد هنا هو المعنى الثاني (لغرض  
صحيح ومصلحة صحيحة وهو) اي الغرض الصحيح (بيان استنباط  
حكم موافق للشرع) بالادراج (او بيان مجمل) به (او) هو  
(جعل الحديث دليلا على كلام الحق) بسبب الادراج (او) الغرض  
الصحيح من الادراج (بالعكس) اي جعل كلام الحق دليلا على  
الحديث بسببه (او نحو ذلك لا لغرض فاسد وهو جعل الحديث على  
معنى يذهب اهل الباطل) من الحديث (و بيان مذهبه الباطل  
وتقوية مشربه العاطل ونحو ذلك) من الرأى الفاسد (يسمى ذلك  
الحديث مدرجا) هو (اسم ممكن يحدف الجراى مدخلا فيه ويقال  
لهذا) الحديث (مدرج المتن وهو ثلاثة) اقسام (كما اشرنا اليه)  
بقوله والغالب ان يكون في آخره الح (و) هذا القسم (غالب وله)  
اي للمدرج (قسم نادر) استعماله (و يقال مدرج الاسناد) وانما  
سمي به لان المغير ادخل خلا في الاسناد فالاسناد مدخل فيه  
(وهو خمسة) اقسام وهو لا ينحصر فيها عقلا فانحصاره فيها  
استقرائى والاستقراء غير معلوم (الاول) منها (ان يكون عنده  
متان) مختلفان (باسنادين) مختلفين اما عن صحابين او واحد  
فقط (فيرويهما) معا كالمين او مختصرين او احدهما مختصرا  
دون الاول (باحدهما) اي يرويهما راو عنه مقتصر على  
احد الاسنادين هذا هو المطعون بالمخالفة (والثاني ان يروى  
احدهما) اي احدهما عنده (باسناده الخاص به) اي باحدهما  
(و) لكن (يزيد فيه) اي في احد المتين (من المتن الآخر) وله  
اسناد آخر (مالس في الاول) اي في الحديث الاول او المتن

اسباب الادراج

استساك الادراج

الاول وهو المذكور بقوله احدهما فهو من وضع الظاهر  
 موضع الضمير مثاله حديث رواه سعيد بن ابى مریم عن مالك  
 عن الزهري عن انس رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قال لا تبغضوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تنافسوا  
 مدرج في الحديث ادرجه ابن ابى مریم من حديث آخر لمالك  
 عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياكم والظن فان الظن  
 الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا  
 وكلا الحديثين متفق عليهما من طريق مالك وليس في الاول  
 ولا تنافسوا وانما هو في الحديث الثاني (والثالث) منها (ان يكون  
 عنه) اى الراوى (المتن باسناد) واحد كبديل عليه قوله في الاول  
 فيصح الاستثناء بقوله (الاطرفا) اى بعضا (منه فانه) اى  
 الطرف (عنده باسناد آخر قويه) اى راو عنه (تاما) اى  
 من غير استثناء الطرف (بحدف الواسطة) مع انه لم يسمع الطرف  
 الابواسطة وهذا هو المطعون بالخالفه للشقاق مثاله حديث  
 رواه داود من رواية زائدة وشريك رواه النسائي من رواية  
 سفيان بن عيينة كلهم عن عاصم بن كليب عن ابيه عن واثل  
 ابن حجر في صفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال  
 فيه ثم جثتهم بعد ذلك في زمان برد شديد فرأيت الناس عليهم  
 بجل الثياب تحرك ايديهم تحت الثياب قال موسى بن هارون  
 وذلك عندنا وهم فقولهم ثم جثت ليس هو بهذا الاسناد وانما  
 هو ادرج عليه عن عاصم عن عبد الجبار بن واثل عن بعض  
 اهله عن واثل وهكذا رواه مينا زهير بن معاوية وابو بدر  
 شجاع بن الوليد فبما قصة تحريك الايدي من تحت الثياب  
 وفصلها من الحديث وذكرنا اسنادها كما ذكرنا (والرابع)

منها ( ان يسمع ) اى الراوى ( حديثا من جماعة مختلفة في اسناده  
 فيرويه ) اى الراوى المطمعون بالمخالفة ( عنهم ) اى عن تلك  
 الجماعة المختلفة فيه ( بـ ) صورة ( اتفاق ) بينهم ( ولا يبين ) اى  
 الراوى ( ما اختلف فيه ) اى الاسناد الذى وقع بالاختلاف فيه  
 مثاله حديث الترمذى عن بنى دار عن عبد الرحمن بن مهدي  
 عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والاعمش عن ابي وائل  
 عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله انه قال قلت يا رسول الله  
 اى الذنب اعظم الحديث هكذا رواه محمد بن كثير العبدى  
 عن سفيان فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور  
 والاعمش لان واصل لم يذكر فيه عمرا بل يجعله عن ابي وائل  
 عن عبد الله وانما ذكر فيه منصور والاعمش فوافق روايته  
 روايتهما وقد بين الاسنادين معا يحيى بن القطان في روايته  
 عن سفيان وفصل احدهما عن الآخر كما رواه البخارى في صحيحه  
 عن عمرو بن علي عن يحيى عن سفيان عن منصور والاعمش  
 كلاهما عن ابي وائل عن عمرو عن عبد الله وعن سفيان  
 عن واصل عن ابي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن  
 شرحبيل ( والخامس ان يسوق ) اى راوا او يحدث ( الاسناد )  
 اى اسناد متن ( فيعرض له عارض ) فلا يذكر المتن لما يقطعه عنه  
 قاطع ( فيقول كلاما من هذه فيظن ) بعض ( من سمعه ) اى ذلك  
 الراوى وهو المطمعون بالمخالفة ( انه ) اى ذلك الكلام ( من الحديث  
 فيرويه عنه كذلك ) اى على انه متن ذلك الاسناد ( كذلك )  
 اى مثل ما ذكر ( بين هذه الاقسام الثمانية ) للدرج ثلثة منها  
 لدرج المتن وخمسة لدرج الاسناد شيخ الاسلام ابن حجر  
 ( العسقلاني ) في شرح الخبئة ( و ) الحافظ ( السبوطي ) في التدریب  
 ( لان السبوطي لم يذكر اثنا عشر وقال ) ابو زكريا يحيى النووى

حكم الإدراج

(في التفریب وجميع اقسام الادراج حرام عند الجمهور) باجماع  
 اهل السنة والفقه وصبارة ابن السمعاني وغيره من نعمد الادراج  
 فهو ساقط العدالة من يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق  
 بالكذابين ( وقال في التدريب وعندي ان من ادرج لنفسه  
 غريب لا يمنع ) عنه ولذا فعلة الزهري وغير واحد من الائمة  
 ( اقول ) وعندي ( الصواب قول المصنف وهو ما ادرج لغرض  
 صحيح لا يمنع ) اقول ولعل مراد السيوطي بمقاله ما قاله المصنف  
 ( قال المسقلاني ويدرك ) اي يعرف ( الادراج باربعة اشياء بورود  
 رواية مفصلة ) بكسر الصاد اي مينة ( للمقدار المدرج مما ) اي  
 من متن ( ادرج ) اي المدرج ( فيه ) اي في المتن وفيه نائب فاعل  
 ومثاله ما ذكر آنفا من ان شبابة رواه عن ابي خزيمة رواية  
 مفصلة ( وبتنصيص الراوي ) وبتنصيصه نفسه على الادراج  
 او المدرج كحديث ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم انه قال من جعل لله ندا دخل النار وقال آخر اقولها  
 ولم اسمعها ومنه ومن مات ولم يجعل لله ندا دخل الجنة ( وبتنصيص  
 الائمة ) المطلعين على الادراج او المدرج ( وباستحالة كون النبي  
 عليه الصلاة والسلام يقول ذلك ) وهو اعلاها كوددت  
 اني شجرة تعضد والذي نفسي بيده ولا الجهاد في سبيل الله ويرامي  
 لاجيت ان اموت وانا مملوك قوله والذي نفسي الخ ليس كلامه  
 عليه الصلاة والسلام انما هو كلام ابي هريرة رضي الله تعالى  
 عنه اذ تمتع بتمتبه صلى الله تعالى عليه وسلم الرق لما فاته  
 الرسالة لان الرق لا يتصور معه القيام بحقوقها فتبني احدهما  
 يقتضي كراهة الثاني وحاشاه صلى الله تعالى عليه وسلم من كراهة  
 الرسالة ولان الناس يستكفون من اتباع الرقيق ولذا قال  
 هرقل كيف هو فيكم قال هو فينا ذونسب التوبن للتعظيم

طرق معرفة الادراج

ولان امه لم تكن اذ ذاك حتى يمنه برها عن منيه ولان الجهاد لا يمنه عن منيه اذ جهاد المملوك صحيح اعلم ان ما ذكر من الوجوه الاربعة لمعرفة الادراج غير مختص بادراج المتن الارباع كما لا يخفى على المتأمل السكامل في كلامه اه على القارى مع زيادة عليه (ومن اقسام الحديث) كلمة (من تبعية الحديث الشاذ ٤) والمتكر والمعلل) هما (اسمان ٥) مفعولان من الانكار والتعليل) نشر على ترتيب اللف (الشاذ) ترك الغاء مع كون المقام مقام الفصل اشارة الى جواز الوجهين كما عرفت واختار الحذف على الذكر لكون الاختصار مطلوباً في هذه الرسالة الشاذ (في اللغة فرد خرج) ونذر (من الجماعة قال في مختار الصحاح شذذته انفرد عنه وشذذ خرج عن الجماعة يشذ بالضم) فن الباب الاول (و) (الكسر) فن الباب الثاني (شذوذ) فهو شاذ واشذذ غيره وبين هذه) اى المعانى اللغوية للشذوذ (على خلاف عادته لظهور المناسبة اللغوية بين معناه اللغوي والعرفي لهما) المعنى (اللغوي وفي اصطلاح الحديثين لا الخويين و) لا (الصرفيين و) لا (القرآء) اشار بقوله لا الخويين الخ الى ان المصنف احتز بقوله الحديث عنهم لانهم يستعملون الشاذ في غير هذا المعنى (حديث روى مخالفاً مثاوسدا) فان قلت لم قدم الشذوذ في المتن على الشذوذ في السند قلت ان الشذوذ انما يقع بالذات على المتن لما فيه او في طريقه ما يقتضيه بخلاف الشذوذ في السند مثله في المتن زيادة يوم عرفة في حديث ايام التشريق ايام اكل وشرب فان الحديث بجميع طرقه بدونها وان جاء بها موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن عتبة ابن عامر كما اشار اليه ابن عبد البر فانه قال الاحاديث اذا كثرت كانت اثبت من الواحد الشاذ قديهم الحافظ احياناً على انه قد صحح حديث موسى بن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال انه على شرط

٤ لانه انفرد عن رواية بقية الرواة  
و بعد عن اسباب الترجيح  
٥ وفي بعض النسخ  
اسماء مفعول مثله

مسلم وقال الترمذى انه حسن صحيح قلت لعلهم غفلوا عن شدوذ المتن ونظروا الى الاسناد فقط فحكموا عليه بما حكموا (لما رواه الثقات اى العادلون الضابطون كذا فى التدرىب واللام) فيها (للجنس) فيضمحل معنى الجمية (وذلك الراوى اعم من ان يكون ثقة او لا ولذا) اى ولكونه اعم منهما (قال فان لم يكن الراوى ثقة فهو اى الحديث شاذ مردود) مثال الشذوذ فى السند ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجة من طريق ابن عينة وهو سفيان وكان اماما جليلا ودفن بالمعلّى عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان رجلا توفى على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يدع اى ولم يترك وارثا الامولى اى معتقا بفتح التاء هو اى الرجل اعتقه اى ذلك المولى الحديث وتابع ابن عينة بالنصب على انه مفعول افعله تابع مقدم على فاعله وهو قوله ابن جريج على وصل هذا الحديث الى ابن عباس جريج بالحيين مصغرا وغيره وخالفهم حساد بن زيد فرواه مرسلّا عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن انتهى كلام ابى حاتم فحماد بن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك رجع ابو حاتم الذين هم أكثر عددا من حساد (مطلقا) قوله (لا يعمل به اصلا) بيان الاطلاق (غلب فيه اسم المردود) على الشاذ لكثرة استعمال المردود فيه (وان كان) اى الراوى (ثقة فليس بمردود) بل يوقف فيه ولا يحتج به (فالسبيل فيه) اى فى هذا القسم (بالترجيح ان امكن والاف) السبيل (التوقف بمن يدحضه) الراوى (وضبط او بكثرة الرواة) وان كان كل منهم دون الراوى المخالف لهم فى الحفظ والاتقان لان العدد الكثير اولى بالحفظ



والاثنان من الواحد وتطرق الخطأ للواحد أكثر منه للجماعة  
 (وسائر وجوه الترجيح كعفة الراوى) وفقهه (وعلمه وسنده وكونه  
 في كتاب تلقته الامّة) الكاملة (بالقبول كالبخارى ونحوها) اى  
 ونحو المذكورات من وجوه الترجيح (و) الحديث (الراجع يسمى)  
 في صرف المحدثين (المحفوظ لان الغالب انه محفوظ عن الخطأ  
 والمرجوح يسمى شاذاً مقبولا) وانما قيدنا الشاذ بقولنا مقبولا مع  
 ان الاصل في المطلق ان يجرى على اطلاقه (بقريضة المقابلة)  
 وهى قوله مردود (لكن لا يعمل به) وان كان مقبولا (لكونه  
 مرجوحاً وغلب فيه) اى في هذا القسم (اسم الشاذ) حيث  
 قال يسمى شاذاً على اسم المقبول حيث لم يقل يسمى مقبولا للمرجوح  
 (ايضا) اى كغلب المردود على الشاذ (و) قال السخاوى (المنكر)  
 لانهم انكروه (هو الحديث الذى رواه راو ضعيف لسوء حفظه  
 او جهالته او فسقه او بدعته ونحوها) اى ونحو المذكورات  
 من وجوه الضعيف وهل الشاذ كالمنكر في الضعف ام لا والظاهر  
 ان الشاذ والمنكر كليهما ضعيفان لكن الشاذ قد يكون راويه  
 مقبولا والمنكر راويه ضعيف (مخالفاً متناً او سنداً لما) اى  
 (الحديث رواه راو ضعيف آخر لكن ضعف الشانئ اقل من  
 ضعف الاول) مثال المنكر ما رواه ابن ابي حاتم من طريق حبيب  
 بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وتشديد التحتية المكسورة  
 ابن حبيب على وزن كـ ريم وهو اخو حمزة بن حبيب الزيات  
 بتشديد التحتية بائع الزيت او صانعه المقرئ بضم الميم وسكون  
 القاف وهمزة في آخره وهو امام القراء ومن اتباع التابعين عن  
 ابي اسحاق البيهقي عن العيار بفتح العين المهملة والفاء بين الراءين  
 ابن حريث بصيغة التصغير عن ابن عباس رضى الله تعالى  
 عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من اقام الصلاة

اي المكتوبة وآتى الزكاة اي المفروضة وحج اي بيت الله الحرام  
 وصام اي شهر رمضان بالتعم وقري انضيف بفتح القاف  
 والراء اي اطعمه اذا وجب عليه الاطعام دخل الجنة اي دخولا  
 اوليا بسلام قال ابو حاتم وهو مخرجه هذا الحديث منكر  
 بسبب اسناده وان كان معناه صحيحا لان غير حبيب من الثقات  
 الذين رووا هذا الحديث رواه عن ابي اسحاق موقوفا على ابن  
 عباس رضي الله تعالى عنهما وقدرواه حبيب مرفوعا وغير الحبيب  
 معروف غير منكر كذا في النخبة (فبرجح الثاني على الاول ومقابل  
 بكسر الباء وقبحها اي ضد المنكر) ونقبضه (هو المعروف)  
 اكونه مرفوعا عندهم (سمي بهما لانكار المحدثين الاول  
 دون الثاني فالمنكر الفاء للفظ لك) وهي التي تدخل على الاجال  
 بعد التفصيل (والمعروف كلاهما ضعيفان متاوسنا لكن  
 الضعف) كلي مشكك لانه (في المنكر اكثر منه اي من الضعف  
 حال كونه في المعروف فالشاذ والمنكر مرجوحان والمحفوظ  
 والمعروف راجحان لان الراوي) علة للرجوحية والراجحية  
 (في الشاذ والمنكر غير ثقة وفي المحفوظ والمعروف ثقة) ولما توهم  
 من قوله وفي المحفوظ والمعروف الخ مساواتهما في الراجحية ٨  
 اشار الى دفعه بقوله (اكن ليس في المحفوظ ضعف) فالراجحية  
 فيه ليست باضافية (والمعروف ضعيف راجح) لكن رجحانيته  
 ليست بذاتية بل (بالنسبة) والاضافة (الى المنكر) وان كان  
 مرجوحا بالنسبة الى المحفوظ فلا يلزم المساواة بينهما (وبين  
 هذه الاقسام الاربعة تباين كلي) فيصدق بينها سالبة كلية  
 (على هذا الاصطلاح واعلم) علما جزئيا (ان) (كل واحد من  
 هذه الاقوال موافقة لما في شرح النخبة الا انه قال في النخبة  
 الشاذما اي حديث (رواه) الراوي (المقبول مخالفا) اي

٨ مع ان المعروف  
 ضعيف فلا يكون  
 مساويا له فيها

في المتن او في سنده بالزيادة او النقص ( لمن هو اولى منه ) في الضبط حقيقة او حكما كما في التعدد ( فلا يشمل ) هذا التعريف ( الشاذ المرذود مع انه منه ) فلا يكون جامعا ( صرح ) كونه منه ( في التقریب والتدريب وبعضهم ) اي بعض المحدثين ( لم يعتبروا في الشاذ والنكريد ) الذي هو ( المخالفة فتعريف المنكر ظاهر ) فهو الحديث الذي رواه راو ضعيف ( فلذا ) اي فلكون تعريفه ظاهرا ذكر تعريف الشاذ ولم يذكر تعريفه ذ ( قال وقالوا الشاذ مارواه الثقة وكان ) اي الراوي الثقة ( منفردا في هذه الرواية ولم يتابعه ) اي هذا الراوي ( فيها احد ) من الرواة الثقات ( هذا مذهب الحاکم ومن تبعه وبعضهم لم يعتبروا في الشاذ كون الراوي ثقة ايضا كعدم اعتبارهم المخالفة مع اعتبارهم التفرد وهذا ) اي المذكور ( مذهب ) الحافظ ابى يعلى ( الخليل ومن تبعه ) فقول الحاکم اخص من قول الخليل لان الخليل جعل الشاذ مطابقا للتفرد لامع اعتبار المخالفة بخلاف الحاکم مثال المذهب الاول وهو الشاذ هو حديث روى مخالفا الى آخره مارواه اصحاب السنن الاربعة من رواية همام بن يحيى عن الزهري عن انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاه وضع خاتمه قال ابو داود بعد تخريجه هذا حديث منكر وانما يعرف عن ابن جريج عن زباد بن سعد عن الزهري عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ورق ثم القاه والوهم فيه من همام ولم يروه الا همام وقال التستائي بعد تخريجه هذا حديث غير محفوظ فهمام بن يحيى ثقة احتج به اهل الصحيح ولكن خالف الناس فروى عن ابن جريج هذا المتن بهذا السند وانما روى الناس عن ابن جريج الحديث الذي اشار اليه ابو داود فلهذا حكم عليه بالثكارة ومثال الثاني

مارواه النسائي وابن ماجه من رواية ابى زكريا يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها مر فوما كلوا بالبلح بالتمر فان ابن آدم اذا اكله غضب الشيطان الحديث قال النسائي هذا منكر تفرد به ابو زكريا وهو شيخ صالح اخرج له مسلم في المتابعات غير انه لم يبلغ مبلغ من يحتمل التفرد به بل اطلق عليه الائمة القول بالتضعيف فقال ابن معين ضعيف وقال ابن حبان لا يحتج به وقال العقيلي لا يتابع على حديثه واورده ابن عدى اربعة احاديث منا كبر قاله في التدریب (وبعضهم لم يعتبروا في المنكر كون الراوى ضعيفا ايضا) اى كما لم يعتبروا المخالفة في المنكر والشاذ (مع اعتبارهم التفرد في المنكر) ايضا (وهو مذهب البردنجى) بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر الدال المهملة بعدها تحبة وجيم نسبة الى بردنج قرب بردعة باهمال الدال بلد باذر بايجان ويقال له البردعى ايضا (ومن تبعه وقالوا الشاذ والمنكر) كلاهما (مارواه راو منفردا في هذه الرواية) ولا يعرف الحديث عن غير راويه (وفي كل واحد منهما) مقبول ومر دود وهما (اى الشاذ والمنكر) (واحد عند ابن الصلاح) حيث قال الصواب انه بمعناه (والتوى على خلاف هذا) اى على خلاف ما قاله ابن الصلاح (حيث قال الشاذ والمنكر هو) اى ما ذكرتهما (الفر د المخالف لما رواه الثقات وكلاهما مر دودان وكذا) اى مثل الشاذ (المنكر عند البعض) وهو البردنجى ومن تبعه (ليس مخصوصا بالصورة المذكورة) اى بالصورة المخالفة للروايات (بل اعم منها ومن غيرها ولذا) اى ولعدم كونه مخصوصا بها (قال الحديث) الراوى (المطعون بالفسق والعقلة وكثرة الغلط داخل في المنكر مع انه لا يخالفه) اى للراوى المطعون بها (ا) راو (آخر بهذا الاصطلاح) اى في هذا الاصطلاح لعدم اشتراط

المخالفة فيه واما الاصطلاح الذي اشترطت فيه المخالفة فهذا الحديث ليس داخل في المنكر (فانه) اى هذا الاصطلاح (٤١ من) الاصطلاح (الاول كذا في التقريب وقال العسقلاني وقد يجرى الشاذ بمعنى ما يكون) اى بمعنى الحديث الذي يكون (سواء لحفظ لازما زاوية في جميع حالاته قوله) مبتدأ (وهذه الاصطلاحات المذكورة) لامشاحات اى لامن احداث (هى) مفاعلة (ماخوذ من الشح) بحر كات الشين وتشديد الهاء مصدر (بمعنى البخل) الطبيعى يقال شح فلان به على فلان اذا ضن به ومنه قول المؤلفين لامشاحة في الاصطلاح (جعه) مع ان المصدر لا يثنى ولا يجمع (للتوزيع) والتوزيع (فيها) خبر المبتدأ (تنبيه على انه ليس لاحد من هؤلاء النقسات ان يبخل ويرد اصطلاح) الثقة (الاخر لان لكل) احد منهم (ان يصطلح) بشئ (مادام لم يكن ظاهر اصطلاحه مخالفا لظاهر الكتاب والسنة كاصطلاح بعض الزنادقة) والملاحدة (لانه) اى المخالف لهم (امارة كذب) وافتراء (بلا ضرورة دينية لكن اصطلاح الجمهور اقدم) على هذه الاصطلاحات (المعلل بصيغة اسم المفعول وقد يسمى المعلل (المعلول) كذا وقع في عبارة البخارى والترمذى والحاكم والدارقطنى وغيرهم ولما توهم ان تسمية المطل بالمعلول لا تناسب لما نحن فيه لان المعلول من علله بالشراب اذا سقاها مرة بعد اخرى وهو غير ملائم لما نحن بصدد اشار الى دفعه بقوله (اى ما فيه تعليل وعلة) لامن علله به (ولذا) اى ولكونه مفسرا بهذا التفسير (قال التعليل في اصطلاحهم اسناد) جامع شروط الصحة ظاهرا (اى قابلا اذ قد يكون) اى التعليل (متنا) ولذا قيدنا الاسناد بقولنا غالبا (صرح به في التقريب) حيث قال فيه وتقع العلة في الاسناد وهو الاكثر وقد تقع في المتن (فيه) اى

في الاسناد (علل اى غالبا) وانما قيدناه به (اذ قد يكون فيه)  
 اى في الاسناد (علة واحدة) لاعلل وما وقع من العلة في الاسناد  
 قد يندفع فيه وفي المتن ايضا كالارسال والوقف وقد تقدم  
 في الاسناد خاصة ويكون المتن معروفا صحيحا كحديث يعلى بن  
 عبيد الطناقي احدى رجال الصحيح عن سفیان الثوري عن عمرو  
 ابن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث البيعان  
 بخيار غلط ابو يعلى على سفیان في قوله عمرو بن دينار وانما هو  
 عبد الله بن دينار هكذا رواه الأئمة من اصحاب سفیان كابن  
 نعيم الفضل بن دكين ومحمد بن يوسف القزويني ومحمد بن يزيد  
 وغيرهم ومثال العلة في المتن ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية  
 وايد بن مسلم حدثنا الاوزاعي عن قتادة انه كتب اليه يخبره  
 عن انس بن مالك انه حدثه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه  
 وسلم وابي بكر وعمر وعثمان وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين  
 لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في آخرها  
 ثم رواه من رواية الوليد عن الاوزاعي اخبرني اسحاق بن عبد الله  
 عن ابي طلحة انه سمع انسا يذكر ذلك وروى مالك في الموطأ عن حيد  
 عن انس قال صليت وراء ابي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ  
 بسم الله الرحمن الرحيم وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك صليت  
 خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث معلول اعله  
 الحفاظ بوجوه جمعتها وحررت في المجلس الرابع والعشرين  
 بما لم يسبق اليه قاله في التدریب (والعلة سبب فامض خفي قاذح)  
 في الحديث مع ان الظاهر السلامة اه تقريب قال ابن الصلاح  
 فالحديث المثل ما اطلع فيه على علة تندفع في صحته مع ظهور  
 السلامة (غير جارح في صحته) غير (مانع عن العمل به) اذ كانت  
 العلة عبارة عن السبب المذكور (فقوله واسباب قاذحة في صحته

لجارية فيها عطف نفـ يرأها) اى للعلل (فالعلل ما) اى متن  
 (فى اسناده او فيه) اى فى نفس المتن (علة قاذحة فى صحته  
 اى مع ظهور السلامة منها) اى من العلة (لانها لا تنطرق الا  
 الى الاسناد الجامع شروط الصحة ظاهرا كذا فى التقريب والذا)  
 اى لما فى التقريب (قال ويعرفها) اى العلل (اهل المهارة) فى الفن  
 (والحذافة) فيه (اى المتانة والتكن النام فى علم الحديث) وفنه (دراية  
 ورواية لا) يعرفها (كل ثقة والذا) اى ولكون معرفتها مقتصرة  
 على اهل المهارة (لا يتكلم فيه) اى فى علم الحديث (الا القليل)  
 من اهل هذا الشأن مع ان شأن كلهم ان يتكلموا ويحكموا بما يقتضيه  
 (كالبخارى واحمد والدارقطنى) وعلى بن المدينى وبعقوب بن شبة  
 وابى حاتم الرازى وابى زرعة بضم الزاى (اذا الطريق الى معرفته)  
 اى علم الحديث (جمع طرق الحديث والنظر فى اختلاف روايته  
 وفى ضبطهم واتقانهم وعد التهم) لان الباب اذا لم يجمع طرقة  
 لم يدين خطأؤه (وقد تعلق العلة على علة جارية ككذب الراوى  
 وغفلته) اى زهوله عن الحفظ والانتقان (وسوء حفظه ونحوها  
 من اسباب الضعف) كفسقه وذلك موجود فى كتب العلل  
 وسمى الترمذى النسخ علة وقال العراقى فان اراد انه علة فى العمل  
 بالحديث صحيح او فى صحته فلا لان فى الصحيح احاديث كثيرة  
 منسوخة (وعلى علة غير قاذحة ولا جارية) فى صحة الحديث  
 (كارسال ما وصله الثقة) الضابط حتى قال المطلق على هذه العلة  
 من الصحيح صحيح مائل كما قيل منه صحيح شاذ (كذاتى التدريب)  
 والصواب فى التقريب فتأمل (ثم اعلم فيه) اى فى اراد كلمة ٣  
 اعلم (تنبيه على اربعة الاقسام) الآتية (لا بد من ضبطها اذبحا)  
 اى بهذه الاقسام (يعرف) علما جزئيا (المقبول) من الاحاديث  
 (والردود) منها ولما توهم ان هذه الاقسام اذا كان لازما

٣ لان كلمة اصل  
 تستعمل فى مقام  
 يعنى به

ضبطها يلزم تقديمها على سائر الاقسام دفعه بقوله ( ولم يقدمها )  
 اى هذه الاقسام على غيرها من اقسام الحديث ( كغيره ) اى  
 كما قدمها غير المصنف ( لتوقف ايضا عليها على المذكورات )  
 من الاقسام فالوقوف عليه مقدم على الموقوف فلذا قدمها عليها  
 ( ان الحديث اى لجنسه ) والمراد به الجنس اللغوي لا الاصطلاحي  
 تأمل ( اقسام اثنى عشرة شاملة لجميع الاقسام السابقة واللاحقة الصحيح  
 والحسن والضعيف بدل الكل ) ان جعل بدلا بعد العطف  
 ( او البعض ) ان جعل بدلا قبل العطف ( من اقسام او خبر مبتدأ  
 محذوف اى هى او الاول الخ ووجهه ) اى وجه المحصر فيها  
 ( انه ) اى الحديث ( اما مقبول واما مردود ) الشق ( الاول  
 اثنان ) لانه اما ان يشتمل من صفات القبول على اعلاها او لا  
 والاول الصحيح والثانى الحسن ( و ) الشق ( الثانى واحد ) لانه  
 لاجابة الى نفسه لانه ترجيح بين افراده واعتراض بان مرتبة  
 متفاوتة ايضا فانه ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح له فكان ينبغي  
 الاهتمام بتمييز الاول من غيره واجيب بان الصالح للاعتبار داخل  
 فى قسم المقبول لانه من قسم الحسن لغيره وان نظر اليه باعتبار ذاته  
 فهو اعلى مراتب الضعيف وقد تفاوتت مراتب الصحيح ولم ينوع  
 انواعا ( و ) انما لم يذكر الموضوع كما ذكره غيره لانه ليس بحديث  
 حقيقة ( واصطلاحا ) بل زعم اى يزعم واضعه حديثا ( وقال بعضهم  
 هو ) اى الموضوع ( شر الضعيف ) اى شر انواعه من مرسل  
 ومنقطع وغيرهما ( فالصحيح ) وهو فعل بمعنى فاعل من الصحة  
 وهى حقيقة فى الاجسام فاستعمالها هنا مجاز او استعارة تسمية  
 ( مطلقا ) سواء كان صحيحا لذاته او لغيره ( هو ) ضمير فصل او مبتدأ  
 ثان ( الحديث الذى ثبت اى قطعا كفى ) الحديث ( المتواتر او ظنا  
 كفى ) الحديث ( الصحيح لغيره عند الثقة ) سواء ( ثبت فى الواقع )



اى فى نفس الامر (اولا ولذا) اى ولكون الثبوت اعم من الثبوت  
 فى الواقع او عدمه فيه (يجوز كون الصحيح غير ثابت) فى نفس  
 الامر (والضعيف ثابتا فى نفس الامر لجواز الخطأ والتسبان  
 على الثقة عند الجمهور) اذ لا يخلو الانسان من الخطأ والتسبان  
 (بنقل عدل اى عادل فخرج به) المنقطع والمعضل والمرسل على رأى  
 من لا يقبله (حديث من عرف ضعفه او جهل عينه) اى ذاته  
 (او حاله من غير الصحابة اذ كلهم عدول عند الجمهور ضابط)  
 صفة عدل (فخرج به حديث مغفل اى كثير الخطأ فى الاحاديث)  
 بان يكون خطأه أكثر من صوابه (واما مساويه) اى مساوى  
 الخطأ (لصوابه فيختلف فيه فالصحيح انه غير موجود او)  
 موجود ولكنه (خارج) عنه (احتياطاً فى الدين والاخصر)  
 ان يقال (بنقل ثقة) لانه من جمع العدالة والضبط والتعاريف  
 قصان عن الاسهاب وكثرة الالفاظ (متصلاً حال من فاعل ثبت)  
 فتكون مبنيًا لهيئة الفاعل (سند الثقة من المبدأ الى المنتهى)  
 اى بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط الى متناه  
 (وهو الذى عليه) الصلاة (السلام او) هو (الصحابي والتابعي)  
 فخرج به المنقطع باقسامه (تأمل قوله) وما فى الصحيحين  
 جواب سؤال مقدر وهو ما فيهما من الاحاديث يلزم ان لا يكون  
 صحيحاً لعدم اجتماع شروط الصحة فيه وليس الامر كذلك  
 اجاب عنه به (فحصل كذلك) اى ثابت بنقل عدل ثقة متصلاً  
 سند الثقة من المبدأ الى متناه (من طريق آخر عند المحققين)  
 فلا يلزم المحذور (لاتفاق الاثمة عندهم) اى عند المحققين  
 (على صحتها) فلم من اتفاقهم ان الاحاديث المذكورة فيهما  
 ثابتت صحتها بالطريق المذكور (وكذا) اى مثل ما فى الصحيحين  
 (المرسل والمعلق عند من يقول بصحتها وهذه الشروط الثلاثة)

كاشفة (١) اجل (٢) اي ايجابها (٣) اي ايجاب الشروط (٤) غلبة الظن  
 في صدق الحديث (٥) لا لايجابها القطع في صدقه حتى يقال ان المرسل  
 والمعلق وغيرهما لا يوجب الشروط فيها القطع في صدقهما  
 (و) هذه الشروط كاشفة (١) اجل (٢) ان الدين لا يؤخذ من كل احد  
 بمجرد حسن الظن (٣) اي حسن الظن المجرد عن القطع واليقين  
 (ولذا) (٤) اي ولاخذ الدين منه بمجرد (٥) ضل كثير من المقلدين  
 للشيخ الكاذبة المبعدة (٦) قولاً واعتقاداً (٧) وزاد العسقلاني  
 والتتوي من غير صلة (٨) من العلل جليها وخفيها (٩) ولاشذوذ  
 يخرج المعلق والشاذ (١٠) وفيه نشر على ترتيب اللف (١١) وحذفها  
 المصنف لان المردود من الشاذ خرج (١٢) بقوله (١٣) بالعدل الضابط  
 وغير المردود (١٤) من الشاذ لازم دخوله فيه لانه (١٥) منه (١٦) اي من افراد  
 وافراد الشيء لازم دخوله فيه فغير المردود لازم دخوله فيه  
 (وكذا) (١٧) اي مثل غير المردود (المعلق) في كونه من افراد (١٨) ان جمع  
 كل واحد منهما (١٩) هذا الشروط (٢٠) كل واحد منهما (٢١) صحيحا غيره  
 عند جمهور الاصوليين وبعض المحققين من الحديث وان ما وقع  
 في الصحيحين منهما (٢٢) اي من الشاذ والمعلق (٢٣) فن هذا القبيل (٢٤) اي  
 من الشاذ الغير المردود ومن المعلق الجامعين لهذه الشروط  
 (٢٥) لانه لما انتفى دليله ظاهرا لا يكون ضعيفا بمجرد مخالفة راويه  
 لمن هو اوثق منه او اكثر عددا او (٢٦) مجرد (٢٧) تفردة (٢٨) عن الرواة  
 (بل هو صحيح) واضح (٢٩) لكن لا يعمل به لكونه مرجوحا  
 والمرجوح لا يعمل به عند وجود الراجح (٣٠) او مفدوحا كما صحيح  
 المنسوخ عند الكل (٣١) فانه يسمى حديثا صحيحا ولا يعمل به ولا مانع  
 من ذلك اذ ليس كل صحيح يعمل به (و) (٣٢) (٣٣) الصحيح الذي راويه  
 غير وفقه عند الامام الاعظم (٣٤) فان هذا الحديث غير معمول به عنده  
 وان كان صحيحا (٣٥) اذ ليس كل صحيح يعمل به (٣٦) ولعدم كون راويه

فقيها قوله ( وما قيل ) مبتدأ من ( انه لابد ) في الصحيح  
 ( من ان يكون راويه مشهورا بالطالب ) اى طلب العلم والحديث  
 ( ليعتمد عليه ) اى على الراوى ( و ) ان يكون عالما بمعاني حديثه  
 وفقهها عند ابى حنيفة ( رحمه الله تعالى ) لانه ( اى الراوى  
 ) قد يرويه ( اى الحديث ) بالمعنى ( وفي الرواية به يلزم ان يكون عالما  
 بأسلوب التركيب حتى يتفقه بالمعنى ) ( و ) ان يكون الراوى ( اثنين )  
 من المبدأ الى المنتهى عند الشيخين ( قال ابن العربى فى شرح  
 الموطأ كان مذهب الشيخين ان الحديث لا يثبت حتى يرويه اثنان  
 ) ( ليفيد ) الحديث ( غلبة الظن ) يكون الراوى ( سامعا عن شيخه  
 عند البخارى على انه ) اى البخارى ( لم يعتبر مكانه ) اى السماع  
 بل لابد من السماع واللقاء بالفعل قوله ( فقير معتبر ) خبر المبتدأ  
 ( عند الجمهور بل الثلاثة الاول ) من الشهرة والعلم والفقاهة  
 ( داخله فى الضبطادة ) اما دخول الشهرة فيه فلا ان المقصود بها  
 ان يكون له مزيد اعتناء بالرواة لتركن النفس الى كون الراوى  
 ضابطا لما رواه واما دخول العلم والفقه فيه فلا ان الضبط يشترط  
 فيه ان يكون فقيها عالما بما يحيل المعنى ( والرابع ) وهو رواية  
 اثنين من المبدأ الى المنتهى ( افتراء عليهما ) اى على الشيخين  
 ( لوجود التفرد فى صحيحهما ولا فائدة خبر ثقة واحدة غلبة الظن  
 للنبي عليه ) الصلاة والسلام و ( اصحابه ) رضى الله تعالى  
 عنهم اجمعين قال ابن العربى الشرط الرابع مذهب باطل بل  
 رواية الواحد عن الواحد صحيحة الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 ( والخامس شرطه فى جامعته المشهور بالبخارى لا مطلقا ) اى لا  
 فى جميع تأليفاته ورواياته ( وقيل كونه فقيها عنده ) لا مطلقا بل  
 ( عند المخالفة ) اى مخالفته للرواة ( او ) عند ( التفرد بما يعم به البلوى )  
 القائل به شيخ الاسلام ( وان قيل التواتر لا يشترط فيه مجموع

هذه الشروط معاته صحيح) فينتقض عكس تعريفه (اقول انه)  
 اى الشأن (لا يتخلو حديث متواتر خال عنها) اى لا يوجد حديث  
 متواتر لم يجمع فيه هذه الشروط (ولو عند ثقة بالاستقراء و)  
 هذا الانتقاض لا يضر للتعريف لان (مادة النقص يجب ان تكون  
 من المحققات) وهى غير محققة هنا (كذا في التدريب لمخصا  
 فان كانت هذه الصفات الثلاثة لكونها) اى هذه الصفات  
 (كليات مشككة) لا متواطآت (لها درجات بعضها فوق بعض  
 كما في الاربعة العظام) ٣ وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضى الله  
 تعالى عنهم اجمعين (والاربعة الكرام) ٤ وهم الائمة الاربعة  
 رجة الله تعالى عليهم اجمعين فائدة الكلى على قسمين اما  
 مشكك واما متواطى فالتشكيك اما بالاولوية واما بالتقدم والتأخر  
 واما بالضعف والشدة فالتشكيك بالاولوية وهو اختلاف الافراد  
 في الاولوية وعدمها كالوجود فانه في الواجب اتم واكثر واقوى  
 منه في الممكن والتشكيك بالتقدم والتأخر وهو ان يكون حصول  
 معناه في بعض الافراد متقدما على حصوله في البعض كالوجود  
 ايضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك  
 بالشدة والضعف وهو ان يكون حصول معناه في بعضها اشد  
 من البعض كالوجود ايضا فانه في الواجب اشد من الممكن لان  
 اثر الوجود في الواجب اشد من الممكن والمتواطى وهو الكلى الذى  
 يكون حصول معناه وصدقه على افراده الذهنية والخارجية  
 على السوية كالانسان والشمس فان الانسان له افراد في الخارج  
 وصدقه عليها بالسوية والشمس لها افراد في الذهن وصدقهها  
 عليها ايضا بالسوية قاله السيد في التعريفات (و) اصحاب الكتب  
 (السة ه الهام رضوان الله تعالى عليهم اجمعين) ولا يخفى عليك  
 نكتة اختيار العظام في الاول والكرام في الثانى والهام في الثالث

٣ قوله العظام على وزن غراب مثله

٤ الكرام بالضم جمع كريم وهو بطلق على رجل متصف بالاخلاق الحميدة والافعال المقبولة ولكن لم يقل رجل انه كريم عالم يظهر منه اثر الكرم فلم يكن الكرم فيه من جهة الاصول بل من جهة ذاته ونفسه مثله

ه قوله الهام على وزن كتاب جمع همام على وزن غراب مثله

تأمل وفي قوله رضوان الله الخ تغليب عرفا ولا يخفى ان درجات بعضهم فوق درجات بعض فالصفات الثلاثة فيهم مشككة بالشدة والضعف والتأخر (حاصلة على وجه الكمال الصنفى) لا الجنسى لان الكمال الجنسى اعم منه يوجد في كل الاحاديث بخلاف الصنفى فانه مختص بهذا القسم (فهو اى الحديث المشتمل عليها الصحيح لذاته) وقدم هذا الصحيح لكونه صحيحا لذاته وهو واقع في اعلى مراتب الصفات ٨ وانما سمي به (لكون صحته باعتبار ذاته) لا باعتبار غيره (وان كان فيها) اى في تلك الصفات (نوع قصور ونقصان يعرفهما الثقة) اى العادل الكامل المتقن في علم الحديث (فان كان النقصان والقصور) عن مرتبة الطوبى (مجبورا) كل واحد منهما (اى متدفعا بكثرة الطرق) اى الاسانيد (او بغيرها كاعتضاده) اى الراوى ذلك الحديث (بحديث صحيح فهو الصحيح ا) (اجل غيره) وانما سمي به (لكون صحته باعتبار غيره) اى الغير (الكثرة ونحوها) اى نحو الكثرة وهو الاعتضاد وغيره (ولذا) اى وليكون اقسام الصحيح متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدمه (قالوا ان الصحيح اقسامها سبعة اعلاها ما) اى الصحيح الذى (اتفق عليه الشيخان ويعبر عنه بالتفق عليه ثم) للترأخي الزنى (ما انفرد به البخارى) عن مسلم ووجه تأخره عما اتفقا عليه اختلاف العلماء ايهاا ارجح (ثم ما انفرد به مسلم ثم ما) اى صحيح (على شرطهما) ولم يخرجهما واحد منهما ووجه تأخره عما اخرجه احدهما تلقى الامة بالقبول له (ثم ما) اى صحيح (على شرط البخارى) فقط (ثم ما) اى صحيح (على شرط مسلم ثم صحيح عند غيرهما) اى غير الشيخين مستوفى فيه الشروط السابقة (كذا في التقريب لكن يرد عليه) اى على ما ذكره في التقريب (النوادر والمشهور وما رواه الستة فانها) اى

٨ لان الكمال لنفسه  
اعلى من الكمال  
لغيره

٣ لا بالنظر الى غيرها  
حتى يرد ما ذكر  
سدد

هذه الاقسام الثلاثة ( ترجيح الاعلى على الادنى عند التعارض )  
مع انها خارجة عن الاقسام السبعة المذكورة فلا يكون  
هذا الترجيح مختصا بهذه الاقسام السبعة كما ظنه النووي  
( وقال العسقلاني ) مجيبا عن هذا الاعتراض ( وهذا التقديم  
والترجيح ) المذكوران في التقسيم المسطور انما هما ( بالنظر الى  
هذه الشروط ) المذكورة آنفا ٣ ( واما لورجح قسم منها ) اى  
من الاقسام المذكورة ( على ما فوفه ) في المراتب المسطورة  
( بآور اخرى ) اى بسبب اسباب اخر غير ما قدمنا نقضى الترجيح  
في الصحيح ( يقدم ) ذلك المرجح ( على ما فوفه ) بان يعمل به  
ويترك الآخر فلا يرد ان الجزاء عين الشرط اذ قد يظهر للمرجوح  
ما يجمله راجحا كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا مشهورا قاصرا  
عن درجة التواتر لكنه احاطنه قرينة او قرائن صار الحديث بها  
مفيدا للعالم الظنى فان حديث مسلم حينئذ مقدم على الحديث الذى  
اخرجه البخارى بل على ما خرج جاء اذا كان حديث البخارى فردا  
( وقال على النصارى ) في شرحه على التخبئة ( نقلا عن المحقق  
ابن الهمام ما حاصله ان هذا التقسيم ) اى تقسيم الصحيح الى سبعة  
اقسام ليس مطلقا بل ( للمقلد ) فيصح هذا التقسيم بالنسبة اليه  
( واما الثقات والمجتهدون فلا يقدمون ) بعض الاحاديث  
على بعضها ( الا ما رجع عندهم ) مطلقا سواء كان الترجيح  
( بهذه الشروط او غيرها ) ولما ذكر شرط الشيخين اجالا اراد  
ان يفصل فقال ( وشرطهما في جامعيهما ان يخرج الحديث الجميع  
على ثقة رجاله مطلقا ) اتصل رجاله الى الصحابة المشهورة او لا  
( او متصلة الى الصحابة المشهورة ) بالرواية عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ( وشرط البخارى ) ايضا ( الملافة ) اى ملاقة الراوى  
للمروى عنه ولو مرة ( والسماع ) عنه ( و ) شرط ( مسلم المعاصرة

او امكنه ( اى امكن ما ذكر من اللقاء والسماع ) بين التلامذة  
 والشيوخ وتضعيف بعض الثقات ) وهو العراقى حيث قال وليس  
 ما قاله ٤ ابن الطاهر فى شرط الشيخين بجيد لان النسائى ضعف  
 جماعة اخرج لها الشيخان او احدهما ( بعض رجالهما واحاديثهما  
 مجاب بانه ) اى التضعيف المذكور ( بعد تصنيفهما ) فلا يقدح  
 فى ذلك تضعيف النسائى بعد تصنيف الكتابين لانه قد ضعف  
 الراوى بامر حصل فيه بعد اخذ الشيخين عنه فلا اعتراض  
 عليهما فيما التزماء كالايتخى ( او المراد ) بالاجماع على تقديمهما  
 ( اجماع الاكثر ) اى اكثر المحدثين فلا يضر تضعيف البعض منهم  
 ( او ) مجاب بـ ( ايهما مقدمان فى الصحيح على غيرهما من جميع  
 المحدثين فلا يعارض صحيحهما ) ( صحيح احد ) قائل يعارض  
 ( ولذا ) اى ولعدم معارضة صحيح احد صحيحهما ( اتفقوا على  
 انها اصح الكتب بعد القرآن وتلقفها الائمة بالقبول ) علماء وعلا  
 ( و ) ( ان كل حديث فيهما صحيح تحكمه ) بلانص من الثقات  
 ( ولا يحكم ) بان الحديث صحيح ( فى غيرهما الانص من ائمة و )  
 ( ان البخارى مقدم على مسلم من حيث المجموع ) لامن حيث  
 الافراد يعنى لامن حيث ان كل فرد من احاديثه مقدم على كل فرد  
 من احاديث الآخر وانما اتفقوا على ما ذكر ( لانه ) اى البخارى  
 ( اوسع ) من مسلم ( علما ) اى اوسع منه فى العلوم عموما ( واغوى )  
 منه ( شرطا ) لانه اشترط اللقاء والسماع بخلاف مسلم فانه اشترط  
 المعاصرة ولا يتخفى ان الاول اقوى من الثانى ( واقدم زمانا ) والفضل  
 للتقدم ( وكما به اشد اتصالا ) اى اشد اتصال السند لاشراطه  
 ان يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة يعنى واذا ثبت  
 اللقاء فكل ما يروى عنه فمحمول على انه سمع منه بلا واسطة فهذا  
 كمال ما يمكن ان يقال فى الاتصال وامام مسلم فيكتفى بمطلق المعاصرة

٤ قال ابن الطاهر  
 شرط البخارى  
 ومسلم ان يخرجوا  
 الحديث المجمع على  
 ثقة رجاله الى الصحابي  
 المشهور

وامكان اللقاء فبحسن الظن حل الرواية على الاتصال ( واثق  
 رجالا وقل نقلا كذا حقق الامام السيوطي في التدريب نقلا  
 عن الثقات وان كان النقصان لم ينجر ) اي لم يندفع ( بكثرة الطرق )  
 اي الاسانيد ( ولا يغيرها فهو ) اي الحديث حيثئذ ( الحسن لذاته )  
 وهو ضعيف بالنسبة الى الصحيح والحسن لغيره ضعيف اصالة  
 وانما طرأ عليه الحسن بما عضده فاحتمل الضعف لوجود المعاضد  
 ( لكونه ) اي الحسن ( باعتبار ذاته ايضا ) اي كما كان الصحة  
 باعتبار ذاته في القسم الاول ( وان كان الحديث الضعيف وهو ما  
 لم يجمع شروط الصحة او الحسن ) وانما جدهما تبعاً لابن الصلاح  
 وان قيل ان الاختصار على الثاني اولى لان ما لم يجمع صفة الحسن  
 فهو عن صفات الحسن ابعد ولذلك لم يذكره ابن دقيق العيد  
 ( مطلقا ) اي سواء كان الصحيح لذاته او لغيره وسواء كان الحسن  
 لذاته او لغيره ( قد انجبر ضعفه بكثرة الطرق ) اي الاسانيد ( او بغيرها  
 كاعتضاده بحديث صحيح فهو ) اي الحسن حيثئذ ( الحسن لغيره )  
 وانما سمي به ( لكونه ) اي الحسن ( باعتبار غيره ايضا ) اي كما  
 كانت الصحة باعتبار غيره في القسم الثاني ( فلم ) بماسبق ( ان الصحيح  
 ما وجد فيه هذه الشروط الثلاثة بلا قصور ) فيها ( او ) وجدت  
 ( مع ) اي القصور ( منجبرا ) اي مندفعاً بكثرة الطرق او بغيرها  
 ( و ) علم ( ان اصل الحسن لذاته صحيح كما ان اصل الحسن  
 لغيره ضعيف فخرجا ) اي الحسن لذاته والحسن لغيره ( عنهما )  
 اي عن الصحيح والضعيف ( الخارج ) يعني ان الحسن لذاته  
 كان اصله صحيحاً فخرج عن اصله لعدم الانجبار وان الحسن  
 لغيره كان اصله ضعيفاً فخرج عن اصله لامر خارج عنه  
 وهو الانجبار فان قلت من اين علم ان كونهما اصلين لهما قلت



من جعله الصحيح مقسما للحسن لذاته. والضعيف مقسما للحسن  
 لغيره ومن العلوم ان المقسم اصل للاقسام (ولذا) اي ولخروجهما  
 منهما لا مخرج عنهما (قسم الضعيف لاني المقبول الى هذه  
 الاقسام الاربعة) المذكورة (لا الصحيح) كما قسم الضعيف اليها  
 (والظاهر من كلام القوم اي المحدثين من الحسن) عطايا  
 سواء كان (لذاته او لغيره) اي حديث (نظرق فيه نقصان  
 في جميع الصفات المذكورة وهي العلة والمضبط والاتصال  
 كما فهم) اي يكون الوجود من الضعيف المذكورة هذه الثلاثة  
 (من هذا التقسيم) اي تقسيم الصحيح الى هذه الاربعة (ومن  
 تعريفات لاجاعة) للافراد كالحسن اذ روى من غير وجه ارتقى  
 عن درجة الحسن الى درجة الصحة وهو غير داخل في حد  
 الصحيح وكذا ما اعتضد بثلث العلة بالقبول (ولامانة) للاختيار  
 (نقلها) اي المذكورات (المسيوطي في التلخيص وعلى  
 القاري في) شرح (شرح النخبة ولذا) اي ولكون الظاهر  
 من كلام القوم ما ذكر (قال لكن التحقيق ان النقصان الغير  
 المجبر الكافي في الحسن لذاته وكذا) اي مثل النقصان الغير المجبر  
 (النقصان المجبر في الصحيح لغيره ليس) النقصان المذكور  
 (موجودا في صفة من الصفات) المذكورة (لا في الضبط) طامه  
 كلي مشكك يقبل النقصان ويتطرق عليه (وباقى الصفات)  
 والمراد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان الواقي من الصفات اثنتان  
 (فيهما) اي في الحسن لذاته او لغيره (باقية) خبر قوله باقى  
 الصفات فالتأنيث باعتبار المضاف اليه (على حالتهما النوعية)  
 لاجل نسبة فلا يتطرق النقصان في الصفتين في الحسن لذاته  
 او لغيره بخلاف المفهوم من ظاهر كلام القوم فان المفهوم منه  
 تطرق النقصان في جميع الصفات فهما فلا يكون الظاهر منه

تحقيقا ( كما ) كاتبا باقنين على حالتهما ( في الصحيح لذاته  
وفي الضعيف والحسن اغيره نقصان موجود في جميع الصفات )  
فيهما ( المذكورة ) آنفا ( كذا صرح به شيخ الاسلام ابن  
حجر العسقلاني ) ولما ادعى المصنف كون ما ذكره تحقيقا وهو  
نظري محتاج الى البيان اراد ان يبينه فقال ( وكون هذا  
تحقيقا ) ثابت ( لان العدالة والاتصال ) كايان متواطآن  
( لا يقلان الزيادة والنقصان الا بما ينافيه ) كالإيمان عند الحنفية  
( والضبط ) كلي مشكك ( يقبلهما دائما ثم اعلم ان الحسن  
يخرج به الصحيح ) وان كان دونه في القوة ولذا ادرجته طائفة  
في نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة مع قولهم بانه  
دون الصحيح ولا يد في الاحتجاج بحديث له طريقان لو انفرد  
كل منهما لم يكن حجة كافي المرسل اذا ورد من وجه آخر مستندا  
او وافقه مرسل آخر بشرطه قاله ابن الصلاح ( واما ) الحديث  
( الضعيف فيعمل به في فضائل الاعمال والمواظظ لاقى العقائد  
والاحكام ) العلمية ( عند الجمهور ) من المحدثين ( وقيل يجوز )  
العمل به ( مطلقا ) سواء كان في فضائل الاعمال والمواظظ  
او في العقائد والاحكام ( وقال العسقلاني يعمل به ) اي بالضعيف  
( في الفضائل ) لكن لا مطلقا بل ( بثلاثة شروط الاول ) منها  
( ان يكون الضعيف ) فيه ( غير شديد فيخرج ) به ( المتهم بالكذب  
وحش الفاط ) لان الضعيف في هذا المتهم شديد ( و ) الشرط  
الثاني ( منها ) ان يدرج ) اي الضعيف ( تحت اصل ) وقاعدة  
( معمول به ) عند القوم ( والثالث ان لا يعتقد ) العامل ( به ) ( ثبوته )  
عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ( بل يعتقد الاحتياط ) في العمل به  
( ولذا قيل يجوز العمل به في الاحكام ان كان فيه ) اي في العمل به  
( احتياط واعلم انه ) اي الشأن ( بحسن رواية الصحيح والحسن

بصفة الجزم ( كروى فلان وقال فلان ونحوهما مما يدل على  
الجزم ( و ) يحسن رواية ( الضعيف بصفة التريض ) كقول  
وروى ونحوهما مما لا يدل على الجزم ( ويعني العكس ) أى ويقبح  
رواية الضعيف بصفة الجزم ورواية الحسن والصحيح بصفة  
التريض ( و ) اعلم ( أنه يجوز الجمهور ) عن الحديثين ( أن بعض  
المتأخرين من الثقات يقدرّون على تصحيح الحديث وحينئذ  
وأضعفه وترجمه ) قال النووى فى التريب السادسة من  
مسائل الصحيح من رأى فى هذه الأزمان حديثاً صحيح الإسناد  
فى كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد فى شيء من المسندات  
المشهورة قال الشيخ ابن الصلاح لا يحكم بصحة ضعف  
أهلية هذه الأزمان قال ابن الصلاح لأنه ما من أسناد من ذلك  
الأول بعد فى رجاله من اعتمد فى روايته على ما فى كتابه مما عاين بشرط  
فى الصحيح من الحفظ والضبط واليقان قال النووى فيه والأظهر  
عندى جوازه لمن تمكن وقويت معرفته انتهى قال العراقى  
وهو الذى عليه عمل أهل الحديث فقد صح جماعة من المتأخرين  
أحاديث لم نجد لمن تقدم فيها تصحيحاً قاله فى التدريب وقال  
فيه أيضاً لم تعرض النووى ومن بعده كان جماعة وضعوه  
من اختصر ابن الصلاح والعراقى فى الألفية والبلقى وأصحاب  
الكتب إلا للتصحيح فقط وسكتوا عن التحسين وقد ظهر لى  
أن يقال فيه أن من جوز التصحيح والتحسين أولى ومن منع  
فيحتمل أن يجوز. وقد حسن المزى حديث طلب العلم فريضة  
مع تصريح الحفاظ بضعفه وحسن جماعة كثيرون أحاديث  
صرح الحفاظ بضعفها انتهى فلم عدا ذكر أن الشارح اختار  
ما ذكره النووى والامام السيوطى ( وقالوا من أراد العمل  
أو الاحتجاج بحديث من كتاب ) من الكتب المعتمدة قال ابن

الصلاح حيث ساغ له ذلك ( فطريقه ان يأخذه ) اي الحديث  
 ( من نسخة معتمدة قابليها ) اي النسخة ( هو ) اي من ( او ثقة )  
 باصول صحيحة مقابلة وان قابليها باصل محقق مقابل اجزائه (   
 اي المقابلة باصل واحد محقق لا يحتاج الى المقابلة باصول محققة  
 ) وكذا اي مثل اخذ الحديث في الاعتماد عليه اخذ ( كل  
 مسألة من كتاب ) اعتماد الناس عليه ( وعلى هذا اتفق العلماء  
 في علومهم الشرعية والعقلية والمربية ) والطبية وفي سائر  
 العلوم ( فافاد ) اي غافقهم فيها ( القطع ) والجزم ( بصحتها )  
 اي بصحة المسئلة ( او غلبة الظن بصحتها ) واذا افاد الاتصاف  
 القطع او غلبة الظن بهما ( فلا اعتبار بقول شاذمة ) اي  
 جماعة قليلة ( عصبية من الحديث انه لا يجوز ) ولا يصح  
 ( لمسلم ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم )  
 وشترق وكرم ( كذا حتى يكون عند ذلك ) القول  
 ( مرويا ولو على اقل وجوه الروايات ) الحديث من كذب على  
 الى آخره قال الحافظ ابو بكر في برنامج اتفق العلماء على انه  
 لا يجوز الى آخر ما قاله الشاذمة تعقبه الزركشي في جرحه فقال  
~~هي~~ ~~أما~~ ~~أنه~~ ~~بخطه~~ ~~فعل~~ ~~الاجتماع~~ ~~عجب~~ ~~وأنما~~ ~~حكي~~ ~~ذلك~~ ~~عن~~ ~~بعض~~  
 الحديث ثم هو معارض بنقل ابن برهان اجماع الفقهاء على  
 الجواز فقال في الاوسط ذهب الفقهاء على الجواز فقال  
 في الاوسط ذهب الفقهاء بكافة الى انه لا يتوقف العمل بالحديث  
 على سماعه بل اذا صححت عند النسخة جاز له العمل بها وان لم تسمع  
 وحكي الاستاذ ابو اسحاق الاسمراني الاجماع على جواز النقل  
 من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال اليد الى مصنفها  
 وذلك شامل لكتب الحديث وقال الكيا الطبري في تعليقه  
 من وجد حديثا في كتاب صحيح جاز له ان يروي به ويخرج به وقال

قوم من اصحاب الحديث لا يجوز له ان يروى لانه لم يجمعه وهذا  
غلط وكذا حكمه امام الحرمين في البرهان عن بعض المحدثين  
وقال هم عصبة لا مبالاة بهم في حقائق الاصول يعني المقتصرين  
على الجماع لا ائمة الحديث وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام  
في جواب سئوال آتته اليه ابو محمد بن عبد الحميد اما الاعتماد  
على كتب الفقه الصحيح الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا  
العصر على جواز الاعتماد عليها والاستناد اليها لان الثقة  
قد حصلت بها كما تحصل بالرواية (قله) حلة لقوله فلا اعتبار  
ويجوز ان يكون حلة لقوله لا يجوز تسليم قطعهم (خرق الاجماع  
المسلمين) وهم لا يجتمعون على الخطأ ومن اعتقد انهم اتفقوا  
على الخطأ فهو اولى بالخطأ منهم ولما استشكل ان الحسن قاصر  
عن الصحيح فكيف يجمع ان كل القصور يقتضي حديث واحد  
اجاب عنه بقوله (وقول الترمذي وغيره) هذا حديث حسن  
صحيح ومحمود معناه انه رواه قومان احدهما يقول بالحسن والاخر  
يقول بالصحة فيصح ان يقال فيه ذلك اي (حسن عند بعض) قوم  
(صحيح عند) قوم (آخر) حاصل الجواب عن اصل الاشكال ان  
الحديث ان كان فردا فاطلاق الوصفين عن المجتهد يكون لزوما  
الحديث في حال راويه هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصرت  
فيقول فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم ويقول فيه صحيح باعتبار  
وصفه عند قوم آخر فابنه حذف منه حرف الزرد لانه حقه  
ان يقول حسن او صحيح وعليه قرينة ما قيل فيه حسن صحيح دون  
قرينة ما قيل فيه صحيح لان الحزم فيه اقوى من التردد (او) معناه  
انه روى باسنادين احدهما يقتضي الصحة والاخر الحسن فيصح  
ان يقال ذلك اي (حسن باعتبار اسناد صحيح باعتبار) اسناد  
(آخر) اي وان لم يكن الحديث فردا فذلك الاطلاق يكون

كعلي بن المديني  
ويعقوب بن شيبة  
س

باعتبار استنادي احدهما حسن والاخر صحيح فلا مشاقفة  
 في الجمع بينهما وعلى هذا الجواب قرينة ما قيل فيه حسن صحيح  
 فوق مرتبة ما قيل فيه صحيح لان كثرة الطرق تقوى (وقيل)  
 في الجواب عن الاشكال (حسن لذاته صحيح لغيره) فلا جمع بينهما  
 (وقيل كل حسن صحيح عند التزمذي) واجاب ابن دقيق العيد  
 ايضا بان الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة الا حيث انفرد  
 الحسن اما اذا ارتفع الى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً  
 للصحة لان وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والاتقان لا ينافي وجود  
 الدنيا كما صدق فيه صحيح ان يكون قوله حسن باعتبار الصفة الدنيا  
 صحيح باعتبار الصفة العليا ويلزم على هذا ان كل صحيح حسن  
 وقد سبقه ذلك ابن المواق قاله في التدريب قال العراقي في الالفية  
 وان يكن صحيح فليس يلتبس • كل صحيح حسن لا ينعكس  
 فعمل بما ذكر في التكاين ان الصواب ان يقول كل صحيح حسن  
 اللهم الا ان يقال ان التزمذي اصطلاح التساوي بين الحسن  
 والصحيح فلا مشاقفة في الاصطلاح (كذا في التدريب)  
 ثم لا بد من تحقيق معنى العدالة والضبط في اصطلاحهم ليعلم  
 حقائق هذه الاقسام الاربعة السابقة (اما العدالة فهي  
 مصدر عدل) من الباب الخامس (كطرف اي انصف بالعدالة  
 والعدل) بلا الف بين الدال واللام (مصدر عدل عليه) من  
 الباب الثاني (كضرب اي عمل عليه العدل وهما) اي العدالة  
 والعدل (ضد الجور وهو) اي الجور (الميل عن القصد وبابه)  
 اي الجور (قال) اي الباب الاول يقال جاريجور كمال يقول (يقال  
 جار عن الطريق وجار عليه في الحكم والعدل بمعنى العدول والميل)  
 مأخوذ (من عدل منه كضرب ايضا كذا في مختار الصحاح واما)  
 العدالة (اصطلاحاً وشرعاً فهو ذكر الضمير) مع ان الواجب

تأنيده لتأنيث مرجعه وهو العدالة ( لان كل مصدر بل كل  
 لفظ يذكر ) اى يعتبر مذكرا ( باعتبار اللفظ ) فيرجع ضمير المذكر  
 اليه ( ويؤنث ) اى ويعتبر مؤنثا ( باعتبار الكلمة ) فيرجع ضمير  
 المؤنث اليه فلا يرد الاعتراض بعدم موافقته لمرجعه ( ملكة  
 اى قوة وكيفية ) باطنية ( ناشئة من معرفة الله ) عز وجل اى  
 من المعرفة اللائقة للعبد لاله تعالى اذ المعرفة اللائقة له تعالى  
 غير ممكن للعبد ( ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ) معرفة  
 ( ما جاء به ) و ( من ) المحبة لهما غاية المحبة و ( من ) الخوف منها  
 غاية الخوف ( ولفظ الملكة ) مأخوذ من فلان حسن الملكة اى  
 حسن الصنع الى عماليكه وفى الحديث لا يدخل الجنة سبي الملكة  
 تحمل اى الملكة ( صاحبها على ملازمة التقوى ) وقيل الملكة  
 هى الكيفية الراضعة من الصفات النفسانية ثم هل يجب حصول  
 الملكة حالة الاداء او حالة التحمل الى حالة الاداء او حالة التحمل  
 والاداء والاول اظهر ( و ) ملازمة ( المروءة بضم الميم والراء  
 بعدها واو ساكنة ثم همزة وقد تبدل واوا وتضم ) وهى كمال  
 للانسان من صدق اللسان واحتمال صبرات الاخوان وبذل  
 الاحسان الى اهل الزمان وكف الاذى عن الجيران وقيل هو الخلق  
 باخلاق امثاله واقربائه لذاته فى ملبسه ومشيه وحركانه وسكاته  
 وسائر صفاته ومجملها الاحتراز عما يذم عرفا ( وشرطها ) اى  
 العدالة ( العقل الكامل عند الجمهور والتقوى لغة مطاوع يقال  
 وفاه فأتى اى فرط الصيانة وشرطا ) فحمان ( تام ٢ وهو )  
 على مراتب ادناها الاجتناب عن الشرك ومنها امتثال الاوامر  
 واجتناب الزواجر ومنها ترك الشبه والمكروهات ومنها ترك  
 الشهوات من المباحات ومنها ترك الغفلة فى جميع الحالات  
 ومجملها الاحتراز عما يذم شرعا ( الاجتناب ) اى التبعد ( عن )

٢ لانواع التقوى

٢

كل (مضر في الآخرة فله) أي فلاجتاب (عرض عرض) أي امتداد كثير وإذا كان الشيء امتداد كثير في عرضه يكون الامتداد في طوله بالطريق الأولى أي فله بحث واسع طويل وكلام كثير (يعني) أن الاجتناب المذكور كلي مشكك (يقبل الزيادة) بحسب المحافظة والتقييد في اكتساب الصالحات (والتقصان) بحسب ترك بعضها (أدناه) بحيث يتمتع بتقصيه (الاجتناب عن الشرك) أي مطلق أنواع الكفر أما بمهموم المجاز أو بطريق المقايضة أو أنه من سمية الكل باسم اعظم اجزائه (واعلاء التزّه) والكثيري (عما يشغل سره) وقلبه (عن الحق) عز وجل بآثار تجلياته الجلالية والجمالية بحيث لو طرأ غيره ولو آنا لاجل الذهول يتدارك في دوره بالرجوع إليه وبعد أساءة كالكبيرة خيوط ويتضرع إليه تعالى وذلك بمعنى قوله (والتبتل إليه بشراشره) أي الانقطاع إليه بكلية ونقل عن الغماموس الشراشر النفس والاضلال والمجبة وجميع الجسد فلجميع هنا وجه مأخوذ من قوله تعالى وتبتل إليه تبتيلا وذلك باستغراق الوقت والاحوال في ذكره عز وجل بالتبلي أو التسلل مع مواظبة القلب وهو طريق السادة الصوفية المتسنة قدس الله أسرارهم دون الغلاة والمنشقة سائح الله معاملتهم (وهو) أي هذا التزّه (التقوى الحقيقى المراد بقوله تعالى واتقوا الله حق تقاته) على أن لا يكون قصور ولا تفور في الأفعال والتزوك بل يأتي الكل على الوجه الأكمل والطرز الأتم وذلك في جميع عمره (و) بالشأن (خاص) لبعض المعاني (وهو) أي الخاص (المتعارف في الشرع المراد عند الإطلاق وعليهم القرينة) لأن عند القرينة الصارفة لا يمكن الإرادة لسائر المعاني الحقيقية (وهو) أي المتعارف (صيانة النفس عما شقق به العقوبة)



من فعل) معصية ولو صغيرة اذ يجوز العقاب على الصغيرة (او ترك)  
 طاعة (كذا في الطريقة) المحمدية للمصنف (والذا) اى  
 ولكون التقوى شرعا على قسمين (قال المراد من التقوى عندهم)  
 اى عند المحدثين (وكذا عند) اهل (الشرع الاحتساب عن  
 الاعمال السيئة من الشرك الجلى والخفى والفسق فى العمل اما  
 بفعل حرام او بترك واجب والبدعة فى الاعتقاد ان غير المكفرة  
 وسنفلها) فى محلها (ان شاء الله تعالى) او المكفرة او الداعية  
 الى مذهبه الفاسد (قال فى الطريقة فاجتناب الكبائر) فى التقوى  
 (لازم بالاتفاق) لاجتنابها العقوبة قطعا لكن يمكن منع  
 الملازمة بقاعدة جواز المغفرة عن الكبائر فيما دون الشرك  
 والاحتمال ولو ضعيفا ينافى لزوم القطعي ولا شك ان هذا  
 احتمال ناشئ عن دليل لامطلق احتمال قائل فيه حتى يتضح  
 ما يناسبه ثم المراد من الاتفاق اتفاق اهل الحق او اتفاق من  
 يعتد بهم فلا ضرر بخلافه نحو من يقول لا ضرر للمعاصي مع  
 الايمان (وفى الاجتناب عن الصغائر اختلاف قال) اى المصنف  
 (ههنا) اى فى هذه الرسالة (والختار عدم الاشتراط لانهما) اى  
 الصغائر (مكفرة) اى مغفورة (عن مجتنب الكبائر فلا يستحق بها  
 العقوبة) لانه صان نفسه عما يستحق به العقوبة وهو الاجتناب  
 عنها (كذا قال القاضى) حيث قال فى تفسير قوله عز وجل  
 فى سورة النساء ان يجنّبوا كبائر ما نهون عنه اى كبائر الذنوب  
 التى نهاكم الله ورسوله عنها نكفر عنكم سيئاتكم اى تغفر  
 صغائرکم ونمحوها عنكم انتهى (و) قال (صاحب الجوهرية)  
 والختار عدم الاشتراط (وان) وصليّة (قيل به) اى بالاشتراط  
 على هذا المعنى للتقوى بناء (على ان المراد بالكبائر فى الآية  
 انواع الشرك) لان المطلق بصرف الى الكمال ومقابلة الجمع

٤ لاعتقلا بل معما  
 وتفضلا وايضا  
 لاجواز ابل وقوعا  
 عند

بالجمع تقتضى انقسام الآحاد بالآحاد لا كبار الذنوب مطلقا  
كما قال القاضى وصاحب الجوهرة فلا تكون مكفرة عن مجتبى الكبار  
فيلزم اشتراط الاجتناب عنها فى هذا المعنى للتقوى (وعلى انه)  
اى الشأن (لم يعلم عدد الكبار يقينا حيث) اى لانه (قيل سبع وقيل  
سبعون وقيل سبعمائة) وعن سعيد بن جبیر ان رجلا سأل  
ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن الكبار اسبع هى قال هى  
الى سبعمائة اقرب (وقيل نحوها الا اذا كان الاقدام على  
الصغرة على سبيل الدوام عرفا) اى عادة للمقدم عليها (فانه  
ايضا) اى كاصل الكبار (كبيرة) فبشترط الاحتياج  
حينئذ عنها (اذا اصرار عليها) اى على الصغرة (كبيرة  
لقوله عليه) الصلاة و (السلام لاصغرة مع الاصرار ولا كبيرة مع  
الاستغفار) قال الخادمى فى شرحه على الطريقة اقول لا بد  
من ان تكون معلومة اى عدد اعتبر والا فيكون الخطأ كالمثبت  
الذى لا يناسب الحكماء فما وراء ذلك العدد صغرة قطعا ولا بد  
من تصحيح العلماء لواحد من تلك الاقوال فالاعتبار اليه دون  
غيره على ان بعضها كالخبر المشهور وبعضها ضعيف لا يحسن  
الاحتجاج به فلناخذ القوى كرواية السبع الا ان يقال ان بعض  
الاشياء تخفيه تعالى لحكمة كيلة القدر وساعة الجمعة فيجوز  
ان يخفى الكبار لحكمة اجتناب كل معصية على احتمال كونها  
كبيرة كما نقل عن مختصر التفسير الكبير والاكثره تعالى لم يعين  
جمله الكبار لانه يستلزم الاغراء على الصغار الاخبار بتكفيرها  
مند الاجتناب عن الكبار (وقال) المصنف (فيها) اى  
فى الطريقة وبشترط فى التقوى الاجتناب عن الصغار لان  
التقوى يشترط فيها فرط الصيانة (وفرط الصيانة يقتضى  
الاجتناب عن الصغار) فى التقوى (و) عن (الشهات ايضا)

اى كالا<sup>ج</sup>تناب عن الصغار (لكن الاجتناب عن جميع الشبهات  
 لا يمكن في هذا الزمان) اى في زمان المصنف واما عدم الامكان  
 في زمن الف ومائتين وثلاث وتسعين فبالطريق الاولى اللهم  
 احفظنا من فتنه هذا الزمان ( فخرج ماعدا الشبهة القوية  
 القربة من الحرام ) فالشرط في التقوى الاجتناب من هذه  
 الشبهة فقط (لان) التكليف و (الطاعة بقدر الطاقة فتعين)  
 في تحقق التقوى ( لزوم اجتناب كل حرام ومكروه تحريما )  
 لاتنزيها ( هذا ما عندى ) وعلى ( والعلم ) بحقيقة المسئلة ( عند  
 الله عز وجل ) (وبدل عليه) اى على ما قلت ( قوله عليه ) اصلالة  
 و ( السلام ) فيما خرجه الترمذى وحسنه وابن ماجة والحاكم  
 وصححه عن عطية رضى الله تعالى عنه عنه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم انه قال ( لا يبلغ العبد ان يكون من ) درجة ( المتقين حتى  
 يدع ) اى يترك ( ما لا بأس به ) ولومبا ( حذرا عما به بأس )  
 وضرر في فعله قال المناوى ان يترك فضول الحلال حذرا من  
 الوقوع في الحرام قال الغزالي الاشتغال بفضول الحلال والانهماك  
 فيه يجر الى الحرام لشبه النفس وطفانها وتمرد الهوى وشيطانه  
 فمن اراد ان يأمن من الضرر في دينه اجتنب الخطر فامتنع عن  
 فضول الحلال حذرا ان يجره الى محض الحرام ( انتهى ) ما قاله  
 المصنف في الطريقة ومرا ادا للشارح من نقل كلامه فيها بيان سؤال  
 مقدر وهو ان بين كلامه في هذه الرسالة و بين كلامه في الطريقة  
 تناقضا لان كلامه هنا يقتضى عدم اشتراط الاجتناب  
 عن الصغار في التقوى وكلامه في الطريقة يقتضى اشتراطه  
 عنها في التقوى ما هذا الاتناقض اجاب عنه بقوله ( فانوفيق )  
 بين كلاميه ( اذا كان هذا ) المؤلف ( تأييده ان قوله و المخضار  
 اى عند المحققين او عند الجمهور ولذا ) اى ولكون المراد هذا

( قال ) في الطريقة ( هذا ما عندي ) فلا يلزم التناقض لعدم وجود شرط التناقض وهو الاتحاد في قيد الموضوع ولما توهم ان قوله واختاره مطلق والاصل في المطلق ان يجري على اطلاقه اجاب عنه بقوله ( لان هذا ) اي لان المقصود من تأليف هذه الرسالة ( بيان الاصطلاح ) اي اصطلاح القوم ( وذلك ) اي الغرض مما في الطريقة ( بيان الواقع ) ونفس الامر ( او ) انه ( رجع ) عن ( تحقيقه ) في الطريقة ( اولا ) وقال ثانياها والاختار عدم الاشتراط فلا يوجد التناقض بين كلاميه ولما بين المراد بالتقوى في تعريف العدل شرع ان يبين المراد بالمروءة فيه ففصل ( والمراد بالمروءة التزهد ) والتبصر ( عن ) ارتكاب ( الافعال الخبيثة كالاكل والشرب في السوق ) بلا ضرورة ( والبول ) بلا ضرورة ايضا ( في الشارع اي الطريق العام وامثال ذلك ) اي امثال ما ذكر ( كحجبة الاراذل ) اي خسائس الناس ( واللب بالصبيان ) ( بالجمام وكثرة الضحك وايضا ) اي كما كان المراد بالمروءة التزهد كان المراد بها ( الاتصاف بالافعال ) الشريفة ( و ) اشعرية كدراة ) جميع ( الانسان ) فيما لا يضر بدنه ( واحتمال عثرات الاخوان وبذل الاجسان الى اهل الزمان والحاصل ) وبجمل الكلام ( انها ) اي المروءة ( فعل المندوب شرعا وترك المكروه تنزيها وقال علي الفارسي ) عليه رحمة الباري ( التقوى الاحتراز عما يندم ) به ( شرعا والمروءة الاحتراز عما يندم ) به ( عرفا ) ( وفي مختار الصحاح المروءة ولك ان تشدد ) الواو بمعنى ( الانسانية ثم لا يخفى عليك ايها الطالب العصادق ان عدل الرواية اعم من عدل الشهادة لشمول الاول ) اي عدل الرواية ( العبد دون الثاني فان عدل الشهادة على ما نقله البحر عن ابي يوسف ان يكون ) اي عدل الشهادة ( محتثا عن الكبار غير

مصر على الصغار وان تكون مروته (اي العدل (ظاهرة وهو)  
 اي العدل المذكور (شروط وجوب قبول الشهادة) على القاضي  
 (على المسلم وشروطه) اي شرط قبولها (العقل الكامل والولاية  
 فلا تقبل شهادة المجنون والصبي والفقير هذه) اي عدم قبول  
 شهادتهم (لعدم العقل) في الاول والثاني (والولاية) فيهم  
 اي الشهادة من باب الولاية ولا ولاية فيهم فلا تقبل شهادتهم (و)  
 لا تقبل (شهادة الفسقة والظلمة والخطايب ٦) هو ابو الخطاب  
 الاسدي قالوا الائمة الانبياء وابو الخطاب نبي وهؤلاء يستحلون  
 الشهادة لمواقفهم على مخالفتهم وقالوا الجنة نعيم الدنيا والنار  
 آلامها قاله السيد الشريف في تعريفاته وقال في الدر المختار هم  
 صنف من الروافض يرون الشهادة لشيعتهم ولكل من حلفاته  
 محق فردهم لاندعتهم بل لتهمة الكذب ولم يبق لمذهبهم ذكر  
 اهل بحر (واعوانهم وبائع الاكفان) والحنوط (اذا ترصده) لتنبه  
 الموت وان لم يمتنه بان كان عدلا تقبل كذا قيده شمس الائمة  
 السرخسي قاله في رد المختار (والشاهد على الباطل) وشهادة  
 (الرقاص والسحرة والشتم) قال في القتح قال نصير بن يحيى  
 من يشتم اهل الله ومماليكه كثيرا في كل ساعة لا تقبل وان كان احبا ما تقبل  
 وكذا الشتم الحيوان كدابته انتهى (ومؤخر فرض عن وقته  
 بلا عذر وتارك الجماعة) قال في فتح القدير منها ترك الصلاة  
 بالجماعة بعد كون الامام لاطعن عليه في دين ولا حال وان كان  
 متأولا كان يكون معتقدا افضليتها اول الوقت والامام يؤخر  
 الصلاة او غير ذلك لا تسقط عدالته بالترك ولا بترك الجماعة  
 من غير عذر فذهب من استقطبها بكرة واحدة كالمطواني ومنهم  
 من شرط ثلاث مرات كالسرخسي والاول اوجه انتهى  
 (شهره وجاس الغنا والغنى) للناس لانه يجمعهم على كبره

٦ قوله والخطايب  
 قال على القاري  
 وهم قوم ينسبون  
 الى ابي الخطاب  
 وهو رجل كان  
 بالكوفة يعتقد  
 ان عليا الاله الاكبر  
 وجعفر الصادق  
 الاله الا صغر  
 تعالى الله عما يقول  
 الظالمون علوا  
 كبيرا وقال الجزري  
 لا يقبل رواية  
 المبتدعة ببدعة  
 مكفرة بالاتفاق  
 والمبتدعة بغيرها  
 ففيه ثلثة اقوال  
 انتهى وهو الصحيح

اه هداية وضيرها وكلام سعدى اخذى يفيد تقييده بالاجرة  
 فأمل واما المعنى لنفسه لدفع وحشته فلا بأس به عند العامة  
 اه دنابة وصححه العيني وضيره قاله في الدر المختار (و) شهادة  
 (الخارج لامر لا يسحق التعظيم للسبب لا الاعتبار) فحينئذ لا يسقط  
 عدائته (والمتهصب وكاشف العورة) يستثنى من جانب البركة  
 والناس حضور وقد كثر في زماننا اه قبح (والمشهور باخذار با)  
 واما فقيهه بالشهرة لانه اذا لم يشتهر به كان الواقع به ليس الاتهمة  
 اكل الربا ولا تسقط العدالة به وهذا اقرب اه رد المحتار (واكل  
 مال اليتيم واللاعب بالتمار وهذه) هى عدم قبول شهادتهم  
 (لعدم التقوى ووجود كبيرة) فيهم (و) لا تقبل (شهادة اهل  
 الصناعات الخسيسة كالديباغة والحجامة والحياكة غير لا ثقة بهم)  
 بان كان آباؤهم نجارا واحترفوا بالحياكة لوالخالقة او غير ذلك  
 لارتكابهم الدناءة قال في قبح القدير واما اهل الصناعات الدينية  
 كالقنواتى والزبال والحائك والحجام قليل لا تقبل والاصح انها  
 تقبل لانه قد تولاهم قوم صالحون فالحال يعلم القادح لا يبنى على  
 ظاهر الصناعة وعمامة فيه فراجع اه رد المحتار (بان لم تكن حرفة  
 آباؤهم واجدادهم و) لا تقبل شهادة (الخلاف صدقاو البخل  
 نافله) لانه لا يخله يستقصى فيما يقرض من الناس فياخذ زيادة  
 على حقه فلا يكون عدلا (والاكل والشارب والمتبول في الطريق  
 بحيث يراهم الناس والماشي بسر او يمل فقط وكاشف الرأس  
 في موضع بعد) اى ما ذكر من المشى والكشف (خفة وفلة  
 حياء كالرجالين) من المشيخين وغيرهم (في هذا الزمان والدلال)  
 لعلبة الكذب فيه (والمفرط في المزاح) للخنفة فيه (والمصاحب  
 الاراذل واللاعب بالطيور) لكونه من اللهو والمراد به كل لهو  
 يكون شنيعا بين الناس احترازا عما يمكن شنيعا كضرب القضب

فانه لا يمنع قبولها الا ان يتفادش بان يرقصوه فيدخل في حد  
الكبائر ( وكل هذا مشروط ) في عدم القبول ( بالادمان والغلبة  
وهذا ) اى عدم قبول شهادتهم ( لعدم المروءة ) فيهم  
( والحاصل ) اى حاصل الكلام ومجمل المرام ( لا تقبل شهادة  
مجنون وصى وفقن ) مطلقا ( وكل مرتكب كبيرة ولو ) مرة  
( واحدة وتارك مروءة مصرا عليه ) اى على تركه ( عند الفقهاء )  
قال في رد المحتار ثم اعلم انهم اشترطوا في الصغيرة الادمان  
وما شرطوه في فعل ما يخل بالمروءة فيمارأته ويذبحي اشتراطه  
بالاولى واذا فعل ما يخل بهما سقطت عدالته وان لم يكن فاسقا  
حيث كان مباحا فاعل المخل بهما ليس بفاسق ولا عدل فالعدل  
من اجنب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة او اصر على صغيرة  
ولم ارمي فيه عليه انتهى وفهم من هذا للكلام انه ليس في كلام  
الفقهاء بيان اشتراط الاصرار في ترك المروءة فانهم ( كذا  
في البحر وطامة كتب الفقه ) فليراجع اليها ( وكذا عند المحدثين )  
في عدم قبول شهادتهم ( سوى القن ) فلن شهادته في رواية  
الحديث مقبولة عند المحدثين ( لكنهم ) اى المحدثين ( فلا  
لا تقبل شهادة كل مبتدعة عقيمة ) اى من جهة الاعتقاد  
لا من جهة العمل ( لا الخطاوية فقط ) كما عند الفقهاء ( كذا  
في التدریب ) وقالت الخنفية تقبل شهادة اهل الاهواء مطلقا  
سواء كانت على اهل السنة او بعضهم على بعض اوعلى الكفرة  
اذ لم يكن اعتقادهم مؤديا الى الكفر كما في الذخيرة وهم اهل القبلة  
الذين هم معتقدون غير معتقد اهل السنة في بعض الامور كالجبرية  
والقدرية والروافض والخوارج والمشبهة والمعطلة وكل منهم  
اثني عشر فرقة على ما هو المذكور في الكتب الكلامية  
وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه لا تقبل شهادة كلهم لاشداد

فسقهم ولنا ان فسقهم كان من حيث الاعتقاد ولم يوقعهم  
 في هذا الهوى الاتينيهم فصاركين يشرب الميثاق او يأكل متروك  
 التسمية عامدا مستبيحا لذلك بخلاف الفسق من حيث التعاطي  
 الا الخطاينة (وعامة كتب الحديث اقول فعلى هذا) اى على ما  
 ذكر من ان المحدثين قالوا لا تقبل شهادة كل مبتدعة عقيدة  
 لا الخطاينة فقط (ف) يكون (بين العدالتين) اى عدالة الرواية  
 وعدالة الشهادة (عزم وخصوص من وجه) فيقتضى ثلثة مواضع  
 فتجتمعان في موضع واحد وتفترقان في موضعين (والتحقيق  
 مع المحدثين لان البدعة في الاعتقاد اكبر من كل كبيرة بعد الكفر)  
 والجواب عن هذا الاستدلال بقهم من جواب الحنفية للسافعية  
 (كما حققه) اى كون البدعة في الاعتقاد اكبر من كل كبيرة  
 بعد الكفر (في الطريقة المحمدية والاجتناب عن الكبيرة)  
 في العدالة (لازم) اتفق المحدثون والفقهاء في لزوم (اتفاقا  
 وايضا اذا اسقط هذه الامور) السابقة كالاكل والشرب  
 في السوق وغيرهما (العدالة فعدم اسقاط البدعة) اياها  
 (في الاعتقاد لا معنى له) فقد علمت ان له معنى (فليت شعري ما)  
 اى اى شئ (جوز قبول شهادة) الطائفة (المبتدعة) عند  
 الحنفية لا السافعية (الاخطاينة) قلت قبول شهادة المبتدعة  
 عند الحنفية اعدم تمكن تهمة الكذب فيهم بخلاف الخطاينة  
 فانهم صنف من الروافض يرون الشهادة لشيعتهم ولكل  
 من حلف انه محق ويعتقدون ان المسلم لا يخلف كاذبا فرد  
 شهادتهم ليس لبدعتهم بل لتهمة الكذب واما بدعة سائر  
 اهل الاهواء فلا يمنع قبول شهادتهم لان بدعتهم لم يوقعهم  
 في اهوائهم بل اوقعهم فيها تدنيهم بها واستباحتهم اياها  
 لا تعاطيهم تلك البدعة بخلاف بدعة الفاسق فانها اوقعت



فبها من حيث التعاطي لامن حيث الدين (واعلم المصنف لم يعتبر  
 هذا) اي كون النسبة بين العدالتين عموما وخصوصا من وجه  
 (فلذا) اي فلهذا الاعتبار (قال) فيما سبق ان عدل الرواية  
 (اع) من عدل الشهادة (واما الضبط فهو ان يحفظ الراوى  
 مسموعه ومرويه في صدره او) في (كأبه عن القوت والاختلال  
 بحيث يمكن) اي الراوى (من استحضاره) الحديث (حيث) ومعنى  
 (شاء ثم الضبط) اي بعدما علمت الضبط بحسب الماهية اعلم ان  
 الضبط (باعتبار المحل اثنان) الاول ضبط الصدر والثاني ضبط  
 الكتاب (اما ضبط الصدر) اي اتقائه (فهو بالتذكر) اي يتذكر  
 ما سمعه من الحديث وزواته (والتكرار) اي تكرر ما سمعه منهما بحيث  
 يقدر من استحضار مسموعه حين اراد ان يحدث به (وحفظ  
 القاب بهما) اي بالتذكر والتكرار (عن التسيان) اي نسيان ما سمعه  
 (مهما مكن واما ضبط الكتاب الاضافة) اي اضافة الضبط اليه  
 (لئلا يسه) اي النسبة مجازية (اوفائية) اولامية (فهو)  
 اي ضبط الكتاب (بحفظه اي الكتاب بعد ان صححه) اي الكتاب  
 (و) (صيانته عند نفسه الى وقت الاداء) اي اداء الحديث  
 (من غير ان يعيره) اي الكتاب الى احد (حيث) اي لانه (لامن  
 من تغير المستعير) افساد الزمان (فلا يضر وضعه امانة  
 عند غيره) ان امن التغير (كذا قال على القارى) عليه رجة  
 البارى (وهذا) اي ما ذكر من التفصيل (ان رواه) اي الحديث  
 (بلفظه) الشريف (كأهى) اي الرواية بلفظه (الاصل) اي  
 الراجح عند المحققين (واما) الراوى (اذا رواه) اي الحديث  
 (بمعناه على ما جوزه) اي النقل بالعنى (المحققون) من المحققين  
 (فلا بد) حينئذ (من ضبط معناه ومن معرفه لفظه يؤديه) اي

يؤدى الراوى معنى الحديث ( به ) اى باللفظ ( ايضا ) اى كما يلزم  
ضبط معناه ( كذا قال التووى ثم ) اى بعد معرفة ما سبق اعلم  
انه ( لا بد ايضا اى ) ما يلزم ( بيان العدالة والضبط من بيان  
وجوه الطعن المتعلق بالعدالة والضبط ) وانما لا يد منه ( ا )  
تحصيل ( معرفة هذه الاقسام الاربعه و ) ا ( معرفة اقسام  
الضعيف اعلم ان علماء الحديث حصروا بالاستقراء ) وهو  
ما يجوز العقل فيه قسم آخر لكن ذكر فيه كل ما علم بالاستقراء  
كقولك العنصر اما ارض او ماء او هواء او نار فان العقل  
يجوز ان يكون للعنصر قسم آخر ولا يطله دليل ولكن ما علم  
بالاستقراء هذه الاربعه لا غير ( او الجمل ) وهو ما يجوز العقل  
فيه قسم آخر لكن حصروه القاسم في تلك الاقسام ثم الطعن  
في رجال الاسناد يكون بعشرة اشياء كما سيبيء بجملا ومفصلا  
بعضها يكون اشد في الطعن والجرح من بعض خمسة منها  
تتعلق بالعدالة وهى الكذب والتهمة والفسق والجهالة والبدعة  
وخمسة منها تتعلق بالضبط وهى الخمسة الباقية ( وجوه الطعن )  
في رجال الاسناد ( فى العدالة متعلق بالطعن ) قوله ( فى الخمسة  
متعلق به ) قوله ( حصروا الاول ) منها ( كذب الراوى قدمه )  
اى كذبه ( لكونه اشد قبحا مطلقا ) اى سواء كان فى هذا الفن  
او غيره ( او ) لم يكن اشد قبحا مطلقا بل ( فى هذا الفن ) اى  
فى اصول الحديث ( حتى قال بعضهم انه ) اى كذب الراوى فيه  
كفر لانه افتراء على السارع وهو ( كفر ولذا ) اى ولكونه  
كفرا فيه ( لم يقبل حديثه اصلا ) اى قطعوا ( والثانى اتهامه ) اى  
الراوى ( به ) اى بالكذب ( والثالث فسقه ) اى ظهور فسقه ( والرابع  
جهالته ) اى كون الراوى مجھولا ( والخامس كونه مبتدعا )  
ولما بين الاقسام اجمالا شرع فى بيانها تفصيلا ليكون اوقع

في النفس فقال ( اما كذب الراوى في اصطلاحهم ) اى المحدثين  
 ( فهو ) اى كذبه ( ان يكون الراوى ثابت الكذب عمدا ) قدمه  
 على الكل لكونه اشد انواع الفسق واقبح اسباب الطعن  
 قوله عمدا ( بيان للواقع فانه ) اى الكذب ( لا يكون الا عمدا  
 في التحقيق الا ان يراد به ) اى بالكذب بطريق عموم المجاز  
 ( ما يطلق عليه ) لفظ ( الكذب ) فلا يكون قوله عمدا بيانا للواقع  
 بل الاحتراز ( فيخرج ) به ( الكذب سهوا ) فلا يكون الراوى  
 بالكذب سهوا مطعونا ( في الحديث النبوى ) بان يروى عنه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يقله متعمدا لذلك وانما قيد الكذب  
 به ( لان كذبه ) اى الراوى ( في غيره ) اى غير الحديث النبوى  
 ( داخل في قسمه ) لكونه فردا من انواع الفسق ( وان  
 افردوه ) اى الكذب في غيره وجعلوه كانه جنس آخر ( عنه ) اى  
 عن الفسق ( كما سيحى ) في موضعه ( فاذا ثبت كذبه ) اى الراوى  
 ( عمدا ثبوتات في حديث من الاحاديث فهو اى الراوى مطعون  
 بالكذب وحديث الراوى المطعون بالكذب ) مطلقا اى ( سواء  
 كذب فيه ) اى في ذلك الحديث ( او في حديث آخر ) غير ذلك  
 الحديث ( يسمى موضوعا ) لان واضعه وضعه من عنده ( وموضوعا )  
 و ( بخلافه بالقياس ) بعد اللام المفتوحة ( اى مفترى ) قوله ( لا حمل  
 كل حديثه الوضع والصنع والافتراء من عنده ) بيان لوجه التسمية  
 ونشر على ترتيب الالف ٦ ( وهذا اى حديث هذا المطعون  
 مطلقا والمراد بالموضوع في اصطلاحهم وليس في الحديث  
 الموضوع شرط ان يكون الكذب والوضع فيه ) اى في الحديث  
 الموضوع ( بعينه كما اشتهر بين العلماء ) قيد للنفي ( وامل المصنف  
 اخذ هذا ) اى عدم اشتراط المذكور ( من قول المحدثين  
 من كذب في حديث واحد وجب اسقاط ما تقدم من حديثه

٦ وانما اختار هذا  
 على عكسه لان  
 الاصل في النشر  
 ان يكون على ترتيب  
 لفه لاصالة المؤلفين  
 فيه بخلافه في  
 عكسه منه

وما تأخر منه أي وجب إسقاط جميع حديثه قبل كذبه وبعده  
 (ولا تقبل روايته) أي رواية هذا الراوي (ابداً وإن تاب واحسن  
 طريقته) قوله (زجراله) علة لقوله وجب واقوله لا تقبل على  
 سبيل التنازع (وتغليظا لعظم مفسدته) أي بياناً لكون  
 مفسدته عظيمة (فانه) أي حديثه (يصبر شرباً مستمراً الى يوم  
 القيامة كذا في التدريب) فان قبلت روايته يلزم ان يصبر كذبه  
 شرباً مستمراً الى يوم القيامة فلا اعظم مفسدة من هذا (او)  
 اخذ المصنف هذا (من كتاب مفصل لم نطلع عليه) فلا يلزم  
 من عدم اطلاعه عليه عدم وجدانه في علم الحديث (والا) أي  
 وان لم يأخذه منهما (هـ) لا يصح كلامه هذا اذ (الموضوع  
 في الكتب المشهورة كالنخبة والافية) العراقية (والقريب  
 وشروحهما) أي شروح الكتب المشهورة (هو) أي الموضوع  
 (الحديث الذي كان الكذب والوضع فيه بعينه) فيكون مخالفاً  
 لما قاله المصنف لعدم اشتراط كون الكذب والوضع فيه بعينه  
 (والراوى المتعمد الكذب في الحديث النبوى وان وقع الكذب  
 منه في مدة عمره مرة واحدة في حديث واحد لم يقبل حديثه)  
 أي الراوى المذكور (المقدم) على وقوع الكذب (والمؤخر  
 عنه) (الذى لم يكذب فيه وان تاب) توبة صادقة (واحسن  
 حاله) بسبب توبته لانه من عطف المسبب على السبب أي لا تقبل  
 رواية الثائب عن الكذب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ابداً  
 وان حسنت حاله وطريقته كذا قال احمد بن حنبل وابو بكر  
 الجيديد شيخ البخارى وابو بكر الصيرفى الشافعى بل قال الصيرفى  
 زيادة على ذلك في شرح الرسالة كل من اسقطنا خبره من  
 اهل الثقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبته ومن ضعفناه  
 لم نقوه بعده قوله (لما مر) متعلق بقوله لم يقبل (أنفاً) من قوله

لا احتمال حديثه الوضع الخ ( بخلاف شاهد الزور ) اى الكذب  
 ( فانه ) تفصيل للخلاف ( اذا تاب تقبل ) توبته و ( شهادته في قضية  
 لانه ) اى هذا الزور ( لا يكون شرعا مستمرا في الدين ) بخلاف  
 الكذب في قول الشارح فانه يصير شرعا مستمرا فيه فيجب في منع  
 الكذب عليه الاهتمام بقاء على الكاذب وزجرا بلبغا عن الكذب  
 عليه صلى الله تعالى عليه وسلم لعظم مفسدته فانه يصير شرعا  
 مستمرا الى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والكذب  
 في الشهادة فان مفسدتهما قاصرة ليست عامة قوله ( كذا  
 قالوا ) للبرى للثقوى ( اى جمهور المحدثين ) لاكلهم ولما توهم  
 ان الاصل في العام ان يجري على عمومهم والتخصيص خلاف  
 الاصل ولا يرجع اليه الا للضرورة والضرورة هنا اجاب عنه بقوله  
 ( لان بعضهم كالنووي قال ) في شرح مسلم ( المختار ) القطع  
 به ( انه ) تصح توبته و ( تقبل روايته كشهاده بعد التوبة )  
 كالكافر اذا اسلم وتحرير الفرق بين الرواية والشهادة مبين مشعا  
 في التدريب ولما لم يدل كلام المصنف على القبول وعدمه عنده قال  
 الشارح ( ولعل المصنف رحمه الله تعالى ) عز وجل ( توقف )  
 في القبول وعدمه لعدم المرجح عنده في احدهما ( او اختار قبوله )  
 اى قبول حديثه لكونه مختارا لمام النووي وهو الموثوق به في هذا  
 الفن ( او عدمه ) لكونه مذهب جمهورهم ( ولذا ) اى ولا اختيار عدمه  
 ( قال كذا قالوا ) وعزا الى المحدثين ولم يلتزم هو ( واعلم ) ذكر  
 في بعض حواشي الكشف ان لفظ اعلم خطاب من المتكلم لنفسه  
 بطريق التجرید كانه مجرد عن نفسه شخصا وخطبه فان قيل  
 هل يجوز كونه انفا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق  
 آخر كالسككي والتمخضري ومن تبعهما قلنا نعم اذ لا منافاة  
 بينهما اشار اليه التفتازاني في شرح الكشف والكرمان

٦ على التوجيه  
 الاخير

مطل

في شرح البخاري وقد يقال مبنى الخبر على مغايرة المنزوع  
المنزوع منه ليرتب عليه ما قصده من المبالغة في الوصف ومدار  
الاثبات على اتحاد المعنى لينحصر ما اراد به من ارادة المعنى  
في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب الظاهر اه دده جونيكي  
(ان المبتدعة وضعوا الاحاديث لتضليل الامة والزنادقة) وهم  
المبتدعون الكفر والمظهرون الاسلام والذين لا يتدينون بدين  
(وضعوا) الاحاديث (استخفا) واستخفارا (للدين وللتضليل)  
بالوضع (بالامة) فقد قال حاد بن زيد فيما اخرجته ان الزنادقة  
وضعوا اربعة عشر الف حديث وقال المهدي اقرضني رجل  
من الزنادقة بوضع مائة حديث تجول في ايدي الناس ذكره  
السخاوي وقال ابن عدي لما اخذ عبد الكريم بن العوجاء ليضرب  
عنه قال وضعت فيكم اربعة آلاف حديث احرم فيها الحلال  
واحلل فيها الحرام اه تدريب قال السجستاني فيه قال النسائي  
الكذابون المعروفون بوضع الحديث اربعة ابن ابي يحيى بالمدينة  
والواقدي بغداد ومقاتل بخراسان ومحمد بن سعد المصلاوب  
باشبام انتهى (وان) بعض الكرامية قيل هم فرقة من المشبهة  
نسبت الى عبد الله الكرام وهو الذي صرح بان معبوده على  
العرش واطلق اسم الجوهر عليه تعالى وهم يدعون زيادة  
الورع والتقوى والمعرفة التامة وبعض (المتصوفة) اي منهم  
او من غيرهم (جوزوا) الوضع للترغيب) اي في الطاعة والعبادة  
(والترهيب) اي في التخويف عن العصية والبطالة وبالجملة  
ان بعضهم جوزوا وضع الاحاديث فيما يتعلق به حكم من الثواب  
ترغيبا للناس في الحسنات وزجرا لهم عن السيئات واحتدلوا  
على مدعاهم بما في بعض الروايات من كذب على متعلدا لفضل  
به الناس فلبسوا مقعده من النار واخذوا بمفهومه جواز الكذب  
الحديث منه

٤ والجو يزخلاف  
اجماع المسلمين  
الذين يعتد بهم  
بل بالغ الشيخ  
ابو محمد الجويني  
بجزم بكفير واضع  
الحديث منه

عليه صلى الله تعالى عليه وسلم قصدتهم بالوضع اهتداء الناس  
لاضلالهم اجاب عن استدلالهم شيخ الاسلام في شرح الخبئة  
بانه خطأ من فاعله نشأ عن جهله من الحديث الدال على  
العموم اذ التهيب من الاحكام الشرعية وان كان بينهما وبين  
سائر الاحكام الشرعية فرق من حيث الضعيف معتبر فيها  
دون سائر الاحكام مع انه يقدم ايضا على الراوى عند نقدية  
الدلة واما ما ذكره من التأويلات الفاسدة بناء على  
غفلتهم من القواعد الدينية (كما في فضائل السور) كحديث  
ابي امامة الباهلي اورده الديلمي من طريق سلام بن سليم المدائني  
عن هرون بن كثير عن زيد بن اسلم عن ابيه عنه ٣١٤ تدريب  
(ومواعظ القصاصين والشهادين) وذكر الطبري ان من  
الواعظين قوما من السؤال والشهادين يفتقون في الاسواق  
والمساجد فيضعون على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
الاحاديث باسناد صحيحة فتدفعونها فيكون الموضوعات  
بتلك الاسانيد قاله على الفاري (لاخذ المال) من الناس (والسكل  
حرام باجماع) من يعتد باجماعهم من (المسلمين لا يغير  
لدين واعتز على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتلييس على  
المسلمين ولذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من كذب على  
معمدا فليتبوأ مقعده من النار وهو) اي هذا الحديث (حديث  
متواتر) فيستحسن به الاستدلال اشد الاستحسان (بل بالوضع  
الاستخفاف) بالدين (والتضليل) للامة (ككفر) الوضع  
(للتزيب والتهيب واخذ المال) به (حرام يخشى منه الكفر)  
واتفق العلماء من المحدثين على ان تعمد الكذب على النبي عليه  
الصلاة والسلام من اكبر الكبائر في الاحكام الشرعية  
بعد الكفر بالله تعالى قال الذهبي في الجواهر ان كان في الحلال

٣ قوله عنه اي  
عن ابن عباس  
رضي الله تعالى  
عنهما

والحرام يكفر احكاما وان كان في الترغيب والترهيب لا يكفر  
عند الجمهور (حتى قيل انه) اى الوضع لهذه الثلاثة (كفرا ايضا)  
اى كما كان الوضع للاستخفاف والتضليل كفرا (وكذا روايته)  
اى الموضوع (مع العلم به) اى بانه موضوع (بلايان وضعه)  
اى بلايان كونه موضوعا (لحديث مسلم من حديث عتي بحدث)  
يستوى فيه الترغيب والترهيب وغيرهما (يرى) بفتح الباء  
اى يعتقد او يضمنها وهو ابلغ اى يظن (انه كذب) يعنى  
ولم يبين ان الحديث كذب (فهو احد الكذابين) بصيغة الجمع  
او التثنية (قالوا اى ان لم يبين) كونه موضوعا افاد ان غير الحديث  
الموضوع من الاحاديث الضعيفة التى تحتل صدقها يجوز  
روايتها في الترغيب والترهيب والفضائل من غير بيان ضعفه  
(لانه لما يثبت اتقى ان يكون عنه عليه) الصلاة و (السلام ولذا)  
اى ولكون رواية الموضوع بلايان وضعه كفرا (اعترضوا  
على بعض المفسرين في ذكره) اى الموضوع بلايان وضعه  
في تفسيره (ك) الثعلبي والواحدى وابى القاسم الرخسرى  
و (البيضاوى) وابى السعود العمادى اذ لا يجوز لهم ان لا يبرزوا  
سنده و يوردوه بصيغة الجزم واعلم ان السور التى صحت  
الاحاديث في فضلها الفاتحة والزهر اوان والالعام والسع  
الطوال مجلا والكهف ويس والدخان والملك والزلزلة والنصر  
والكافرون والاخلاص والموذنان وما عداها لم يصح فيها  
شيء قاله في التدريب (اقول) في الجواب عن بعض المفسرين  
في ذكره (وبالله التوفيق يجوز ان يقال ذكره) اى بعض  
المفسرين الاحاديث الموضوعة في تفسيره (بناء) اى منى  
اولا لاجل البناء (على انها) اى تلك الاحاديث (صحيفة او حسنة  
او ضعيفة عندهم او عند بعض الثقات او) بناء (على عدم



٧ اى بعض  
المفسرين

معرفتهم ٧ وضعها لان صحة الحديث وغيرها باعتبار الظن  
الغالب) لا باعتبار اليقين (عند الثقات) من المحدثين (فكم من  
حديث) اى لان حديثا كثيرا من الاحاديث (يكون صحيحا عند  
قوم) من اهل الحديث (وغيره) اى يكون غير صحيح (عند قوم)  
آخر منهم (و) يكون (مجهولا عند قوم لان اثباتها) اى  
تلك الاحاديث (صبر وادلتها ظنية) قوله (لا قطعية) تأكيد  
مبالغة (حيث قالوا يعرف الوضع) اى وضع الحديث المنفرد به  
(بإقرار واضعه) كقول عمر بن صحيح انا وضعت خطبة النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم اى التي نسبت اليه وكالحديث الطويل  
عن ابي ابن كعب رضى الله تعالى عنه في فضائل سور القرآن  
اعترف روايته بالوضع وانكر على الثعلبي والبيضاوى وغيرهما  
من المفسرين الذين ذكروه في تفاسيرهم من غير بيان وضعه  
(وحاله) اى حال واضعه (حيث قال) الواضع (سمعت فلانا يقول  
كذا وعلينا المروى عنه مات قبل وجوده) اى وجود ذلك الراوى  
قال ابن الصلاح بدل قوله وحاله ما ينزل منزلة اقراره قال العراقي  
كان يحدث بحديث عن شيخ ويسأل عن مولده فذكر تاريخا تعلم  
وفاة ذلك الشيخ قبله ولا يعرف ذلك الحديث الا بروايته هذا اهـ  
وكذا مثل الزركشى في مختصره اهـ تدرب (احوال) الحديث  
(المروى كركاة الفاظه ومعانيه) فان ركا كنهما شاهدة بوضعه  
لكن ركاكة الالفاظ فقط لا تدل على ذلك لانه يحتمل ان يكون  
رواه بالمعنى فغير الفاظه بغير فصيح نعم ان صرح انه من اقطه  
عليه الصلاة والسلام فهو كاذب (ومخالفته) النص (القاطع)  
كالنجيم (و) صريح (العقل) لم يذكر القياس صريحا لانه  
اما ان يدرج في صريح العقل او يحل مما لا يدل مناقضته الحديث  
اياه على كونه موضوعا كالأجسال الظنى وماعدا المتواتر من السنن

(ولم يقبل) شيء من النص والعقل (التأويل) وبحق ما يندفعه  
الحس والمشاهدة (اولئحظة ما) أي خبرا عن امر جسيم (توفر  
الدواعي) فيه (على نقله) بمحض الجمع ثم لا ينقله منهم الا واحد  
(لكونه اصلا في الدين ولم يتواتر) مع كون التواتر لازما في مثل  
ذلك الامر الجسيم الذي هو اجل في الدين ونقل الواحد منهم  
يدل على وضعه كائن الذي تزعم ارافضة انه دل على احاطة على  
رضي الله تعالى عنه وما ذكره الشارح مأخوذ من مختصر  
الزركشي (والافراط بالوعيد الشبه بد على الامر الصغير والوعيد  
العظيم على الفعل القليل وهذان) الاخيران (كقهران في مواضع  
القصاصين) والاخير راجع الى الركائز قلت ومن القرائن كون  
الراوي رافضيا والحديث في فضائل اهل البيت اه تدرب (وتحوي  
ذلك قال ابن الجوزي ما الحسن قول القائل اذ لم ايت الحديث  
بيان المقول او يخالف النقول او يناقض الاصول فاعلم انه  
موضوع) قال ومعنى مناقضته للاصول ان يكون خارجا عن  
دواوين الاسلام من المسانيد والكتب المشهورة اه تدرب  
(ولكن التحقيق انه) اي الشأن (لا يحكم) بسبب وجود (هذه  
الامور بالوضع) اي يكون ذلك الحديث موضوعا (الا انكشافات  
من جهابذة علم الحديث) جمع جهابذة بكسر الجيم والباء معرب  
كجهابذة قوله (لقاده) عطف تفسير لها والمراد بها هنا من يعرف  
غوامض الامور ودقائقها (ومع ذلك) اي مع كون ناقل الحديث  
ثقة من جهابذته (قد بخطي) في نقله (ولذا) اي ولكونه  
مخطئا قليلا (تغيبوا في احاديث) كثيرة (بحكم بوضهها)  
ابوالفرج (الامام) ابن (الجوزي) في كتاب موضوعاته وقد جمع  
السيوطي والسخاوي بمد الزركشي وغيره الاحاديث المشتهرة  
على الاسنة وينوها بيانا شافيا واطهر وأخرجها وحكموا

٤ قوله من جهابذة  
علم الحديث اي  
نقاده بفتح الجيم  
جمع جهابذة بكسر  
واخره مهملة اه  
تدرب

بطلان بعضها نقلا وافيا (وقالوا بحجة بعضها) اى بعض  
 الاحاديث التى حكم ابن الجوزى بوضعها (وجسن بعضها  
 وضعف بعضها) قال الذهبي وربما فسكر ابن الجوزى  
 فى الموضوعات احاديث حسنا قوية (وقال على القسارى)  
 فى شرح الخبئة قد (افضرت فى كرامة احاديث اتفقوا على  
 وضعها) و بطلان اصلها وسببها المصنوع فى معرفة الموضوع  
 لا يستغنى الطالب عنه انتهى (هذا خلاصة ما ذكر فى (التفريب)  
 للنووي) واليدري (بالسبب) عليه (والضبة) شيخ الاسلام  
 (وعلى القسارى) فى شرح شرحها (هذا) هذا ما علمنا (والله  
 اعلم) منها (واما اتهام الراوى) الذى هو القسم الثامن من  
 اقسام الطعن (بالكذب) بفتح الكاف وكسر الذا لافصح  
 من كسر اوله وسكون ثابته (فى اصطلاحهم فهو ان يكون  
 معروفا مشهورا بالكذب فى الاقوال وان لم يثبت كذبه فى الحديث  
 النبوى والصواب حذف) المصنف لفظ (ان) الواصلة  
 (اذا المعنى على حذفه لكونه) حيث (عديله) فيلزم على تقدير  
 عدم الحذف ان يكون عدل الشيء من الشيء وهو نيلين بمسواجه  
 واما على تقدير الحذف فلا يلزم المحذور (على صاحبه الصلاة  
 والسلام) الا بدى (وحديث الراوى المطهون باتهام الكذب  
 يسمى متروكا) جملة قسما مستقلا وسما متروكا لان اتهام  
 الراوى بالكذب مع نفيه لا يسوغ الحكم عليه بالوضع قوله  
 (لوجوب تركه) بيان لوجه التسمية (فى العقائد والاحكام  
 او مطلقا) اى سواء كان فى العقائد والاحكام اولا (وان احتمل  
 الصحة) اى يكون ذلك المتروك صحيحا او ملجوبا للترك حيث  
 (لا يحتمل الوضع) وهذا الاحتمال يرجع على احتمال الصحة  
 ان المقام مقام احتياط وهو يوجب ترجيح الثاني على الاول

( وهذا ) التعليل ( يؤيد ان الموضوع ما هو الاغم ) من الشقين وهو وجوب الترك مطلقا ( لا الاخص ) منها وهو وجوب الترك في العقائد والاحكام ( كما يقال حديثه ) اى الراوى المطعون ( متروك لا يحتج به اصلا ) اى مطلقا لانه يحجب بمعناه ( ومثل هذا الشخص اوتاب عن الكذب ) توبة صادقة ( واصح حاله ) وطريقته ( بالصدق والتقوى بحيث ظهر ولاح بمعناه والانسب تقديمه ) على ظهر لانه يلزم تفسير الاظهر بالاخفى وهو خلاف العادة ( اما اهل الصلاح من ناصية حاله عند الثقات ) من اهل الفن ( وفيه استعارة مكنية ) لكون لفظ المشبه به الحقيقى متروكا فيه الرموز اليه بذكر لازمه ( ونخبائية ) لكون اللفظ المشبه به الحكيمى مذكورا قوله ( مبالغة ) اشارة الى نكتة الاستعارة ( فى الصلاح شبه ) المصنف فى نفسه ( حاله المرضية ) فى المقبولة ( برجل صالح ) وهو المشبه به المتروك ( او ) شبه ( انواع حاله ) رجال صلحاء واثبت لوازمهم لها ( اى الحال تحقiquا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه الحال بالرجل الصالح او تشبيه انواع الحال بهؤلاء الرجال استعارة بالكناية واثبت الناصية للحال استعارة نخبئية قوله ( يجوز جواب لو ان يسمع ) اى ان يقل ( حديثه ) ويحتج به ( اى بحديثه ) ان وجد فيه شروط الصحة ( ان كان حديثه صحيحا ) او الحسن ( ان كان حسنا ) لان توبته ان وجد شروطها ( مقبولة ) اتفقوا ( اتفاقا لكن كونه كذوبا اولايوهم كذبه ثانيا وان ) وصليته ( وجدت ) اى التوبة منه فالاحتياط عدم قبوله مطلقا فافهم ( كذا فى التدرىب واما فسق الراوى ) الذى هو القسم الثالث من اقسام الطعن ( فالمراد به ظهوره لان جملة موجبا للطعن انما هو بعد العلم به وظهوره ( هو الفسق فى العمل ) او القول والمراد بالعمل اعم من عمل

الظاهر والباطن مما لم يبلغ الكفر من عمله وقوله وأما الكفر فهو خارج عن المبحث لأن الكلام في الراوى المسلم لا الكافر (لأن الاعتقاد فانه أى الفسق فى الاعتقاد داخل فى البدعة) اذ الفسق فى الاعتقاد نوع خاص يسمى بالبدعة وبين فسق الراوى وبين كذبه عمدا عموم وخصوص مطلقا فالاول اخص والثانى اعم لان الفسق يصدق على كل ما صدق عليه الكذب دون العكس وأما بينه وبين اتهام الراوى بالكذب فعموم من وجه (فى اصطلاحهم واعلم ان الفسق لغة) (الخروج) عن شئ من فسق يفسق بالضم أى بضم السين فى الماضى والفاير ففسقا وفيه لغة من جلس وشربا الخروج (عن طاعة الله) تعالى مطلقا سواء كان (فعلا او قولاً او اعتقاداً وله عرض) أى سعة (عرض) أى واسع (فيشمل العصاة والمبتدعة والكفرة ولكن كثر استعماله) (فى العصاة غير الكاذبين شرما وخص فيها) أى بهذه العصاة (فى عرفهم) أى فى عرف اهل الشرع (ولذا) أى ولكونه مخصوصا بهم (قال والكذب داخل فى الفسق أى شرما) ولما توهم ان الكذب اذا كان داخلا فيه لم افرد عنه اجاب عنه بالاستدراك فقال (لكن لما كان الطعن باعتباره أى الكذب اشد) انواع الفسق فى هذا الفن واقبح اسباب الطعن فيه (بحيث يكون حديثه موضوعا او متروكا لما مر آنفا و) لما كان (حكمه مبينا فى الاول ٨ فانه) أى الحكم فيه (لا يقبل) اتفاقا (اصلا) لافى الاعتقاد ولا فى الاحكام (لأن الثانى) وهو المتروك فانه كسائر انواع الضعيف فيقبل (أى الحكم فيه) (فى) حق (فضائل الاعمال) فقط (عند الاكثر) من العلماء (بالشرط السابقة) وفى بعض النسخ بشرطه السابقة (افردوه) جواب لما (أى ميزوه) أى الكذب (عنه) أى عن الفسق مع كونه داخلا

٦ من اقسام  
الطعن ولم يدخلوا  
الكذب في الفسق  
ولم يجعلوها قسما  
واحد من اقسامه  
معد

فيه (بحيث يكون بينهما مائة حرفية) وكلمة (وباعتبار الاشتمالية  
جعلوه) اي ما ذكر منهما (فسمين) ٦ احدهما كذب والاخر  
فسق (ولكثره انواع الفسق لم يضعوا الحديث الفاسق)  
(اسما) خاصا (ولا قسما) مستقلا (وكذا) اي مثل الكذب (البدعة  
داخله فيه) اي في الفسق لكونه اعم منهما (لكن افردها  
لذلك) اي لكثرة انواعها (واما جهالة الراوي) وهي الرابعة  
من اقسام الطعن (فالمراد بها عندهم) اي عند اهل الفن  
(ان لا يكون اسمه اي لفظ يعينه) مطلقا (سواء كان) اي اللفظ  
(اسما او كنية او لقب او غيرها) واعلم ان العلم ما يعرف به من جعل  
علامة عليه من الاسماء والكنى والالقب فالاسم ما وضع علامة  
على المسمى والكنية ما صدرت باب وام واللقب ما دل على رفعة  
المسمى او خفته وهذا على ما اختاره المصنف في التلخيص واما  
على ما ذكره العلامة التفتازاني فالاسم اعم من اللقب والكنية  
(معلوما عند الثقات لكثرة اسمه) فيشتهر الراوي باسم من  
اسمائه الكثيرة فيذكر الراوي بغير ما اشتهر به من الاسماء (اولا  
الرواية عنه) قوله (او اعدم ذكر اسمه المشهور) مفهوم  
من قوله لكثرة اسمه فلفظهم (لغرض من الافتراض ككونه مكثر)  
الحديث عنه مثلا فيظن الراوي انه غيره من الرواة فيحصل  
الجهل بحاله وبعد هذا ما ينبغي جهالة قوله (او مقللا للحديث  
عنه) داخل في قوله قللة الرواية عنه فلا يكثر اخذ الحديث  
عن هذا الراوي فيصير مجهول الذات والمقلل من لم يرو عنه الا  
واحد (او للاختصار) من الراوي عن الراوي الاول (او نحوه لجهالة  
اسمه طعن فيه) اي في الراوي (لانه لم يعلم انه) اي الراوي (ثقة  
اولا ثقة والاثقة كاذب اولاً) كاذب والا كاذب ثقة اولاً ثقة  
(وهلم جرا كالفال اخرج واخبرني او حدثني رجل او شيخ)

او اين فلان ( وهذا الحديث يسمى مبهما نعمة له ) اى الحديث  
 ( بحال راويه ) المبهم ( وهو ) اى الحديث المبهم ( غير مقبول  
 عند الجمهور ) مالم يستمر من طريق آخر ( في العقائد والاحكام  
 لان قبوله فيها يتوقف على معرفة راويه وعدالته وضبطه  
 ولم يعرف ) اى كل واحد منهما ( قال الخطيب ) في الكفاية  
 وغيرها ( الجمهور عندنا ) اى عند اهل الحديث ( من لم يعرفه  
 الثقات ) من العلماء ولم يستنهر بطلب العلم في نفسه ( ولا يعرف  
 حديثه الا من جهة راو واحد و اقل ما يرفع الجهالة عنه )  
 اى عن حديثه ( رواية اثنين مشهورين ) فاكثرت وان لم يثبت  
 له بذلك حكم العدالة اه تدريب ( وهذا لا يكتفي في القبول ) اى كون  
 حديثه مقبولا ( بل لابد فيه من معرفة عدالته وضبطه وقيل  
 يقبل ) لكن لا مطلقا بل ( ان كان الراوى عنه لا يروى الا عن  
 عدل ) كائن مهدي ويحيى بن سعيد ( وقيل يقبل مطلقا ) اى  
 سواء كان الراوى عنه لا يروى الا عن عدل او لا وهو قول ابي  
 لايشترط في الراوى مزيدا على الاسلام ( كذا في التدريب  
 الا اذا كان المبهم صحابيا بان يقال اخبر صحابي او رجل من  
 الصحابة او رجلا ) الحسالة ( علم انه ) اى الرجل ( منهم فانه يقبل  
 بحسب الشروط فان الصحابة ) رضى الله تعالى عنهم ( كلهم  
 عدول ) وحيث ( قيل منهم الحديث مطلقا ) اى سواء كان فيه  
 مبهم او لا ( لقوله عليه ) الصلاة و ( السلام ) صحابي كالجموع  
 في الهداية ( بل انهم ائمة ائمة ولو ذكر الرجل المبهم  
 بمسألة استعمل لكونه مبهما ليعتمد عليه كان يقال ) اى كان  
 يقول الراوى عن المبهم ( اخرج او اخبرني ابو حذيفة عدل او ثقة  
 او ضابط او حافظ او حاكم و غيره فقيه ) اى في هذا الذكر ( اختلاف  
 بين المحدثين قيل مقبول لان التعديل اصل والمعدل ثقة ) فيقبل

نفسك بالظواهر اذا الجرح على خلاف الاصل (والصحيح) في مسألة  
حديث البهيم (انه غير مقبول ايضا) اى (ك) حالي قبل (الاول حتى  
يسميه) باسمه (لانه) اى المبهيم الروى عنه (قد يكون ثقة عنده  
مجروحا عنده غيره ولا في اعراضه عن) بيان (اسمه رتبة توقع  
ترددا في القلب كذا في التقریب) والتدريب (الاذا قاله اى  
هذا القول) المعدل اى اخبرني ثقة او عدل (امام حاذق ومجتهد  
كامل في معرفة اسباب الجرح والتعديل كالائمة الاربعة رحيم  
الله تعالى فانه مقبول لكن لا مطلقا) اى لكن ليس مقبولا مطلقا  
(بل في حق موافقيه) ومقلديه (في مذهبه) وظله ابو صلاح  
بانه لا يورد ذلك احتجاجا بالخبر على غيره بل يذكر لاصحابه قيام  
الحجة عنده في الحكم وقد عرف من روى عنه واختاره امام  
الحرمين (لاعتبره كذا في التقریب حتى قال) ابن حجر (العسقلاني)  
في شرح النخبة (وهذا) اى القول (ليس من مباحث) علوم  
(الحديث وقال على القسارى) في شرحه عليه (بل المحاذرة  
استطرادا وموافقة للمقام) اشتهاها (واقول فلا بد له) اى  
للمصنف من (ان يقيد) اى هذا القول (بما يقيدوه) اى صاحب  
التقریب والعسقلاني فالمراد بالجمع ما فوق الواحد (واعلم ان  
التعديل اى فلان عدل او ثقة او نحوه) اعلم ان لالفاظ التعديل  
مراتب ذكرها النووي كان الصلاح ثمة لابن حاتم اربعة  
اعلاها ثقة او متقن او ثبت او حجة او عدل حافظ او عدل  
ضابط المرتبة الثانية من المراتب صدوق او محله الصدق او لا بأس  
به انشائه من المراتب شيخ فيكتب حديثه وينظر الرابعة صالح  
الحديث فيكتب حديثه للاعتبار (والجرح اى فلان مجروح  
او ضعيف الحديث او نحو ذلك يقبلان) اى التعديل والجرح (من امام  
(من غير ذكر سببها ان كانا) اى التعديل والجرح (من امام



عالم حاذق (في انق) (باسباهما) اى التعديل والجرح (والا)  
 اى وان لم يكونا منه (فلا يقبلان الا بذكرهما) اى بذكر الاسباب  
 (عند الجمهور) من المحدثين هذا اختيار القاضى ابى بكر ونقله  
 عن الجمهور واختاره امام الحرمين والقزالي والرازي والخطيب  
 وصححه الحافظ ابو الفضل العراقي والبلقيني في محاسن الاصطلاح  
 (واشتهر ان التعديل قبل من غير ذكر سببه) على الصحيح  
 (لانه سببه) اى التعديل (كثيرة) يشق و (يشق ذكره) لان  
 ذلك يحوج المعدل الى ان يقول لم يفعل كذا لم يرتكب كذا فعل  
 كذا وكذا فيمدد جميع ما غسق بفعله او بتركه وذلك شاق  
 جدا (والجرح لا يقبل الا به) اى بذكر سببه (لانه) اى الجرح  
 (يحصل بامر واحد فلا يشق) ذكره (ولان الناس يختلفون  
 في اسباب الجرح فيطلق احدهم الجرح بناء على زعمه) جرحا  
 (وليس يجرح في الواقع) وفي نفس الامر (فلا بد من) بيان سببه  
 و (ذكره ليعلم) ولينظر (هل هو قاذح اولا) اه تدريس وانما قيدنا  
 قبول التعديل من غير ذكر سببه بقولنا على الصحيح لان في مقابله  
 اقوالا فاحترزنا بانقيده عنها و اشار الشارح الى تلك الاقوال  
 بقوله (وقيل بالعكس) اى لا تقبل التعديل الا بذكر سببه بخلاف  
 الجرح (لان اسباب العدالة يكثر التصعق فيها فينبى المعدل  
 على اطساهر) نقله امام الحرمين والرافى والرازي في المحصول  
 (وقيل لا يقبلان الا مفسرين) حكاه الخطيب والاصوليون  
 (لانه) اى الشأن (كما يجرح الجارح) الراوى (بما لا يقدح فيه  
 كذلك يوثق المعدل) الراوى (بما لا يعدل به) اى بما لا ينسب  
 به الراوى الى العدالة ولا يقتضيها كما روى اليه القوب الفسوى  
 في تاريخه قال سمعت افسانا يقول لاحد بن يونس عبد الله  
 العمري ضعيف قال بضعفه رافضى مفض لا بانه اورأيت لحية

وميشته له وقت انه ثقة فاستدل على ثقته بما ليس بحجة لار  
حسن الهيئة مشترك فيه المدل وغيره (ثم انها) اى التعديل  
والجرح (يثبتان بخبر واحد ثقة) لان العدد لم يشترط في جرح  
راويه وتعديله ولان التزكية بمنزلة الحكم وهو ايضا لا يشترط  
فيه العدد (كما قبل) خبر واحد ثقة (في) رواية (الاحاديث) وقيل  
لا بد من اثنين (فيهما) (كما في الشهادة وان الجرح) (المفسر  
والتعديل اذا اجتمعا في الراوى فالجرح (مقدم على التعديل)  
ولو زاد عدد المدل هذا هو الاصح عند الفقهاء والاصوليين  
ونقله الخطيب عن جمهور العلماء (لان مع الجرح زيادة علم)  
لم يطلع عليها المدل ولانه مصدق للمدل فيما اخبر به عن ظاهر  
حاله الا انه يخبر عن امر باطن خفي عليه وقيد الفقهاء التقديم  
المذكور بقولهم (هذا) اى تقدم الجرح على التعديل (انما يقبل  
المدل عرف السبب الذي ذكره الجرح لكنه) اى الراوى (تاب  
عنه فانه) اى التعديل (حينئذ يقدم على الجرح و) يقدم الجرح  
على التعديل ايضا لكنه لا مطلقا بل (اذا لم ينف المدل بطريق)  
معتبر و(معتمد سببا) مفعول به صريح لقوله لم ينف (ذكره)  
اى السبب (المجروح بان قال قتل) الراوى (خلا ما طنا يوم كذا  
فقال المدل رأيت) اى العلامة (حيث بعد ذلك) او كان القاتل  
في ذلك الوقت عندي (فانهما يتعارضان) فينساقطان (وقيل  
يقدم الاكثر) يعنى ان زاد المدلون في العدد على المجروحين  
قدم التعديل لان كثرتهم تقوى حالهم وتوجب العمل بخبرهم  
وقلة المجروحين تضعف خبرهم وقال الخطيب وهو خطأ وبعد  
من توهمه لان المعدلين وان كثروا لم يخبروا عن عدم ما اخبر به  
الجارحون ولو اخبر بذلك لكانت شهادة باطلة لكونها على  
نفي (وقيل) يقدم ورجح (الاحفض) من الطرفين حكا.

البقيني في محاسن الاصطلاح (وقيل بتعارضان فبرجح أحدهما  
 بمرجح) حكاه ابن الحاجب وغيره عن ابن شهاب عن مالك بن النضر  
 قال العراقي وكلام الخطيب يقتضي في هذا القول فانه قلل اتفق  
 اهل العلم على ان من جرحه الواحد والاثنان وعده مثل عدد  
 من جرحه فان الجرح به اولى ففي هذه الصورة حكاية الاجماع  
 على تقديم الجرح خلاف ما حكاه ابن الحاجب اه تدري (كذا في)  
 التدري (فهو) اي يدعنه فالتدري كبر باعتبار الخبر (ان يكون)  
 اي (الراوى معتقدا بشئ من) المسائل (الاعتقادات) كان  
 على خلاف ما اي معتقدا هو) اي المعتقد (معروف ومعلوم)  
 عند اهل العلم (تأكيد) اي معتقدا لا كيد معنى لانه عطف مرادف  
 اذا كانا بمعنى واحد (اوتأنيس) اي معتقدا لفظ بعيد عن جديد  
 ومغايرا لما قبله (اي من جزئي او كلي) نشر على ترتيب الف اي  
 هو معروف معرفة جزئية او معلوم علما كليا في تبيين العلم يقال  
 لا ادرك الكلي او المركب والمعرفة يقال لا ادرك الجزئي او البسيط  
 ولهذا يقال عرفت الله دور علمه وايضا المعرفة يقال لا ادرك  
 المسبوق بالعدم او الاخير من الادراكين بشئ واحد تظل  
 بينهما عدم بان ادرك اولاً ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانياً والعلم  
 لا ادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم  
 ولا يقال الله عارف فان قيل قوله عليه الصلاة والسلام ان من  
 العلم كهية المكنون لا يعلم الا العلماء بالله يتأفيه اوجب بعد تسليم  
 ثبوت هذا الكلام من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 او من على رضى الله تعالى عنه ان الباء بمعنى اللام مجازا لاصح العلم  
 اي العلماء المتخصصون كما اشار اليه بقوله عليه الصلاة والسلام  
 من اخاص الله اربعة صاها ظهت يتابع الحكمة من قلبه

على لسانه واما قولهم العلماء بالله ثمة عالم بالله وعالم بالحكم الله وعالم  
بالله فلا يجرى فيه التوجيه المذكور للزوم التفكيك اه دده جوني

(من رسول الله عليه الصلاة والسلام عندها هل السنة والجماعة)

قوله (بواحد) متعلق بمعلوم ومعروف على سبيل التنازع

(من الاداة الاربعة) اي الكتاب والسنة والاجماع والقياس

(او بابرهن العقلية) لان المسئلة الاعتقادية بعضها ثابت

بالادلة العقلية وبعضها ثابت بالعقلية كما لا يخفى على اهله (بنوع شبهة

متعلق بمعتقد) وهي عند اصطلاح المسلمين دليل باطل لا يثبت

دعواه وفي اصطلاح الفقهاء الشبهة هي ما يشبه اثبات وليس

بثابت في نفس الامر (صححة) بحيث (يقال) ويطلق (له)

اي عليه (شبهة عند العلماء) لا عند العوام فانهم كالهوام (لا) اي

لا يصير الراوى معتقدا (بتوهم) وظن (وتخيل) ونشبه (وناويل)

وهو في الاصل الترجيح وفي الشرع صرف الآية عن معناها

الظاهري الى معنى يحتملها اذا كان المحتمل الذي يراه موافقا للكتاب

والسنة مثل قوله تعالى يخرج الحي من الميت ان اراد به اخراج

البیضة كان تفسيره وان اراد اخراج المؤمن من الكافر والعالم

من الجاهل كان تأويله تعرفات (صحیح كذلك) اي مثل

ما ذكر من الشبهة (بحيث يوافق بعض القواعد العربية)

ولو كانت (غير مشهورة وان) وصليبة (خالف) اي التأويل

(القواعد العربية المشهورة و) القواعد (الاسلامية الغير

اليقينية والا) اي وان لم يشترط فيه الموافقة المذكورة (ف) يلزم

الاطلاق لانه (ان جاز كل تأويل) من التأويلات (لا يبق في وجه

الارض زنديق) وهو من لا يؤمن بالآخرة ووحداية الخالق ومناه

على ما قاله العوام لمجدودهرى اه شرح قصيدة (فكيف يؤول)

تأويله موافقا للقواعد (قول الفاضل) دمره الله (كل من ادعى

الاوهية فهو صادق في دعواه) فهو ذباقة تعالى من ذلك (ولدا)  
 اى ولاشـ تراط الموافقة المذكورة في الصحة ( قال اهل السنة  
 والجماعة النصوص) محمولة (على ظواهرها عالم تصرف عنها)  
 اى عن ظواهرها (دلائل قطعية) من الثقلية والعقلية  
 (والعدول) على ما قبله معنى وهو كثير في كلام المصنفين (عنها)  
 اى عن ظواهرها (الى معان يدعيها اهل الباطن) من الجهلة  
 كبتكاشية زماننا سماح الله معاملتهم (الحاد وكفر) فهو ذباقة  
 من شرورهم (وقال المصنف) (فى الطريقة) يجب تكفير بعض  
 المبتدعة مع انهم مؤولون بالشبهة) وتكفير عدم المؤول بها  
 بالاولى (لابطر بن الجود اى) لا يكون الراوى متقدما بما ذكر  
 بطريق (بحود الحق) وانكاره (والمنافعة) اى فى الحق (فانه)  
 اى ما ذكر من الجود والماناد (كفر لكونه انكار الحق وامارة  
 الكذب واستهزاء الشريعة فهو) اى هذا الراوى (خارج عن  
 البحث) اى عن بحثنا (اذ هو) اى البحث (فى الراوى المبتدع  
 المسلم) لا الكافر (فان حديث المبتدع الكافر لا يقبل اصلا)  
 اى قطعا (قال النووي) فى التفرير من كفر بيده لم يحتج به  
 للاتفاق (اتفاقا) اى اتفقوا فى عدم قبول حديثه وعدم الاحتجاج  
 به (وقال المسقلاني) عدم القبول والاحتجاج ليسا بمنفذين  
 عليه بل (عند الجمهور) من اهل الفن (لا) اى حديث هذا  
 الراوى (قبل يقبل) ويحتج به (ان كان لا يفتقد حل الكذب  
 لنصرة مذهب) اولاهل مذهب سواء كان داعيا لمذهبه او لا  
 ولا يقبل ان استحل ذلك وحكى الخطيب هذا القول عن الشافعي  
 (والا) اى وان اعتدله (ولا) يقبل ولا يحتج به (وقبل يقبل  
 مطلقا) اى سواء اعتد حل الكذب او لا وصححه صاحب  
 المحصول كذا فى التفرير والتدريب فدعوى الاتفاق

من التووي متنوعة ( اقول ) في دفع المخالفة بين القول بالقبول  
وبين القول بعدمه ( مراده من ) قولهم ( يقبل اى فى فضائل الاعمال  
فقط لافى الاعتقاد ولاحكام ) فلا مخالفة بين القول بالقبول وبين  
القول بعدمه لانهما متفقان فى عدم القبول فبهما والقبول  
فى فضائل الاعمال ( واصل انه ) اى المصنف ( قال فى الطريقة  
البدعة لغة بمنزلة لمحدث مطلقا ) سواء كان عادة او عبادة اقول  
واعتقادا او عرفا بين الفقهاء المحدث مطلقا ( الامر الذى حدث  
( بعد الصدر الاول ) اى زمان النبي وصحابته لقوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ~~كك~~ قيل  
لعل الاولى ان يؤتى بحقوقه صلى الله تعالى عليه وسلم اصحابي  
كانجوم بايهم اقتديتم اهديتم بل لا يتم به ايضا لما فى الشريعة  
حاصله ان البدعة ما حدث بعد تبع التابعين فالاولى ان يراد من  
الصدر الاول هو المعنى الاضافى اى الشامل للقرون الثلاثة اى خادى  
قوله ( ولذا ) اى وليكون البدعة عامة للمعنى المذكورة ليس  
من كلام الطريقة ( فسموها ) اى البدعة ( ال كفر ) كاعتقاد  
الجمعية كسائر الاجسام ( و حرام ومكروهة ومباحة )  
كاستعمال الخلل الخلل الدقيق والمواظبة على اكل لب الخنطة  
والشعير منه ( ومنه ) كبناء المنارة وهى المئذنة والمدارس  
وتصنيف الكتب الشرعية ومبادئها ( وواجبة ) يوجب تركها  
الايم كنظر الدلائل رد شبه الملاحدة ( وفرض و ) البدعة  
( شرعا هى الزيادة فى الدين ) زيادة مستقلة كصلاة الرغائب  
بالجماعة وغير مستقلة كزيادة انحناء الرأس فى ركوع ( والتقصان  
منه ) اى من الدين اصالة او تبعية ايضا ( الحادثان بعد ) زمان  
( الصحابة ) وايضا زمان التابعين وتابعيهم ولعل الكلام على  
التقليد او من قدام الاكتفاء عما هو ~~كك~~ لا بعد العمل

على الدلالة (غير اذن من الشارع) في ذنبك لزادة والتقصير  
 (لا دولا ولا دولا) بان يفعله الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم  
 (ولا صريحا) بقوله (ولا اشارة) كإفنيه اطاعة للدين (فلا تناول)  
 أي البدعة بهذا المعنى الشرعي (العادات اصلا) العادة  
 ما قصد به غرض ديني أو كالإبس والمساكن والمآكل والمشارب  
 المتخرفة الآن (بل تقتصر) في الشرع اليوم (على بعض  
 الاعتقادات) أي أكثرها فإن البعض وإن أوهم القلة لكثرة  
 استعماله فيها لكن قد ينحصر في معنى الكثرة كما في قوله تعالى  
 أن بعض الظن اثم بقرينة قوله اجنبوا كثيرا من الظن فإن اعتقاد  
 أهل السنة جزء واحد من ثلث وسبعين فرقة كما يشير إليه الحديث اه  
 خادى (و) بعض صور (العيادات) انكنا بالبدع المجرى لاعت  
 دليل فالزيادة والتقصير الواقفان بين المجتهدين لكونها  
 من دليل ولو بالتسوية من نفيه لا يبعدان بدعة كعبادة الخوف  
 وكوعين وسجودين وفاتحتين في كل ركعة عند الشافعي خلافا  
 للمنفى رحمه الله تعالى فالبدعة ما كان بالرأى المجرى كزيادة  
 في غسل أعضاء الوضوء بسبب الماء على المناسبات ان اعتقد  
 عبادة فبدعة وان وسوسة فمكر وهو غسل الثوب الجديد لاحتمال  
 النجاسة كذلك (فهذه) البدعة الشرعية للعادية (تسمى  
 مراد صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله كل بدعة ضلالة) خاصه  
 ان راد به كل بدعة في الشرع حال عدم اعانتها على الطاعة  
 ضلالة (بدل قوله) متعلق بقوله تناول (عليه الصلاة والسلام  
 من أحدث في أمرنا) أي شرعنا وديننا (هذا) الاشارة للتعظيم  
 ولكمال استحضاره وشرف منزله وقوة ظهوره كالحبس وس  
 (ماليس منه) صراحة أو إيماء أو اشارة بان لم يبين على اصل

من اصول الدين (وهو رد) اى مردود على فاعله قال المناوى  
فيه تلويح بان ديننا قد كمل وظهر كضوء الشمس بشهادة اليوم  
اكتلت لكم دينكم فالزيادة ليست بمرضية واما ما شهد به قواعد  
الشرع فقبول كتابه تحوير باط ومدارس وتصنيف علم اه خادمى  
(والمبادر من البدعة) فى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل بدعة  
ضلالة (البدعة فى الاعتقاد) لكونها كمالها وعظم مفسدتها  
اول كثرة استعمالها فى الاعتقاد لوفور دواعى المكاملة مع الفرق  
الضالة (ومقابلها) اى هذه البدعة الاعتقادية (اعتقاد  
اهل السنة) النبوية (والجماعة) الاسلامية من الماتريديّة  
والاشاعرة وان كان بينهما خلاف كثير الى سنة وخسين  
مسئلة على تخريج بعض العلماء لكن لاتحاد اكثر اصولهما وعدم  
تضليل كل منهما الاخر لم يعد كل منهما مقابلا الاخر (فاذا  
عرفت هذا) التضليل (فاعلم ان المحدثين ارادوا بها ما هى  
المبتدعة) منها (غير كفر) لانه خارج عما نحن بصدد  
(وحدث) الراوى (المبتدع) المسلم (مردود تورعا) اى اخذا  
بالورع (ولم يختلفوا فيه) اى فى حديثه (اعلم ان فيه)  
اى فى حديثه (اربعة اقوال) الاول منها انه (يقبل عند  
الاكثر) من علماء الفتن (ان لم يكن داعيا الى بدعته وبيده) اى  
قبول غير الداعى (جماعة بما لم يقو) اى بما لم يرو بما يقوى (بدعته)  
صرح بذلك الحافظ ابواسحق الجوزجاني شيخ ابى داود  
والنسائي فى كتابه معرفة الرجال (والا) اى وان روى بما يقوى  
بدعته (فلا) يقبل (وقيل يقبلان) اى الداعى وغير الداعى  
(ان لم يستعمل الكذب لنصرة) اهل (مذهبه) حكى الخطيب  
هذا القول فى الكفاية عن الشافعى رضى الله تعالى عنه لانه



قال اقبل شهادة اهل الاهواء الا الخطاية لانهم يرون  
الشهادة لموافقهم قال وحكى ايضا من ابن ابي ليلى والثورى  
والقاضي ابي يوسف (والا) اى وان استحل الكذب لنصرته  
(فلا) لانه يغير لفظ الحديث تروى بالمذهب (وقيل يقبل مطلقا)  
سواء اعتقد حرمة الكذب اولا (وقيل لا يقبل مطلقا) سواء دعا  
الى بدعته ظاهرا اولا وسواء اعتقد حل الكذب لنصرة  
مذهبه اولا (ونسب القول الاخير الى الامام مالك) وغيره  
(رحمة) واياه (الله تعالى قال) في بيان العلة على مدعاه (لانه)  
اى ذلك الراوى (فاسق يبدعته ورواية الفاسق) بلا تاويل  
(مردودة) فرواية هذا مردودة فليتحقق به رواية التأويل  
اذ لا ينفعه التأويل (وضعف هذا) التعليل (باحجاج) صاحب  
(الصحيحين وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة) اى غير الداعى  
الى بدعته فحاصل التضعيف ان ما قاله مالك بعيد جدا لان الشائع  
من ائمة الحديث ان كتبهم مشحونة ومملوءة بالرواية عن المبتدعة  
غير الدعاة وايضا لا يعد عدم اطلاع المحدثين على بدعة الرواة واكتنهم  
معذورون في عدم الاطلاع لخفاء ما في الباطن من الاعتقاد السوء  
والحكم بالظاهر من ملازمة التقوى (كذا في التفریب والتدريب  
وشرح الخبذة اقول والتحقيق ان مرادهم) قولهم (يقبل اى في  
فضائل الاعمال لا في العقائد والاحكام اذ لا يقبل فيهما) اى في العقائد  
والاحكام (الا حديث العادل والمبتدع غير عادل عند الكل) فلا يقبل  
حديثه فيهما (و) مرادهم (ب) قولهم (لا يقبل اى فيهما) اى  
في العقائد والاحكام (لا فيها) اى في فضائل الاعمال (اذ) حديث  
المبتدع مقبول فيها لانه (لا يشترط فيها) اى في الفضائل (كونه  
اى الراوى عدلا عند الكل) فلا يخالف بين القول بالقبول وبين القول  
بعدمه فانهم (و) التحقيق ان (كون بعض شيوخ الشيخين

مبتدأ بعد تأنيقهما) لاقبله فلا يرد الاعتراض على الامام مالك  
 باختصاصهما بمحدث كثير من اهل البدع لان بعض شيوخهما كان  
 عدلا وقت اخذهما فلا يضرهما بدعة بعض الشيوخ بعد الاخذ منه  
 (او) كونه مبتدأ (عند البعض) من اهل العلم فيكون عدلا  
 عند بعض آخر وانما كان التحقيق كون بعض شيوخ الشيخين الخ  
 (لانهما لا يأخذان فيهما) اي في صحيحهما عن احد من الآحاد  
 (الاعن الثقة) عند اهل العلم (و) قول (ان قول المصنف بتحقيق  
 المذاهب الاربعة) المذكورة (تأمل) - بل ولما فرغ من وجوه الطعن  
 في امة الفسوف في وجوه الطعن في الضبط فقال (وما وجوه الطعن  
 المنطق بالخط) اي ضبط الراوي (فهو ايضا) اي (كالاول)  
 وهو وجوه الطعن المنطق بالعدالة (خبرة) قوله (كذلك)  
 مستدل لان قوله ايضا يستغنى عنه (الاول) منها لفرط الغفلة التي  
 كثرة الغلط الثالث مخالفة الثبوت لاربع الوهم الخمس سوء الحفظ  
 واما فرط الغفلة) شروع في التفصيل بعد الاجال ليكون اوقع  
 في النفوس (وكثرة الغلط فهما متقاربان) - يعني اذ (الغفلة في السماع)  
 اي سماع الراوي (وبحمله الحديث) زمانا (قالا والغلط)  
 كانه (في السماع) كالغفلة (وتدائه ظاهرا) ولا يخفى انهما معنيان  
 متقاربان فافهم (وقد يهتكمسان) بان نصيب الغفلة في السماع ولاذاه  
 والغلط في السماع والتحمل (قال على القاري) اي افاد هذا المعنى  
 في شرحه على شرح النخبة (وانما شرط كثرتهما اي كونهما)  
 اي الغفلة والغلط (اكثر من صوابهما او مساويا) اي كل واحد  
 من الغفلة والغلط (له) اي اوصافهما (اذ لا يخلو الانسان من الغلط  
 وانفسير) والغفلة داخلة في التسيار فلا يرد السؤال على التقريب  
 (فقد يشهدا مردود في العقائد والاكام وليس لهما) اي للغفلة  
 والغلط (اسم معين) في هذا المقام (وما مخالفة الثبات اهـ)

(وثق منه فهو) قسمان لانه (اما في الاسناد او في المتن وهما)  
 قسمان فالمخالفة قسمان (حاصلان على انواع متعددة لانهم اما  
 بالاضطراب واما بالادراج واما بغيرهما) وهن انواع متعددة فهما  
 انواع متعددة (كما ذكرناها) عند قول المصنف ثم اعلم ان الراوى  
 للحديث ان وقع منه اختلاف الى آخره (تفصيلاً تذكرها)  
 ان كنت من اهل التذكار (وهي) اى المخالفة (انت الضم  
 باعتبار اللفظ) لان لفظ المرجع وهو المخالفة مؤنث (كما ذكر اولاً)  
 في قوله وهو (باعتبار المعنى) لان المخالفة بمعنى الخلاف (ذاً مراً)  
 اى امر التأنيث والتذكير باعتبارين (سهل توجب الشذوذ  
 في الحديث وجهها) اى المخالفة (من وجوه الطعن المتعلق  
 بالضبط كالسبب ان البعث على هذه المخالفة هو) اى الباعث  
 (عدم لضبط) اى عدم ضبط الراوى الاسناد والمتن (و) عدم  
 (الحفظ) اى عدم حفظهما (وعدم صيانته) اى عدم صيانة  
 الراوى الاسناد والمتن قاله صيانة مصدر مضاف الى فاعله او يجوز  
 اضافتها الى مفعولها وحينئذ فاعله متروك (عن التغير والتبدل)  
 قوله (بعد التذكار) متعلق بقوله عدم صيانته (والتردد والاحادة  
 واعلم ان كون هذه) المخالفة (طعناً) كاف (عند الاكثرين)  
 من الحديثين (واما عند بعض المحققين) ما ذكره الاكثر من مشكل  
 اذ (هي) اى المخالفة مطلق (ليست بمعنى واحد) اى واحد كونها  
 طعناً مطلقاً (توجد في الاحاديث الصحاح وفي الصحيحين) كحديث  
 مالك عن زهرى عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة  
 وعلى رأسه المغفر فترديه مالك عن زهرى عن انس فهو هذا الحديث  
 يخرج فيهما مع انه ليس له الاسناد واحد فترديه ثقة اه تدریب  
 (واما الوهم فهو ان يكون بناءً روايه الراوى على توهمه) اى الراوى  
 (وذلك قد يقع) ي الوهم (في الاسناد غالباً) اى غالب الاسناد

وان كان الوقوع في حد ذاته قليلا فلا يرد الاعتراض بان قد يدل على التقليل وغالبه على الكثرة فهما متنافيان فلا يجوز اجتماعهما وهذا الوقوع قد يقدح في صحة الاسناد والمتن جميعا لما في التعليل بالار سال واشتباه الضعيف بالثقة مثل ان يجيء الحديث باسناد موصول ويجيء ايضا باسناد منقطع اقوى من الاسناد الموصول وقد يقدح في صحة الاسناد فقط ومثاله ما رواه الثقات كعلي بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار الحديث فهذا حديث متصل بنقل العدل عن العدل وهو معلل غير صحيح والمتن على كل حال صحيح والعلة في قوله عن عمرو بن دينار لانه هو عبدالله بن دينار هكذا رواه الاثمة عن سفيان فوهم بعلی بن عبيد وعدل عن عبدالله بن دينار الموافقة له في اسم ابيه الى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة واشار الشارح الى هذا التفصيل اجالا فقال (كار سال موصول ووقف مرفوع او ابدال راو ضعيف بثقة و) يقع (في المتن نادرا مثل ادخال حديث في حديث آخر او نحوه من الاشياء الفاحشة) للرواة (و يجعل معرفة ذلك) اي الوهم (بكثرة التبع) والنظر (لرجال الاسانيد واختلاف المتون وجميع الطرق) اي الاسانيد (المشتبهة على المتون واستقصائها من المجامع والمسانيد والنظر في اختلاف رواة كل حديث وضبطهم واتقانهم ليحصل الترجيح بذلك) اي بالجمال المذكور (و يعلم به انه موصول او مرسل او نحوه ما و) يعلم (رواية غيرهم على سبيل التوهم) على الفاري (ولذا) اي للجمال المذكور (قال) المصنف (ولكن الاطلاع عليه) اي على هذا النوع (من الغرض) انواع (علوم الحديث وادقها عطف تفسير اي اخفاها دركا وادقها) ادراكا (قبل ومن اشرفها) حتى قال ابن المهدي لان اعراف

علة حديث واحد احب الى من ان اكتب عشر بن حديثا ليس  
عندي ( واصعبها ) لا حاجة اليه ( ولا يحصل هذا الاطلاع ) اى  
الاطلاع التام لهذا النوع القامض ( ا ) احدى من ( يحدث الامن  
اى لمحدث اوى له فهم ثاقب اى منور مدرك وحفظ واسع شامل  
للاسايد والتون ومعرفة ) تامة و ( كاملة بمراتب الراوى فى العدالة  
والضبط وغيرهما و ) ملكة قوية ومهارة راسخة وحذاقة ثابتة  
بـ ( احوال الاسايد والتون اى باختلافهما واستيفاء العلم بهما  
واستقصائهما كما كان للتقدمين كالأئمة الاربعة ) رجة الله  
عليهم اجمعين ( و ) اصحاب الكتب ( الستة ) رحمهم الله تعالى  
( من ارباب هذا الفن ولذا ) اى ولكون هذا الفن من اغص  
العلوم ( لم يتكلم فيه ) اى فى هذا الفن ( الا قليل ) من اهل هذا  
الشأن مع ان شأن كلهم ان يتكلموا فيه ويحكموا بما يقتضيه  
كملى بن المدينى واحمد بن حنبل والبخارى ويعقوب بن شعبة  
وابى حاتم الرازى وابى زرعة بضم الزاى والدارقطنى ( وقد ينقص  
عبارة الناقد ) الناظر فى علة الحديث الممثل ( عن اقامة الحجة  
على دعواه ) بان يعلم ان فى الحديث قصورا لكن لا يقدر على بيانه  
( كالصيرفى ) فى كتابه ( نقد الدينار والدرهم ~~هكذا قال~~ )  
شيخ الاسلام ابن حجر ( السفلى وليس له ) اى لهذا النوع  
( اسم خاص ) فى هذا الفن ( واما سوء الحفظ فهو ان لا يكون  
صوابه ) اى الراوى ( غالبا على خطائه و ) ان ( لا يكون حفظه  
واتبانه اكثر من سهوه ونسيانه ) اى تركه فقيه نشر على ترتيب  
اللف ( سواء كان خطأه غالبا على صوابه او كانا ) اى الصواب  
والخطأ ( متساويين ) فاشتمل هذا الشق على ثلاث صور الاولى  
كون الصواب غالبا على الخطأ والثانى عكسه والثالث كونهما  
متساويين فاذا كان الخطأ اقل من الصواب او قليلا بالنسبة اليه

وان كان كثيرا في حد ذاته فهو مقبول ( وكذا السهو والنسيان  
 اي ) السهو والنسيان مثل الصواب وخطأ في كونهم صور اثلاثا  
 و اشار الشارح اليه بقوله ( سواء كانا ) اي السهو والنسيان  
 ( غالبين على حفظه واتباعه او متساويين وافرقت بينهما ) اي بين  
 هذا النوع وهو سوء الحفظ ( وبين ) النوع الاول والثاني وهما  
 ( فرط الغفلة وكثرة الغلط ان الكثرة فيه ) اي في هذا النوع  
 ( باعتبار الصواب ) في الشق الاول ( و ) باعتبار ( الحفظ والاتباع )  
 في الشق الثاني ( و ) ان الكثرة ( فيهما ) اي في فرط الغفلة  
 وكثرة الغلط ( باعتبار نفس الامر ) وهو مساو للخارج  
 عند المتكلمين ومعناه عند المحققين نفس الشيء في حد ذاته فاذا  
 قلنا الشيء موجود في نفس الامر كان معناه انه موجود في حد ذاته  
 ومعنى انه موجود في حد ذاته ان وجوده ليس باعتبار العتبر وقرين  
 افارض بل لو قطع النظر عن كل اعتبار وقرض كان موجودا  
 وذلك الوجود اما وجود اصلي او ظلي كلي فنفس الامر يتناول  
 الخارج والذهن لكنها اعم من الخارج مطلقا اذ كل ما في الخارج  
 فهو في نفس الامر قطعا واعلم من الذهني من وجه كون الحقيقة  
 اذ ليس كل ما هو في الذهن يكون في نفس الامر فانه اذا اعتقد  
 زوجا كان ذلك كاذبا غير مطابق لنفس الامر مع ثبوته في الذهن  
 ولذلك قبل ولا يجب مطابقته لما حصل في العقل واما ما يقال  
 من ان الامر هو العقل الفعال فكل حكم يطابق لما فيه فهو صادق  
 والا فهو كاذب ففيه بعد لان هذه العبارة لا دلالة لها على هذا  
 المعنى الا على وجه بعيد وهو ان يجعل الامر في مقابلة لخلق و يرايه  
 عالم المجردات وايضا يقدح وصف الاحكام الثابتة في العقل الفعال  
 بالصدق والمطابقة لنفس الامر ( ويقال له ) اي للاراي المذكور  
 ( المختلط ) بكسر اللام ( وسبب اختلاطه وسوء حفظه فساد

العقل وعدم انتظام الفعل او القول اما بحرق (ى بسبب حرق  
 ماله او كتبه مثلا) او ضرر او مرض او عرض (آخر) او موت  
 ابن او سرقة مال) كالسعودى (او ذهاب نسب) كابن لهيثة  
 (او نحوها) كما حرق الكتب كابن الملحق (كذا قال على القارى  
 فالمخلص اى الخلاص) اشارة الى كونه مصدرا ميميا (عن سوء  
 الحفظ ليس بشئ) من الاشياء (الا بعدم الخطأ مطلقا اى اصلا)  
 وانما فسرناه به (قائه) اى مطلقا (كثيرا ما يجيى بمعناه او بظنة  
 سمع (الصواب) منه (عليه اى) غلى (الخطأ) له فلا يضر  
 فى حديثه سمع الخطأ منه قليلا ما) وكذا السهو والنسيان اى  
 ليس الخلاص عنهما (بشئ) (الا بعد مهمما مطلقا) اى قطعاً  
 (او بظنة الحفظ والاتبان عليهما) اى على السهو والنسيان  
 (وحديثه) اى المختلط (مردود او متوقف) وليس ما قاله مطلقاً  
 لان شيخ الاسلام قال فى شرح النجاة ان الحكم فى حديثه  
 ان ما حديثه قبل الاختلاط اذا تمير لنا بان علمنا انه قبل الاختلاط  
 قبل واذا لم يتمر ما حديث فيه توقف بصفة المجهور فى حديثه  
 بان لا يقبل ولا يرد انتهى واعلم ان الآخذين عنه منهم من سمع  
 قبل الاختلاط ومنهم من سمع بعده ومنهم من سمع منه فى الحالين  
 مع التميز بان قال سماعى بعد ما اختلط اوقبله كما قاله الخليل وغيره  
 فمن اختلط فى آخر عمره عطاه ومن سمع منه قبل الاختلاط شعبة  
 وسفيان الثورى ومن سمع منه بعد الاختلاط جرير بن عبيد الحميد  
 ومن سمع منه فى الحالتين معا ابو حنيفة فلم يخرج بحديثه قاله  
 على القارى فدل قول الشارح وحديثه مردود نحو قول على النوع  
 الاخير (وليس فى حديثه) اى حديث المختلط (سم خاص)  
 كما قال لسائر الاحاديث (ثم اعلم ان الراوى فى حديث الصحيح اى  
 لا الحس والضعيف و) لكن (المشهور) عند القوم (انه)

اى الحديث الصحيح ( اعم حتى يشمل هذا التقسيم جميع ما تقدم )  
 من الاقسام ( حيث قال العسقلاني الخبر باعتبار وصوله اليانار بمفع )  
 اقسام آتية ( وقال على القاري ) في شرحه ( اى لا باعتبار  
 اوصافه ) لانه ان لم يكن باعتبار الوصول بل باعتبار الاوصاف  
 لايم التقسيم جميع ما تقدم لان بين الاوصاف تباينا ( من الصحة  
 والحسن والضعف وغيرها ولا ) باعتبار اوصافه ( من كونه )  
 اى الخبر ( مرفوعا او موقوفا او مقطوعا او نحوها وسنبينها  
 ايضا ) اى مثل ما بينتها على القاري ( ان كان واحدا في جميع  
 المواضع بان يروى واحد عن واحد ) من الثقات وغيرهم  
 ( الى المنتهى ولو كان الواحد صحابيا عند المحققين وقيل  
 غير الصحابي اذ وحدته ) اى وحدة الصحابي ( لا توجب القرابة )  
 اذ كلهم عدول ( او ) ان كان الراوى واحدا ( في بعض المواضع  
 واو في موضع واحد بان يروى اثنان ) من الاسناد ( عن اثنين  
 عن واحد عن اثنين عن اربعة ونحوها وله ) اى ولهذا النوع  
 ( صور شتى يسمى هذا الحديث الاول غريبا اى عجيبا ) مأخوذ  
 ( من قولهم اغرب فلان اى جاء بشئ عجيب او ) اى ( فردالانه  
 عجيب بمعناه ) ايضا ( وان كان ) الراوى ( اثنين في كل موضع  
 او في موضع واحد ) مع كون سائر المواضع اكثر من اثنين  
 لا اقل حتى لا يكون غريبا ( في صورة الاقل ) يسمى عزيزا لقلة  
 وجوده ) مأخوذ ( من ) قولهم ( عزيز بالكسر ) اى بكسر العين  
 في الغابر ( اى قل بحيث لا يكاد يوجد ) اول كونه مأخوذ من عزيز  
 بفتح العين اذا اشتد وقوى لورود ذلك الحديث بعينه من  
 اسناد آخر ( وزعم بعضهم انه ) اى كون الحديث عزيزا او كون  
 الراوى اثنين ( شرط الصحة ) والاعم هو الجباى من المعترلة  
 لكنه فاسد لان الصحيح ما وجد له اسناد صحيح ولو واحدا



على الصحيح ( وان كان أكثر من اثنين في كل موضع بشرط  
 ان لا يكون ) هذا النوع ملايساً ( بمجموع شروط المتواتر ) اى  
 بشرط ان لا يوجد فيه جميع شروط المتواتر ( يسمى مشهوراً  
 لوضوحه ) وشهرته ( لكون رواته أكثر من اثنين ومستقيضاً )  
 على رأى جماعة ( لاشتهاره ) واندشاره ( بين الرواة من ) قولهم  
 ( فاض الماء اى كثر حتى سال على طرف الوادى قال العسقلاني  
 يسمى مشهوراً عند المحدثين ومستقيضاً عند الاصوليين ) يطلق  
 المشهور كثيراً على مامر ( وقد يطلق المشهور على ما اشتهر  
 على الاستئ ) اى السنة العوام ( ولولم يكن له استناد ثابت ) اصلاً  
 ( ومثل السخاوى له ) اى للشهور ( ) قوله عليه الصلاة والسلام  
 ( علماء امتي كالنبياء بنى اسرائيل ) بقوله ( ولدت في زمن الملك العادل )  
 اى بولادتي في زمنه انعكس اتوار العدل الموجود في حق اليه  
 فصار ذلك الملك عادلاً فاحفظ هذا المعنى ولا تصغ الى ما قالوه  
 ( كسرى و ) مثل ( على الفارسي بحب الهرة من الايمان ) حيث  
 قال في شرحه على النخبة وبما اشتهر على السنة العلماء وتنازع  
 في معناه الفضلاء حب الهرة من الايمان ( ثم اعلم ان هذه الثلاثة )  
 اى المشهور والعزير والغريب ( تسمى آحاداً جمع احد )  
 ففي القاموس الاحد بمعنى الواحد جمعه آحاد ( او ) جمع ( واحد )  
 كما قال في القاموس ( او جمع لا مفرد له ) وليس للواحد جمع ويقال  
 ليس للواحد ثنية ولا للاثين واحد من جنسه ( و ) يسمى  
 ( خبر آحاد ) وذكر الطبري عن الأزهري انه قال مثل احد بن  
 يحيى عن الآحاد انه جمع احد فقال معاذ الله ليس للاحد جمع  
 ولا بعد ان يقال انه جمع واحد كالأشهاد جمع شاهد ( وكل )  
 واحد ( منها ) اى من الآحاد يقال له خبر ( واحد ) فيكون  
 حل الآحاد على نفس الاقسام الثلاثة تسامحاً فان الآحاد الرواة

لا البروى ويحتمل ان يقال المضاف محذوف في الكلام اى خبر  
 آحاد ( وهو ) اى خبر الواحد لثمة ( ما ير وبه شخص واحد  
 واصطلاحاً ) اى فى اصطلاح المحدثين ( ما لم يجمع شروط  
 المتواتر ) اى كل خبر لم ينه الى المتواتر سواء رواه واحد او اثنان  
 او جماعة ( وسميت ) اى هذه الثلاثة ( به ) اى بخبر الواحد  
 ( باعتبار ائادته الظن كخبر واحد غالباً ) وقليل ما يفيد اليقين  
 فلا يضر فى وجه التسمية اذا لطراد والانعكاس فى وجهها  
 لا يلزم ان ( او ) سميت ( باعتبار اقل المراتب ) وهو الآحاد  
 ( او باعتبار اشتغال ما فى المراتب على الواحد ) اوسمى الكل  
 بخبر الواحد باعتبار البعض اوسمى الغريب بخبر الواحد  
 لوحدة راويه فى بعض المواضع واما المشهور والعريز فالتسمية به  
 لمساوية الغريب فى عدم شروط المتواتر ( وفيها ) اى  
 فى هذه الثلاثة ( مقبول ) وهو ما يوجد فيه صفة القبول من عدالة  
 الراوى وضبطه ( ومردود ) وهو الذى لم يرجح صدق الخبر  
 بالخبر سواء رجع كذبه بان ظن كذبه او لم يرجح  
 صدقه ولا كذبه فكل واحد منهما مردود اما الاول فظاهر  
 واما الثانى فلائنه فى حكم المردود ( وكل واحد منها ) اى  
 من الثلاثة ( يفيد غلبة الظن فى ثبوتها ) لافى دلالتها فانها  
 قد تكون قطعية ( عند المحققين ) من المحدثين ( لكونها ) اى  
 لكون هذه الثلاثة ( آحاداً ) وهى تفيدها ( وان كان كثرة الراوى  
 فى كل موضع ) من المواضع ( يجد لا يجوز بالتشديد ) من باب  
 التفعيل ( العقل اى يتنع عنه توافقهم ) نقل من المستقل  
 انه قال فى الفرق بين التواطؤ والتوافق ان التواطؤ ان يتفق قوم  
 على اختراع معين بعد المشاورة والتقرير بان لا يقول احد خلاف  
 صاحبه والتوافق حصول هذا الاختراع من غير مشاورة بينهم

ولا اتفاق يعنى سواء يكون عن سهو وغلط او عن قصد  
 (على الكذب) فتح الكاف وكسر الذال هو اللغة الواردة  
 في القرآن ويجوز كسر الكاف وسكون الذال وقيل الاخير  
 مستحسن اذا وقع في مقابلة الصديق لحسن المقابلة الوزنية  
 (قالوا) يمتنع عنده توافقه عليهم (اي عادة لاعقلا فانه) اي  
 العقل (قد يجوز) التوافق المذكور (فيه) اي في هذا النوع  
 لان مجرد التجوز العقلي لا يرتفع وان بلغ ما بلغ من الحد (ولذا)  
 اي ولو كان المراد عدم التواطؤ عادة لاعقلا (قال بعضهم)  
 في تعريف التواتر (بعدم تحيل العادة تواطأهم على الكذب وقال  
 علي القاري وكلاهما صحيح) اي كلا التعريفين صحيح كل منهما  
 (لكن قال سعد) الملة و(الدين) في شرح العقائد (ومصادقه)  
 اي ما يدل على صدق التواتر (وقوع العلم به بلا شبهة وهذا) اي  
 ما قاله في (يقضي كونه) اي كون عدم التجوز (عقلا لعادة)  
 اذا العادة قد يختلف فلا يدل على وقوعه بلا شبهة بخلاف العقل  
 (كما هو) اي ككون عدم التجوز عقلا لعادة (الظاهر  
 من قول المصنف) حيث نسب عدم التجوز الى العقل لا الى العادة  
 (و) يقضي (عدم اشتراط العدد عند الجمهور بعد كونهما)  
 اي الكثرة (جاعة و) يقضي ايضا (كونه) اي كون التواتر  
 (مفيدا) لعم (اليقين) هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع  
 (عندهم يسمى متواترا ما خوذ من التواتر بمعنى التابع لتابع رواه  
 فبين هذه الاقسام الاربعة) المذكورة (تباين كلي) فيصدق  
 من طرف كل واحد منها سلب كلي فنقول مثلا ليس شيء  
 من التواتر مشهور وليس شيء من المشهور بمتواتر وقس عليهما  
 غيرهما من بواقي الاقسام (وله) اي للتواتر (شروط اربعة  
 عند الكل) من علماء اهل الفن الاول منها (عدد كثير) ومنهم

من عينه في الاربعسة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل  
 في العشرة وقيل في اثني عشر وقيل في الاربعين وقيل في السبعين  
 وقيل غير ذلك وتمسك كل قائل بدليل من الآية او الحديث مبين  
 في المطولات (و) الثاني منها (احالة العقل) اى عدله وجعله  
 محالا (توافقهم على الكذب) الثالث منها (وجود تلك الكثرة  
 في كل موضع) من الاسناد (و) الرابع منها (كون مستند  
 انتهائهم الحس) من مشاهدة (كارؤية والسماع) وهو  
 معطوف على الحس وانما اشترط كون الحس والسماع لان ما  
 لا يكون كذلك يحتمل دخول الغلط فيه كما اتفق ان سائلا سأل  
 مولى ابي عوانة بمنى فلم يعطه شيئا فلما ولي لحقة ابو عوانة فاعطاه  
 ديناراً فقال له السائل والله لائقك بها يا ابا عوانة فلما اصبحوا  
 وارادوا الدفع من المزدلفة وقف ذلك السائل على طريق الناس  
 وجعل ينادى اذارأى رفقة من اهل العراق يا ايها الناس اشكروا  
 يزيد بن عطاء اليبى يعنى مولى ابي عوانة فانه تقرب الى الله اليوم  
 بابي عوانة فاعتمه فجعل الناس يبرون فوجاً فوجاً الى يزيد يشكرون له  
 في ذلك وهو ينكره فلما كثر هذا الصنع منهم قال ومن يقدر على رد  
 هؤلاء كلمهم اذهب انت حر كذا ذكره البخاوى في شرح الفية  
 العراقي (لا) اى لا ان يكون مستند انتهائهم (ما ثبت بالعقل  
 كذا قال على القارى) لم يقله على القارى بل قاله العسقلانى  
 في شرح النخبة فليرجع اليه (ولذا) اى وليكون المتواتر مشروطاً  
 بالشروط الاربعة المذكورة (قال ابن الصلاح) وهو الامام  
 الجليل المتفق على جلالاته في هذا الفن (بعض وجوده) اى يقل  
 بحيث لا يكاد يوجد (الا ان يدعى) بصيغة المجهول (ذلك) اى  
 المتواتر وقيل يعزى بمعنى بعدم فالاستثناء منقطع اى لكن ادعاء المتواتر  
 ممكن (في حديث من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)

لرواية زيد من مائة صحابي وفيهم العشرة المبشرة ثم لم تزل روايته في ازدياد مع اجتماع الشروط فيه (وانكره) اى وجود الحديث المتواتر (ابن حبان وقال العسقلاني دعوى العزة) كما ادعاه ابن الصلاح (او العدم) كما ادعاه ابن حبان والحازمي (ممنوعة لانها) اى دعوى العزة او العدم (نشأت من قلة الاطلاع) على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم (وقال السخاوي ذكر شيخنا من الاحاديث التى وصفت بالتواتر حديث الشفاعة والحوض) وان عدد رواتهما من الصحابة رضى الله تعالى عنهم زاد على الاربعين ومن وصفهما بذلك عياض في الشفاء (و) حديث من بنى مسجد الله (و) رؤية الله عز وجل في الآخرة (و) حديث (الائمة من قريش) وحديث حنين الجذع ذكره في الشفاء وابن حزم حديث النهى عن الصلاة في معاطن الابل وعن اتحاد القبور مساجد وابن عبد البر حديث اهتز العرش لموت سعد وذكر غيره انشقاق القمر وابن بطال حديث النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر انتهى وفيه ان المانعين انما منعوا التواتر اللفظي والمثبتين جوزوا التواتر المعنوي فالخلاف لفظي والله اعلم (واعلم ان كونه) اى الحديث (متواترا باعتبار الاشخاص) من الاسناد (كما ان كونه مشهورا او عزيزا او غريبا باعتبار علم الثقات و) اعلم (انه) اى المتواتر (يفيد العلم الضروري) وهو الذى يضطر الانسان الى العلم به والتيقن عليه بحيث لا يمكن دفع علمه عن نفسه (عند الجمهور) اى خبر المتواتر يوجب اليقين علما ضروريا عند جمهور العلماء خلافا لقوم من الفلاسفة وهم السمنية وبراهمية الهند فانهم انكروا احتجاجه علم اليقين وقالوا لا يوجب الا الظن (وقيل) ان خبر المتواتر يفيد العلم (الاستدلالي) اى العلم الحاصل بالاستدلال اى بالنظر

في الدليل وهو الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى العلم  
 المطلوب خبري كالعالم مثلا يكون دليلا على وجود الصانع اذا  
 كان النظر فيه على وجه حدوته واما اذا كان النظر فيه على وجه  
 انه عرض او جوهر فلا يكون دليلا على وجود الصانع والقائل  
 بهذا القول امام الحرمين من الاشاعرة وابو الحسن البصري  
 والكبي من المعتزلة (وقيل لا يفيد العلم) اليقيني (الا البرهان العقلي  
 ولا يبحث عن صفات) (رجال) اي المتواتر مطلقا سواء كان الخبر  
 المتواتر حديثا او غيره بل يجب العمل به من غير بحث لا يجابه اليقين  
 وان ورد عن القسائي بل عن الكفرة اه على القاري (لكن في)  
 راوى (الحديث لا يوجد الكافر) بخلاف غيره وفيه نظر لانه مختلف  
 لما قاله على القاري آنفا والاحتياط فيما قاله على القاري آنفا  
 (والقريب يسمى فردا ايضا) اي (كما يسمى غريبا حتى قال القسائي  
 القريب والفرد مترادفان) اي ان معناهما واحد (لغة واصطلاحاً  
 لكن الاول) اي القريب (اكثر) استعمل (في الفرد النسبي)  
 بكسر النون وسكون السين وياه مشددة في آخره والفرد النسبي  
 ما يكون الغرابة في اثناء السند وسمى نسبيا لكون الفرد في سنده  
 حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه  
 مشهورا بان يكون من اوجه اخر لم يتفرد فيها راو ومثاله ان يروي  
 مالك عن نافع عن ابن عمر حديثا ثم يروي به واحد عن مالك منفردا  
 ولم يتابعه غيره في روايته عن مالك وكان الراوى عن نافع جماعة  
 فانه فرد بالنسبة الى الراوى عن مالك وان كان مشهورا بالنسبة  
 الى الرواة عن نافع عن ابن عمر والى الرواة عنهم الينا وقد هشتهر  
 الحديث بان يروي عن ذلك المتفرد كثيرون كحديث ائمة الاعمال  
 بالنيات وحاصله انما سمي نسبيا لان التفرد انما حصل فيه بالنسبة  
 الى شخص معين من طائفة واحد وان كان مشهورا في نفسه

ليكون مرويًا من طرق آخر ففردته بالنسبة إلى الطريق الأول  
 ومشهورته باعتبار الطريق الأخرى ولذا قال بعضهم الغريب  
 من الحديث على وزن الغريب من الناس فكما إن غرابية الإنسان  
 في البلد تكون حقيقة بحيث لا يعرفه أحد بالكلية وتكون اضافية  
 بأن يعرفه البعض دون البعض وقد يصير مشهورًا بأن يكون  
 أشهر من بعض أهل البلد أو كلهم ( والثاني في الفرد المطلق )  
 فأنبت أهل الاصطلاح بينهما المغايرة من حيث كثرة الاستعمال  
 وقلة وهو ما يكون الغرابية فيه في أصل السند ومثاله حديث النهي  
 عن بيع الولاء أي ولاء العتق و هبة الولاء وهو ما ورد مر فوجا  
 الولاء لجملة كلمة النسب لا يساع ولا يوهب ولا يورث والجمعة  
 يضم اللام بمعنى الاختلاط في النسب فانها تجري مجرى النسب  
 في البراءة فرد بالحديث في أسادة عبد الله بن دينار تابعي جليل  
 عن ابن عمر رضي الله عنهما وقد يفرده راو آخر عن ذلك المنفرد  
 كحديث شعب الإيمان وهو الإيمان بضع وسبعون شعبة فأفضلها  
 قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياة شعبة  
 من الإيمان والبضع مائة إلى التسع وإماطة الأذى إزالة  
 ما يؤذي من نحو شوك وجحر وشجر من طريق المسلمين فرد بهذا  
 الحديث أبو صالح تابعي عن أبي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار  
 عن أبي صالح فهو من رواية الأقران ( قال علي القاري ) في شرحه  
 على شرح النخبة وقول تليذه الله أعلم بمن حكى هذا الترادف  
 محمول على منعه الترادف اللغوي لقول ابن الفارس في مجمل اللغة  
 غير بعيد والغربة الاعتزاف عن الوطن والفرد الوتر والفرد المنفرد  
 انتهى والظاهر أن مراد الشيخ بقوله الغريب والفرد مترادفان  
 أنهما ( مترادفان في ما ل المعنى اللغوي لهما لا في أصله ) أي  
 أصل المعنى اللغوي ويلزم ترادفهما في ما ل معناهما اللغوي لهما

ما في القاموس فرد اي منفرد وشجرة فاردة ومنحية وطيبة  
 فاردة منفردة عن القطع واستفرد فلانا اي اخرجته من اصحابه  
 والغرب يفتح الغين الذهاب والتحي وبالضم التزوج عن الوطن  
 كالغربة والاعتراب اه على القاري (لانه) اي ابن الفارس  
 (قال في مجمل اللغة غرب) بمعنى (بعد الغربة الاعتراب عن الوطن  
 والفرد الوتر والمنفرد) فيدل ما قاله ابن الفارس على ان ما ل  
 معناهما اللغوي واحد فافهم (لا يخفى عليك) ايها الطالب  
 الصادق (ان الراوي ان كان واحدا في جميع المواضع) من الاسناد  
 (بان يروي واحد عن واحد) منتهيا (الى آخره) اي السند  
 (يسمى فردا مطلقا) قوله (لكمال التفرد) اشارة الى وجه  
 المناسبة في التسمية (وان كان) الراوي (واحدا في موضع مع كون)  
 الراوي في (سائر المواضع اكثر من) راو (واحد لا يفي ليعنى  
 فردا نسبيا لكون التفرد) اي الراوي (بالتسبة الى هذا الموضع  
 مع عدمه) اي عدم التفرد (في غيره) اي في غير هذا الموضع  
 (في كون الحديث غريبا وفردا يكفي كون الراوي واحدا في موضع  
 واحد) فقط (وان كان الراوي في مواضع متعددة اخر صفة) لقوله  
 (مواضع اكثر خبر كان من واحد في العزير لا بد ان يكون الراوي  
 في جميع المواضع اثنين صر بجا بان يروي اثنان من اثنين الى المشهي  
 اوضحنا بان يروي اثنان عن ثلاثة عن اربعة عن خمسة الى المشهي  
 وفي المشهور لا بد في جميع المواضع من كونه) اي الراوي (اكثر  
 من اثنين صر بجا كله فان كان الفاء تفصيلية) بعد الاجمال ليكون  
 اوقع في النفس (في بعض المواضع اثنين وفي بعضها اكثر من اثنين  
 فهو داخل في العزير لان الاثنين موجودان في الاكثر ضمنا كانه)  
 اي الراوي (ان كان في بعض المواضع واحدا وفي باقي المواضع اثنين  
 او اكثر) منهما (يكون) الحديث (غريبا لان الوحدة موجودة



في اثنين والاكثر ضمنا فعلم) مما سبق (ان معنى كون الراوى  
 في العزيز في جميع المواضع اثنين ان يكون) الراوى (اثنين اما  
 صريحا او ضمنا كما بيناهما) اى كون الراوى اثنين صريحا او ضمنا  
 في بحث العزيز انفا (بعد كون البعض) اى بعض الراوى (في بعض  
 المواضع صريحا) بان يروى اثنين من اثنين وان روى هذان الاثنان  
 عن ثلاثة عن اربعة مثلا فلا تضر هذه الرواية في كون الحديث  
 عززا اذا اقل وهو كون الراوى اثنين موجود ضمنا في الاكثر  
 (فن هذا التفصيل والاطلاع) المذكورين (علمت انت معنى  
 قولهم) اى الحديثين (في هذا الفن) اى فن اصول الحديث  
 (يحكم) بصيغة (معلوم الاقل فاعله على الاكثر يعنى يغلب الاقل)  
 تفسر باللازم (على الاكثر) مثلا اذا كان الراوى واحدا  
 في جميع المواضع او في بعض المواضع وهو في بعض المواضع اثنين  
 يسمى هذا الحديث قريبا لان الاقل وهو كون الراوى واحدا  
 يحكم في هذا الفن على الاكثر وهو كون الراوى اثنين وان حكم  
 الاكثر على الاقل يلزم ان يسمى هذا الحديث عززا فافهم  
 (يعنى الاقل حكم الكل على خلاف سائر الفنون فان فيها  
 للاكثر حكم الكل) لان هذا الفن يلزم ان يكون الاحتياط فيه  
 اكثر من غيره لاناكثر المسائل الشرعية يؤخذ من الاحاديث وهذا  
 لفن اصل الاحاديث فيلزم كون الاحتياط فيه اكثر من غيره  
 ولذا جعل الاقل فيه حاكما على الاكثر اذا الاحتياط في هذا الجمل  
 اكثر نطقا (وقد عرفت من هذا التحقيق اى من قولنا والراوى  
 في الحديث الصحيح والا) اى وان لم يكن المراد من التحقيق هذا  
 القول فلا يصح هذا لانه (لم يسبق تحقيق) فيه هذا القول ويمكن  
 ان يكون التحقيق ههنا بمعنى التصديق والمعنى قد عرفت من  
 هذا التحقيق اى من تصديقك اياى فيما قلته (تفهم ان الغاية)

اى كون الحديث غريبا (لاتنافى الصحة) اى كون الحديث صحيحا  
 (لان كل واحد من أحاد رجاله) اى الغريب (ثقة اى عدل ضابط)  
 لان الثقة من جمع العدالة والضبط (لانها) اى الغرابة  
 (من اقسام الصحيح) كما عرفت فى قوله والراوى فى الحديث  
 الصحيح الى آخره (اذ الصحيح ماله اسناد صحيح ولو واحدا  
 على الصحيح) من مذهب المحدثين (خلاف لمن زعمه) اى كون  
 الحديث غريبا منافى لكون الحديث صحيحا (كالجبان) بضم الجيم  
 وتشديد الباء (من المعتزلة) اى من جعلتهم بل من ائمتهم  
 (وبعض المحدثين) والى هذا الزعم يشير كلام أبى عبد الله فى كتابه  
 يقال لذلك الكتاب علوم الحديث (وقد أطلق الغرابة ويراد بها  
 الشذوذ الذى هو من اقسام الطعن عند الأكثر) من اهل  
 هذا الفن (وان كان التحقيق) فى الشذوذ (التفصيل السابق  
 فى الحديث كما سبق) اى كون الشذوذ من اقسام الطعن  
 (فى بيان الشاذ والمنكر والمعلل وقد يجرى الشذوذ بمعنى الغرابة  
 بمعنى كون الراوى منفردا لا بمعنى الشذوذ) الذى هو من اقسام  
 الطعن (فتأمل وتذكر ما سبق) من التفصيل حتى لا تقع فى ورطة  
 (فلا ينافى الشذوذ بذلك المعنى) اى بمعنى الغرابة (الصحة) اى  
 كون الحديث صحيحا (عند الجمهور كالاتفاق فيها) اى الصحة  
 (الغرابة كذلك) اى عند الجمهور (ثم لا تغفل) انك (اذا عرفت)  
 فيما سبق (معنى الصحيح لذاته) وهو ما يشتمل من صفات القبول  
 على اعلاها (واغيره) وهو ما لا يشتمل من صفاته على اعلاها  
 بل على اوسطها او ادناها (ومعنى الحسن لذاته واغيره) علة  
 ان الحديث (الضعيف هو الذى فقد فيه الشرائط المتبعة  
 فى الصحة والحسن) من العدل والضبط والاتصال (كلاهما بعضا  
 فاقسام الضعيف متعددة متكررة كما ينشأ مفعلا) كل واحد منها

(مراتب الصحيح والحسن اذا هما و) مراتب الصحيح والحسن  
 (غيرهما ايضا) اى كراتب ذاتهما (متفاوتة) بسبب تفاوت  
 هذه الصفات من العدالة والضبط وغيرهما (في الاحتجاج)  
 ولما كان التفاوت مجالا بينه بقوله (بعضها) اى بعض المراتب  
 (فوق بعض) بحسب الامور القوية (في الرجحان والعمل به  
 والاحتجاج بتفاوت تلك الصفات) في القوة والضعف (وهى  
 العدالة والضبط والانصال ودرجاتها) في العلوية والسفلية  
 (بعد الاشتراك في اصل الصحة والحسن هذا اى المذكور  
 من اول الكتاب) والرسالة (الى هنا ما تبسر لنا في تحقيق اقسام  
 الحديث) المأخوذة (من الكتب المعتمدة) في علم الحديث  
 (كالتدريب) للنووي (والتدريب) للسيوطي (والالفية)  
 العراقية (والحجة) لابن حجر (وغيرها) ولما توهم ان تأليف  
 هذا الكتاب في هذه البلاد عبث لعدم اشتغال طلبتها باصول  
 الحديث اجاب عنه بقوله (ومعرفة هذا التفصيل المذكور  
 وان لم تكن) المعرفة (ضرورية اى لازمة ههنا اى في بلادنا  
 لانهم) اى لان طلبتها (يشغلون با) لمواد (العلوم الالية  
 غالبا ولا يقرؤون الاحاديث) الشريفة (الانادرا) والصادر  
 كالمعروف (ولكن لما كان اخواننا في الدين واعواننا جمع عون  
 بمعنى المعين والظهير في طلب اليقين من تعاون القوم اى اعان  
 بعضهم بعضا مشغولين بتصحيح المشكلات في بعض كتب  
 الاحاديث في هذا الاوان كالزمان وزنا ومعنى) قوله (والحين  
 بيانهم) وكانوا (متعبرين عند سماع هذه الاسامى) اى اسامى  
 الاحاديث (و) كانوا (طالين لبيانها) اى (هذه الاسامى  
 والسميات) لها (افصلاها) جواب لما اى الاسامى مع بيان مدلولاتها  
 (ازالة لحرثهم) المتمكنة فيهم لعدم اهتمامهم الى مطلوبهم

بلاياننا (وصدقة) اى وليكون هذا الكتاب صدقة (جارية)  
 اى دائمة (لهم واغيرهم) الى يوم القيام (الحمد لله الذى هدانا  
 وارشدنا (١) تأليف (هذا) الكتاب (وما كنا لنهتدى) اى  
 وما كنا مهتدين له (لو لا ان هدانا الله) اى لو لم تكن هداية الله  
 ايانا موجودة لكن ليس فليس (وماتوا فبقى واعتصامى) بشئ  
 من الاشياء (الا بالله فالحمد لله على الختام) اى على ختام  
 هذا الشرح (والصلاة والسلام على رسولنا محمد عليه) الصلاة  
 و (السلام وعلى آله العظام) فى الصحاح آل الرجل اهله وعياله  
 وآله ايضا اتباعه والمراد هنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب  
 ولذا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت  
 اعنى المعنى الثانى واذا ذكر مع الاصحاب كما هنا يراد به اهل بيته  
 لكن هذا ليس بمحقق اما لخلق ان يراد منه المعنى الثانى مطلقا اعنى  
 معنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس ولا بمعنى اهل البيت  
 خاصة ( واصحابه الكرام) ذكره مع تقديم الآل بمعنى الاتباع  
 تخصيصا بعد تعميم لاجل التعظيم واعلم ان عطف الخاص على العام  
 وبالعكس مخص بالواو صرحه ابن مالك فى التسهيل والفتاوى  
 فى حواشى الكشاف فى قوله تعالى ليس لك من الامر شئ الا به  
 ويحتج نص عليه ابن هشام فى المعنى (وقد فرغت من تأليفه)  
 اى الشرح (سنة احدى وخمسين ومائة و الف بعد هجرة  
 من له العز والشرف فى عشر شهر ربيع الآخر فى مصر يوسف  
 عليه) الصلاة و (السلام) وقعدت فى مصره اثنتى عشرة سنة  
 مجاورا فى جامع الازهر فى سنة ١٢٤٦ وحضرت على مجلس  
 كثير من الفضلاء واخذت منهم علوما نافعة من الحديث والتفسير  
 رحمة الله تعالى عليهم اجمعين (اللهم اختمنا بالايمان والاسلام  
 بحرمة سيد الانام آمين يا ذا الجلال والاكرام اذبك) لا تغفرك

(الإنجاء والاعتصام) فحمدنا ثم جدا قد استراح قلب الفقير يوسف بن عثمان الخربوي مولدا والمدني موطننا الخادم للفقراء والطلبة في المدرسة المحمودية في المدينة المنورة على ساكنها افضل التحية من تسويد هذا الشرح قبيل ليلة القدر في الخامس والعشرين من رمضان المبارك ومن تبييضه في الغسر الاوسط من ذي الحجة الشريفة كلاهما في سنة اثنين وتسعين ومائتين والفر من هجرة من خلقه الله على اكل وصف واستمدت بروحانيته عليه الصلاة والسلام فقلت نظما

• وحثت الى باب الحبيب تحيرا • شفاه لامراضى هنا توقع •  
 • تمسكت ذلا وافتقارا بحلقه • تمرغت وجهي عندها انضرع •  
 • توسلت ياربى البك بنجاهه • فكان لى مينا فى الترى حين اوضع •  
 • وهب لى ذنوبا لا ادع لى باله • فالى فقير مدتب ان تجزع •  
 • بكيت بكاء عند ذا الباب مدة • فسالت دماء العين ثم تجمع •  
 • اذا كنت لم ترحم فمن يرحم الفقير انى غريب فى الديار مضيع •  
 • صبيت على الغبراد موعا الهجرة • فنادى منادى الغيب هل انت تجزع •  
 • وان كثر العصيان لست بماليا • اذا العفو اذريه من الذنب اوسع •  
 • بمحك شكرى دمه بدم بحق • لعل عليه رحمة تتنوع •  
 وارجو من تشرف هذا الشرح بمطالعه ان يصلح بهلم العفو ما وقع فيه من الخطأ والنسيان لان هذا الجمع قد تصادف غاية سقوط همى من الزمان وارجو من الله العليم ان يجعله ذخرا لى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم وان ينفع بقواتهم جيع المسلمين ويمنع من عوائده كافة الطالبين اللهم اغفر لى ولوالدى ولكل اصولى وفروعى وقرابى واحبى واساتذتى ومشايخى وجميع امة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بحرمة من به ختم مصحف النبوة والرسالة وصلى الله تعالى عليه وعلى آله

قوله تجمع اصله  
 تجمع بمعنى تجمعت  
 مد

قوله هل انت تجزع  
 اى لا تجزع لان  
 الاديب لا ينبغي له  
 الجزع والاضطراب  
 فى حضور الحبيب  
 مد

واصحابه وخلفائه واتباعه واحبائه واشياعه وعلمائه وانصاره واوليائه  
 وعلى كافة الابداء والمرسلين والملائكة اجمعين ماجرت جواري  
 الاقلام في عيالم عوالم العلوم موشيات المعالم ومنشآت الاعلام  
 \* ياغيث المستغثين اهدنا \* لا اقتنار بالعلوم والقنا \*  
 \* لاتزغ قلبا هديت بالكرم \* واصرف السوء الذي جف القلم \*  
 يا رب صل صلاة لا انتهاء لها \* على نبي هو المختار من مضر  
 وآله الطيبين الطاهرين ائمه \* فضل على الخلق في الاخلاق من بشر

٢

طبع في المطبعة العامرة في ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٣